





307

M. ASIM

خایا جانان کلام
و صد در شیر زلف و
و شیر و شیر



٤٠٧



حاشیه جلال حاشیه صدر شیراز
حاشیه علی قولی و سوره قبل علیه ان ما یجب
مولانا محمد امین الشیرازی صدر الدین زاده

حاشیه علی عجمی تلمیذ السید الزید
حاشیه عماد فصح



هذا الدعاء بقراً في كل شهر اذا راى
الحمد لله الذى خلقه وخلقك وقد رمازك
وجعلك آية للعالمين

حوائج جلال الدوار

بسم الرحمن الرحيم

جودك ظهرت على حوائج الكواكب لم يقدره الشاكلة
وعزتك بهر شعاع غول في الابعاد التي حكمتها الله مدته كل
المنظور مع احصاء كماله ووقت النعم وشرافه
جلاله بانوار النور وبأخفها من غرط الظهور
انت نور كل شيء وبك ظهور كل ظلال في افق
عليك انوار معرفتك وخلصت في ظلمة الجهل
بشروق سن محبتك وصل على المليون اول
قربائك وخصص نبيك وآله بافضل صلواتك
اما بعد فقد انعم الله على عبده الفقير الحقير

استغفر الله
عن البر

محمد بن احمد الدواني الصديقي كبريا ما اهل على
اخواني وطال ما افرح من خلافي ان اجمع
لهم ما كنت اتق اليهم اشد باب حنة شرح الشمسية
وحوشية الزوائد والظلم لهم في عقد النور ما كنت
انا ولهم في نفوس الترائد وكنت انا اختلف عنه

اختلفت
طالما

دواني في فري
شيران

لان فيه تفرق الباري ونشئت الاحوال وان الرضا
قد بلغ في حفظ الانفس مداه ورفق الاراذل منها
مع ما انتشر في غيبا هيب الفتن في الافاق لا سيما
بلاد فارس وعراق وخصوصا منها موطن منقذ
مستعمل برأيه الى ان لم يبق لفظ اقتراحهم في كنان
الا عند اربابهم وسد وفور اطاحهم دون طوارق
ملا امتناع كل منسجع في فرغت فيه والثبات بالبحر
ان يدلم في قبضة القدس مدد وليتد بحسنا بيداه عظيم
حي اجبت فيما اربابهم النظم هدف الصواب والحق
فيما تصد به بصارم فصل الخطا وتعلم النافذة اني لم ابالغ
في الجزئية الرفية اذ هم في عدم تناسلها واشهرها في الغلب
لاباني صاحبها بطائل بل اوف عنان الفتاة الحقيقية
برامتها الطالب الجليل واقترع في تصحيح خصوصيات الكتاب
على ما هو السليم في التكليف بحسب رأي وشيخ الكلام
في تحقيق مقاصد النفي في فري ورماني وعاه توجوه النفل

شرح

تسمي

الا

قصيدة

في التكملة

الأكنية الافلية قال
وجعلت على قلوبي
أكنية والواحد كنان

ولیس

بسم
بشر الخ المنيك
الجزء الصدر والاشهر
الجزء الواسع على
بحر العرف

این کتاب
چون کتاب
است

٢
الاستخدام
افضل
بعض السلب المتز فعلية
والسلب الشرع الجمية
منه
كلام المختار
عالم هذا تفصيل ما ذكرناه
في تفصيله وما ذكرناه في
الافعال ما ذكرناه في
في العالم ما ذكرناه في
في العالم ما ذكرناه في
والى صلوات الله عليه
الا والى صلوات الله عليه
التفصيل بعد الاجاز
فقد ما ذكرناه في
الحكم ما ذكرناه في
وانتم ما ذكرناه في
الاجاز ما ذكرناه في
نحو ما ذكرناه في
العدد ما ذكرناه في

النسبة
الاولى
والاخرى
في مطلق
الاشياء
الاولى
والاخرى
في مطلق
الاشياء

وزحلفه التي او هو ردود لان في الاول ايضاً حلفه
الواو وبيان وقوع الخطا في الاول اقرب الى لان
زيادة اللفظ بين كلمتين متساويتين في الكتابة سواء
اقرب وفعلاً من زيادة بين كلمتين متصلتين بحرف الكتابة
وهذا هو الاربعة اعيان والوجه الوجه الظاهر عبارة
الحث بلامه هو اختلاف النسخ في الاول وتوافرها
في الثاني وتخرج ان الاخبار بالشيء في الشيء في سبعة
نسبة اليه وان كان فيهما متخلفاً قطعاً بشهادة توافرها
النسخ فلا بد من اشتقاق الاول وقداش اليه في ظاهر
حيث قال هكذا وجدنا في كثير من النسخ ثم قال يدل على ذلك
قوله فيما بعد واما المتأخر فثلث وساد وجود الثاني
ساق الامر المقرر المتفق عليه فظهر منه ان الاول يوجد
في كثير من النسخ والى في جميع النسخ ومنه الاخرى في اجاب بان
الاولى الى الثانية المتساوية والاعا في الثاني بعد
وانتدبها في صاحب المقتضى عن ان افهم كتابه حيث
قال القسم الى الكتاب في علم العالي والبيان بعد ما ذكرنا

وزيادة في
الاولى
النسبة
الاخبار
في مطلق
الاشياء
في مطلق
الاشياء
في مطلق
الاشياء

في مطلق

في مطلق كتابه ولا يخفى ان ليس ههنا بعد من اختلاف في المقتضى
وتنهم اجاب بان الخبر ليس هو تلك المقيد بقوله اولها
في المزداد اولاً واخيراً في كونه نفساً وان لا يتوجه على الوجه
الوجه الاول اذا اخبر بالثلث المقيد بضمير
الاخبار المطلق بالثلث فهو بالحقيقة لا يدفع الزيادة
وانه يقع طول النصيب بين اجزائه لخللها في كل
بينه وبين عدله فانهم يعرف ان الحق ما افاضه المذوق
قد سكره وان لا حاجة كلامه الى التوضيح بل هو نقيض
كل مؤنة تحققة لثبته عليه ما قبل العلم نقطة
كشاً الى ههنا **فصل** والدليل على ذلك انه جعل
المزداد في آي لا وقع في ثبوت القضية فلا بد من ان يحل
علمه يقابلها اما بخصوصها او لامر الشئ ولا يمكن في الثاني
المزده ما يقابل القضية بخصوصها فليحل على ما يقابل
الامر الاقرب اليها اعني الجمل لا ما يقابل المركب مطلقاً
فانه ابعد بالنسبة الى القضية بان الجمل في عرفه **فصل**

فقط بل هو ثلث
في مطلق
الاشياء
في مطلق
الاشياء
في مطلق
الاشياء
في مطلق
الاشياء

كل ما كان له وجود سابق لوجوده

وايضاً اذا كانت المقدمة جزءاً من كونه حيث اذ لا يتم
 الشروع في جزء من اجزاء الشئ فكيف يمكن ان يكون ذلك الشئ
 الا ان كان في حيزه بغيره بقصد السوف مثلاً لا يقال انه شاع
 في سوا الشرف والمزبلة ولكن ذلك فلام ان الشروع
 في العلم بهذا المعنى يتوقف على الشروع في المقدمة لجواز
 ان يتصور كجزء منه ان يتصور جزءاً منه بدونه فصور العلم فيصديق بناية
 فيحصله وهكذا في كل جزء حتى يحصل العلم بدونه تصدق
 العلم والتصديق ببنائه والحق صلا انه لا شك في ان
 تحصيل مسئلة في العلم الى ان يتم بدونه تصور ذلك العلم
 وعما يتيه فان محتق في هذه الصلة الشروع في العلم
 بطريقه اسم الشروع في العلم يتوقف على تصور العلم والتصديق
 ببنائه وان لم يحتق بنا على اعتبار التقيد في الشروع
 في العلم بطريقه المقدمة القائمة بان الشروع في المقدمة
 شروع في العلم وعلم التقيد بان لا يثبت الدور على
 فرض كونه المقدمة جزءاً من كونه في بين الصور بل من
 الصلة تقدم في الاحتياج الى تصور العلم والتصديق

مسئلة ١٥
 والنسور في الاما
 والنفس في كبريا
 على الكل وانما هذا
 مستلزم

بنائه

مسئلة

بنائه كما سبق عليه من قبله فبكونه موقفاً على الشروع
 في المقدمة قطعاً في حاشية المطالع انه يلزم الدور وهو ان
 لا الشروع في العلم يتوقف على حصول المقدمة وحصولها
 موقوف على الشروع فيها لا يهاذوا جزاء مرتبة في الطصور
 وحصول ذلك جزاء كذلك يتوقف على التلبس بجزء من اجزائه
 اعني الشروع فيه فالشروع فيه في الحقيقة يتوقف على ثبته
 بواسطة تدققه على حصولها الموقوف على الشروع فيها
 وانما لم يصرح بهما بالدور لان مناط قد تدقق
 الشئ على نفسه في كونه اختصاراً بانها لو كان تدقق
 في محتق في توقف الشئ على نفسه محتق في توقف الشئ
 على ما يتوقف عليه لان امثلاً ج يتوقف على ثبته فلو يتوقف
 على ما يتوقف عليه اعني آتفه فوضع توقف الشئ على نفسه
 يستلزم توقف الشئ على ما يتوقف عليه وهو الدور ولا يغير
 في الدور انه يكون الموقوف عليه غير الموقوف بل هو قائم فمتما
 قوسه والجواب بان في الكلام مضى في اخذ وفاد يقال
 الوجوب هنا استحق في سوا قدرا الكتب اولاً او يجوز
 ان يعلم في خارج لانه كتب المنظر واذا حمل الواجب على ذلك
 فلا حاجة الى التقيد لان مقدمة العلم وان كانت خارجة

المرتبون بعقوبات الجرم
 يعنى اعتبار نفس
 الشئ في توقفه على نفسه
 يستلزم اعتبار
 النفس في توقفه على نفسه
 او لنفسه وهو
 النفس الاول
 بعينه او النفس
 في توقفه على نفسه
 باعتبار توقف
 عليه بنفسه
 باعتبار
 في حيزه
 ان كان

الكتاب

عنه لكن يستحق ان يعلم فيه فتقدير الكتب من غير ان يحمل
الوجوب على الاستحقاق فاسد ومعلوم هذا لما تلقاه المفسرون
بالقبول ونحن نقول لا تخفى عليك انه المفهوم في تلك
يجب ان يعلم في كتابك تلك المسئلة انه يجب ان
كتابك على تلك المسئلة وكونه بحيث يعلم من تلك
لانه يجب على الاستحقاق ان يستحق له ان يعلم في كتابك
لان غيره فلا حاجة مع تقدير الكتب الى جعل الوجوب
استحقاقا فلا يحمل على الاستحقاق فلا يلحقه التقدير
لان الجواب عن الاشياء لا يجب ان يعلم فيه لا يستحق ان
يعلم منه اذ ليس معنى كونه معلوما فيه انه معلوم فيما بين
الاشياء لانها لا تخرج عن العلم لعله قد يجب ان يعلم فيه
بهذه المعنى بان يكون متوقفا على بعض مسائل مبداء لبعض
وان كان للمتنه حال وايضا المتبادر في قولك علمت بها المسئلة
في العلم الفلاني او هي المسئلة يعلم ذلك العلم انها
في مسائل ذلك العلم لانه فيما بين مسائل الابرار انك لو قلت
يعلم في علم المنطق ان الواو العاطفة قد يكون بمعنى
او الفاصلة او غير هاتين مسائل علم اخر فيهما بين
استطاد العرضت نفسك لا يكره انك في السؤال

في الكلام

في الحقيقة لفظة في ويؤيد ان في كثير من النسخ هكذا الاما هو
خارج عنه لا يعلم فيه قطعا لا تقييد بالوجوب والتقييد على ما في
البعض الاخر المتكسبة المقام ولان خلافا في ثاكد السؤال
وعند هذا فقد انعكس الامر فان الحمل على الاستحقاق بتقدير
المفهوم فاسد ويزيد في مفهوم هذا وقد يبي عن اصل السؤال
بالاستخدام في قوله وهو مجموع حول توجيه الحق ويؤيد
اخر تركنا ما لا يهل او يمكن ان يجاب بان قوله في المنطق متعلق
يجب خلاصته المعنى ما يكون العلم به واجبا للمنطق
وذلك لا يقتضيه كونه باجرا منه اذ يصح ان يقال يجب
في الصلوة الوضوء فان خلاصته تعلو وجوبه تعلقا بـ
تعلو الطرف بالمطرد فتقدير **قال الشيخ** او في المركبات
الغير المقصودة بالذات المتكسبة ان المراد بالمقصود
بالذات ما يكون مرفوعا احواله والنظر فيه يقتضيه
اوليا في الفن وذلك بان يرتب عليه غاية الفن
بلا واسطة وهو ههنا القول بالاشياء والحق لان مرفوعه
احوالها وهو الموصول الى غاية المنطق اعني القصمة

الذي
ارفعه المحذورين
ذكرها الى فلا بد ان
لا يجب غفلا من ان
على تلك الاسود فلا بد من جعل
الوجوب استحقاقا
مسألة

ولتوقفها على المفردات والقضايا باصا النظر فيها
 مقصودا بالنتيجة فاندفع ما يقال من انه ان اردنا انها ليست
 مقصودة بالذات في المنطق لم لانها في مسائل
 التي كلها مقصودة بالذات فيه وان اردنا انها غير مقصودة
 بالذات فهذا لا يمنع في نفس الامر بل هو لا يخلو من توقف
 عليها فم ولكن لان ان القبلي مقصود بالذات بهذا المعنى
 لان المقصود في نفس الامر هو النتيجة وقد يكفي
 في جوابه بمنع ان مسائل التي كلها مقصودة بالذات
 بل بعضها مقصود بالنتيجة لتوقف بعض مسائل عليه
 وهو مع فاد صورته حيث قال بل المنع غير قائم
 اذ لا يلزم ان يتوقف بعض المسائل عليه عدم كونه
 مقصودا في ذاته بالذات وقد علمت الفصيل ثم انه
 لم يعتبر هذا التقسيم في التصورات مع جريانه لقلة ما
 كل في التبيين فيها **فصل** او راع عليه ان الخاتمة او
 حاصل السؤال الخاتمة مستمدة على مواد الاقيسة
 واجزاء العلوم كما اعترفت به والمذكور في وجهه
 انما يدل على ان على المواد فقط فلا يتم الترتيب

بالمعنى

والجواب
 في التفسير

مواد

اذ لم يس

اذ لم يعلم منه وجه ايراد اجزاء العلوم وحاصل الجواب
 ان الترتيب وجه ظهوره من حيث المقصود بالذات لا بالذات
 وذكر اجزاء العلوم مستطرد في وجهه لا يخل بوجه ظهوره
 ظاهر بما يوجب السؤال بالتدافع بين منطوق الاول ومنه
 الك والجواب بان المقصود هو ما يجب ان يعلم في المنطق في الابواب
 الخاتمة لاجل الابواب الخاتمة فيما يجب ان يعلم في المنطق في الخاتمة
 الخاتمة علم ذكره اخر لا يضرنا ولا يخل بضرنا ولا يخل
 ان مساو الجواب آيب عنه كل الا بذكر كيف وعلم هذا
 ينفوكون ذكر اجزاء العلوم مستطردا بابل منطوق الجواب
 هو انه ليس الغرض من الابواب الخاتمة من انحصار المذكور اذ بذلك
 يندفع التدافع فانهم **فصل** والمراد بالمقدمة ههنا
 لا يقال علم ذلك قوله لان ما يجب ان يعلم في المنطق اما ان
 يتوقف التسرع منه عليه او لا الاول المقدمة لا تفتقر
 لم يعلم هنا كالا على المقدمة عليه ولم يعلم المقصود في لفظ
 المقدمة كما من بقية الاقام **فصل** جعلت جزء
 فيكون الوجه قيل انه قد اختلف عبارتهم في تفسير المنع الاول
 فتارة فتروا بالاعم اعني قضية جعلت جزءا في

والخلاصة

ونماية ما في الباب
 انه مقصود بالمقدمة
 في الواقع كمن قد
 جعل المقدمة المق
 بوجه اخر عليه
 فرد ليدل على
 منها

ان قد

المحقق

اعتبار تصور الغاية على الوجه الجزئي اذ لا شك في مدرك الخلق
والوجه والمدرک بنوعه انما يكون جوهريا لكن البرهان
لما ذكرنا انما يدرك على وجه العلم بالغاية على وجه الاختصاص
بذلك الغير والظان لا بد من تعيين الفائق ولا بد من
العلم فائق ما يختص به لان اصل الفائق مشترك بين
سائر الافعال والاختصاص به ليس امره متوقفا على
النفس لاجل اليه دون غيره ولو فرض كونه متوقفا فذلك
غاية معينة واما كون تصور الغاية على الوجه الجزئي
فلا ادري بما اعتقد الا ان حركة شخصية منه تتضمن
مصلحة كلية لا تحصل الا بها مثلا اعتقد ان الحركة شخصية
الموضع كذا تتضمن ملاقات زيد مثلا بتصور الملاقات
على الوجه الكلي واعتقد مع ذلك انها لا تحصل الا
تلك الحركة الشخصية وامتناع صدور الحركة عنه
ليس ضروريا ولا مبرها بل الظاهر الامكان لا ينفك
لوحظ العلم بالغاية على الوجه الكلي مع اعتقاد
الاختصاص لكن العلم بذى الغاية ابلغ على الوجه
مع اعتقاد اختصاصه في الخارج في فرد ضرورة ان الغاية
هي المطالبة بالذات المتوجه اليه اولاد ذوالغاية
مطل لاجله ومتوجه اليه ثانيا فيجوز فيها تسليم جواز
فيه بالاول والثاني بطريق لقيام الدلالة ولا يلزم حرجوا
في رجعت النفس الملكية بخلاف حيث اثبتوا للفكر
نفس منطبقة لانا نقول اما جلالا فلازمة ثم قوله

الطالع

بالطريق الاولى كلام خطابي لا يجدي اذا البرهان قائم على
عدم الاكتفاء في المطالبة بالتبع دون المطالبة بالذات واما تحققا
فجواز العلم باختصاص فردا في اختصاص في هذا المقنوم
اعني فردا لا يعينه فوائده كثر والعلم فهو ابلغ كثر والعلم به
على هذا الوجه لا يختص فردا بعينه وان كان باختصاص فردا
بعينه ففقه العلم بذلك القول بعينه وهو المطاف من
ولا بد وان يكون تلك الفائق معتد بها ربحا يفتي
من المقدمة مستدركه في المقصود وهو وجه توقف الشروع
ما هو الفرض في العلم اعني الغاية المترتبة عليه في نفس الاراد
يكفيه ما ذكره اخوانه قوله ولا بد ان يكون تلك الفائق ودونه
انه يؤكد التوقف اذ لما وجب كونها مفاد ما مشتقة المزاولة
في التخصيص فلا بد ان يعلم اوله ليعلم حالها في القوام والاداء
ان يقال الرضا لرفق الشروع على بيان الحاجة وهو لا يتم
الا بها اذ توقف الشروع على الغاية المترتبة لا يقتضيه توقفه
على العلم باحتياج الناس اليه في تلك الغاية بل يكفيه
التصديق برتبها بل انما يتم التوقف على بيان الحاجة لوجوب
العلم باحتياج الناس اليه في تلك الغاية بل يكفيه
بالغاية المعتد بها لان الاعتداد انما يعلم من بيان
الحاجة فانهم هم محصل الكلام ان الشروع في العلم علم البعير

يتوقف على العلم بالغاية المترتبة عليه في نفس الادراك لو لم
 وج فانه في المرتبة في نفس الارضاد ومشتقة فيه كان سعيه
 عبثا في نظره وان لم يكن عبثا عرفا وعقلا والالكا سعيه
 عبثا عرفا وعقلا والتقدير الثالث لا يتحقق الشروع على البصيرة
 فلا بد من العلم بالغاية المترتبة في الواقع للتلازم مع الشروع
 فيه ولا يكون السعي عبثا في نظره ولا عرفا وانما يتبين
 ان حاشا للشع الاول الظاهر بطلانه وكذا لم يتوض الحش
 للعبث الحقيقي اعني الغاية المتوقعة الغير الفكرية مع انه
 على تقدير العلم بالغاية الغير المترتبة ربما لا يكون له
 غاية فكرية لان الكلام في العلم وليس في حبه ذلك
 واعلم ان الواجب على ان حاشا هذا انما يتم اذا جعل
 الشروع في العلم الشروع في حبه بقصد تحصيل ذلك
 العلم لا مطلقا اذ لو جعل الشروع في الحزب مطلقا وعما
 في الكمال لورد انه قد يتصور مستلزم وحصلنا في دون
 تصور العلم والتصديق بغاية كاسية فيكون عبثا
 والتصديق في العلم لا يتصور بغاية كاسية واذا اعتبر هذا القيد اندفع
 الازراء لكن يبقى انه يلزم ان يمكن تحصيل العلم
 بدونه الشروع فيه والحاصل انه لو لم يتبين هذا القيد
 لم يتم قوله ان الواجب على ان حاشا في العلم تصوره

لا يقال ان الغاية المترتبة لا يتم
 المشتقة فلا يتصور مع العلم بها
 في العبث الذي لا يتصور
 الفاعل لا يتصور في الغاية
 انما لم يعلم حال الغاية في
 المتوقعة لعدم اطلاع
 على كيفية المشتقة وان علم
 الغاية فقلت الرضى
 تحصيل البصيرة بقدر
 الدرس وليس لها حد
 مضبوط

والصدق

والتصديق بغاية وان اعتبر لم يتوقف التحصيل على الشروع
 وعلى الوجهين لان الاحتياج في تحصيل العلم الى تصور
 والتصديق بغاية الا ان يقال ليس المدعى بهما
 الا بتوقف الشروع في العلم عليها ولا ندعي توقف
 التحصيل فيندفع الازراء ويؤمن انهم يبررون
 عن المقدمة بهما بمقدمة الشروع او يقال ان تحصيل
 العلم يتوقف على تصور او على تصور اجزائه واحد
 بعد واحد وكذا على التصديق بغاية او بغاياته
 اجزائه كذلك فاختيارهم ذكر رسم العلم وغاياته
 لانه الذي يمكن ان يذكر لتقدير يفصل المسائل
 وغاياتها مع ثبات الواجب بذلك هو وما
 الاعتقاد بما هو فائدة الا ان يدعى على ان
 الاخيرين لا يدخلان في البصيرة بل فائدتهما امر اخر
 وقدر في حكمة المطالع بخلافه ويمكن التعويض
 بحمل كلامه ههنا على التقنيين وبيان جهة افادة
 البصيرة في الاخيرين لثافتها مع ما بعد عبثا
 او في نظره كما في قوله لكان طلبه عبثا
 ولينز لا يمكن جعله فائدا في وجعله اشارة الى الخرز

ولذا لا يخبر جعل
 العبث اعم من الرضى
 وما في نظره به

عن العبد في نظره لانه ملوم والا والانب بالعبادة
 ويحوز ان يكون رسمه بشرا آخر دونه غايته
 لا يخفى ان الغرض وجه تقديمه على هذا الرسم الخاص
 فلا مناسبة ذلك يمكن توجيهه بانه مقصوده
 ان يتا الحاجة متعين ابتداء وتلزم للرسم
 والرسم ليس متعين ابتداء وكذلك لا يستلزم تقديم
 الاول او الكونه بمنزلة الاصل المتعين المعين للرسم
 والحقل فافهم **وجه** قلت الفائق في ذلك
 التنبيه او ان كل علم ان السؤال في شيئين فائق
 في آخر التعريف عن التقسيم وفائق العدول الى تعريف
 المراد مع انه تعريف الحقيقة فالتنبيه الاول
 جواب للاول والثاني في مجموعهما يمين الجواب
 فلو بدلوا وبارؤ في قوله والتنبيه لكان الظاهر
 المنصوص وغير محتاج الى التوجيه مثل المجل على مع
 الخلود في الجمع او جعل قوله ذلك اشارة الى كل
 واحد من العدول وتوسط تعريف المراد في بين
 التبيين مع انه تعريفه بعينه فكلاهما فائق

وكنه ذلك في
 الجمع العامين
 العدول
 من آخره

والثاني في كل علم
 ان السؤال في فائق
 هذا الوضع المعين الى
 تقسيم العلم به

في ترتيب

في ترتيبه فكذا لا ينبغي ان لا يكون فائق في ترتيبه راد في التنبيه
 الاول جواب سواء في العلم معلوما بهذا التقدير وبوجه آخر والتنبيه ان جواب
 على تقدير ان يكون معلوما بذلك التقدير يظهر وجه آخر غير مكلف فانه
 قلت التبيين حاصل على تقدير تأخير تعريف الصور عن القسم فلا يدخل فيه التوسط
 قلت المناسب ان يبارر التقدير اللفظي بهم في الاول ما ذكره فافهم **وجه** قلت الحال
 على ما ذكرت قد يقال ليس الجلال على ما ذكر لان تقسيم العلم الى تصور فقط وقصو
 معه حكم بدل العلم بمعنى التصور المشترك بين القسمين فيدل على شموله التقديرا
 واما المراد فكلا بل يحتمل المساوات والاعمية بل الاحصية بحسب المفهوم مع
 المساواة في المصدوق وبما يجاب بانه لما قسم العلم الى تصور وقصو
 تصور ليس بحكم وعلم ان تمام ماهية كل قسم انما امتازع تمام ماهية
 الآخر بالحكم وعدمه علم منه ان تمام المشترك بينهما هو التصور ومعلوم ان
 العلم تمام مشترك بينهما فيكون مترادفين في حيز اجتماع اجتماع تشارك
 المشترك على معنيين ولا يخفى على المراد في مسكة ما يلوح عليه لان العلم بان تمام
 هية كل قسم انما امتازع الآخر بالحكم وعدمه ثم ولوسم فالعلم بان التصور
 تمام مشترك بينهما ثم طوارز كونه شيئا آخر اخضعه ولوسم فالعلم بان العلم
 تمام المشترك بينهما ثم ولور انه عجيب اولط الطلاب فضلا عن فاضل الحف
 ما نأتيك هو الحق وبهم السبيل اعلم ان التقسيم في المنخص الى المشترك
 فالقسم هو المشترك المفهوم الى المنخص والقسم هو المشترك المقيد وقصو
 التقسيم بدل علم الزاد في اوله نامت وبين او اعلم واخص لتقارير اعلم
 يكن المنخص مفهوما الى العلم فيبقى العلم لا اقام والفتحة بلا قسم فان قلت
 لا يجوز ان يكون المراد بالتصور هاتين العلم وانما انت وبلا المراد في تقسيم

الاول جواب سواء في العلم معلوما بهذا التقدير وبوجه آخر والتنبيه ان جواب

وجه آخر او غير مكلف

فان قلت شدة تقسيم العلم
 بذكر معلوم في الخارج فلا دخل
 في التوسط في ذلك لانه او
 اخر يحصل الغرض في ذلك
 التوسط المتعارف
 هو معلوم في الخارج لانه ربما
 يفعل عنه فلما لم يعرف العلم
 في موضع تعريف اشعر
 بان تقسيم العلم بذلك مشهور
 فلما ذكر المراد في وهو
 بذلك على معلوم ففست ليعلم
 المراد في فان حصل
 فينبغي ان يؤخر او يترك
 ومع ذلك يحصل الغرض
 ففما اذا وسط لانه
 لا ذكر المراد في
 وبهم يحتاج
 الى تفسير

في الاخر بعلامة التلازم فلا يلزم التلازم هذا الاحتمال قلت ذلك في غاية البعد
 ولا يضر بقصودنا اذ ليس المراد ان يولد دلالة قطعية لا ينطرق اليها احتمال بل الغلبة
 على ما هو شائع دلالة الاطلاق فانه التعريف ابلغ لا يدل دلالة قطعية **مع**
 وهذا التنبية فانه سطر عن قريب في الجواب عن الاعتراض عن التنبية المشهور
 في الجواب بان يظهر ان جواز استعمال اللفظ المشترك في التعريف بل التنبية **مع**
 يا خذ اذراك مفهوم الله تعالى حقيقة ذلك يستدعي تهديد مقدمة هي ان
 الحكم في القضية المحلية الموصية انما هو بافتراض اتحاد الموضوع بالجملة وهذا انما
 مندرج لا اتحاد المحل بالموضوع ابلغ لكنه مغايرة بحسب المفهوم فالموضوع
 هو ما حكم به اتحادا بما هو في ذلك الامر هو المحل سواء قدم او اخر برشدك الى ذلك
 ملاحظة فذلك زيد قائم است وقائم است زيد فانه الموضوع في كلتا الصورتين
 هو زيد لانك حكمت فيهما بافتراض زيد بالعالم ولو اردت ان تجعل القائم موضوعا
 قلت قائم زيد كنت او زيد كنت او زيد كنت قائم فالفرق بين الموضوع والمحل
~~ليس~~ ليس مجرد التقدم والتأخر في الملاحظة بل بانه وضع وحكم بوجوده شيئا
 آخر اى اتحادا معه ثم لو كان الحكم في المحلية بالاتحاد بين الموضوع والمحل
 من غير تعيين المتحد والمتحد معه لم يتصور الفرق بينهما الا بالتقدم والتأخر ولو كان
 كذلك لم يكن بين القضية وعكسها فرق بحسب المعنى كما ان المنفصلة العنصرية
 لا تارة معنوية المعانين بين الجزئين لم يعتبر لها عكس اذ لا فرق بينهما وبين
 وبين عكسها الا بحسب وضع الطرفين وترتيبهما فانهم **مع** وكذلك
 من ظن وقوع النسبة وبوجه عدم وقوعها ما هنا بحيث وهو ان الفرق بين
 مغايرة ادراك النسبة الحكم المطلق بمعنى انه ادراك ان الموضوع الحكم الايجابي
 في الايجاب والسلب في السلب وهو الوجود لا يدل عليه بل يدل على مغايرته

من التنبية
 الدلالة التي تجعل

بوصفة

الحكمين بخصوصه ولا يلزم منه مغايرته للحكم المطلق وذلك امر حاضر لا يذهب
 اليه في خلافه لظهوره الايجاب يتخلف عن ادراك النسبة في صورة السلب والنبية
 الايجاب فلا حاجة الى البتة وعلى التنازل فلا وجه لتحصيل بيان له صورة الوجود **مع**
 الكلام ان الموضع التنبية على ان ههنا ادراك ادراكا آخر متوقفا بين ادراك
 الطرفين والادراك المسمى بالحكم وذلك انما يظهر غاية الظهور في صورة الشك
 والوجود لان المعنى قد ادرك منهما امر مغاير للطرفين فزوجة انه بعد ادراك
 الطرفين ليس كما ولا متوقفا ما لم يحصل له ذلك الادراك الثالث وفي
 هذا الحال يجوز كذا في الحكم اما مع ترجيح اوجهه فيظهر ان ههنا
 ادراكا اخر هو مورد الحكم دون صورة الزم اذ ليس هناك تجويز الطرزين
 فلا يظهر فيها الادراك المتوسط ظهورا تاما فربما يقال ليس تصور الطرفين
 الادراك البسيط المسمى بالحكم ادراك وقوع النسبة اولا وقوعها فيتوقف على
 ادراك النسبة لان هذا التفسير يتوقف على ثبوت المغايرة ثم ان هذا تنبيه
 فلا بد ان لا يلزم من ثبوتها في الصورتين ثبوتها في الجميع واعلم ان اثبات
 هذا الادراك في التصديق من تحقيقات المتأخرين واما القديس فيلينيوس بعد
 تصور الطرفين الادراك النسبة التامة الجزئية عما وجه الاذعان في صورة الشك
 لم يدرك تلك النسبة بهذا الوجه بل القصور في هو متصور في صورة الشك هو زعم
 في التصديق فالسوق بين التصور والتصديق بحسب النوع كما يشهد به
 الوجدان والتصور امر لا يجر فيه يتعلق بكل شيء واما التصديق فلا يتعلق
 الا بالنسبة التامة الجزئية ومن هذا يعلم ان ما ذكره في تعريف التصديق انه
 ادراك وقوع النسبة اولا وقوعها غير سديد والاولى ان يقال هو الاذعان بوقوع النسبة

اولاً وقوعها فقام **قوله** تو هو وان الحكم فعل في افعال النفس والايدي
 فكيف يصنونه بالدائمة والكسب والافعال لا يتصف بها لان عدم انصب
 الافعال بها مطلقاً اذ لا مانع من ان يصح على احد علان بعض الافعال
 النفسانية كسب لكونه مسبوقاً بترتيب المعلوماً متوقفاً عليه بعضها
 بغيره لعدم توقفه عليه **قوله** بناء على ان الالفاظ التي يعتبر بها الحكم
 هذا البناء لا يخرج عن كونها منشأ وهمهم كون تلك الالفاظ بحسب معانيها
 الاصطلاحية متعدياً فالعلم والتصور ايضاً كذلك مع انهم لم يتوهموا كونها
 فعلاً ومثل ذلك بعدد العقلاء فضلاً عن الفضلاء ولو كان منشأ الوهم
 كونها بحسب معانيها اللغوية دالة على ما هو متوقفاً الفعل فذلك بعد اذ بناء
 الاحكام على تلك اللغوية مع الالفاظ في فرع المعاني الاصطلاحية بعيد جداً عن الحكماء
 والاطان ان منشأ وهمهم انهم وجودوا في التصديق ان كانوا على ان التصور هو
 اطمينان النفس واعترافها بحسبها ان ذلك الامر الذي هو فعل صادر عن
 النفس حتى يكون التصور الساتر المتعلق بالنسبة خالياً عن هذا الفعل امر
 زائد منضم اليه لا يتحقق ان ليس هناك الادراك بخصوص يستتبع آثاراً
 مخصوصة بخصوص ما هيته وليس للنفس هنا فعل بل قبول كيف لا والآثار
 المذكورة من جنس الاقناعات والقبول ولا ترجع الى فعل اصلاً كما يشهد به الوجدان
 الصحيح **قوله** اما ان يكون ادراكاً لان النسبة واقعة الاولى ان يقال
 اما اذ كان لان النسبة كما سبق التنبيه عليه **قوله** واذا اردت تقيمه
 على مذهب الامام قد يورد عليه ان الاسام جعل الحكم فعلاً فلا يصح هذا التقييم
 على مذهب الجبائي المذاهب ان على مذهب الامام في تركيب التصديق من الاربعة لا في تمام
 مذهب

مورد

قوله وان عباداً في الجمع المركب لا يخفى ان ذهاباً ان الحكم فعل لا يمكن
 تقسيم العلم الى التصور والتصديق بل انما يقسم العلم الى التصور المقارن للحكم والغير
 المقارن له ذهاباً مع ذلك الى مذهب الامام في تركيب التصديق لا بد ان يقال
 كما فعل المورخ تقسيم التصورين وجعل التصديق عباداً في مجموع القسم الثاني
 مع الحكم فالظاهر ان المورخ لا يام في تركيب التصديق وكون الحكم فعلاً وانما
 ما ادعاه الخشنة قد ذكره بربط عدم كون التصديق قسماً من العلم بل ان احد
 مع امر آخر متقارن له في عدم بل هو مرجع مذهبهم فظهر الطباق كلام المص
 على مذهب الامام وانما التقصيص بالتصور است فيمكن بان مراده بالجمع
 مجموع التصورات المعروضة للحكم ابتداء او بولط مع الحكم او جميع التصورات
 الى صلة مع الحكم والحكم او بان مراده بالقسم الثاني جميع التصورات التي يصحها
 الحكم والجمع مجموع القسم الثاني والحكم وهذا وان كان فيه تكلف لكنه لا يبعد كل البعد
قوله قيل يمتد على كلام المورخ عباداً المعنى ان التصور فقط هو
 بعدم الحكم كيف لا وقد اعترف بان له جعل على المعنى الاول ان يكون فقط
 لغوا واذا اريد المقييد لم يتجه السؤال المتجه على تقيم القوم اذ مداره على ان يلزم
 عدم اعتبار التصور في التصديق ولا يلزم ذلك على تقيم المعنى نعم يلزم عدم
 اعتبار التصور فقط في التصديق مع انه سنيق ان المعبر فيه هو التصور
 فقط وهذا السؤال غير متوجه على عباداً القوم كما لا يخفى فانه لا يندفع بالاجابة
 المذكورة بل على الجواب المذكور فالاول ان يحمل الجواب على دفع الاعتراض
 عن التقييم المشهور وحاصل كلامه ان هذا لا يتجه على تقيم المعنى وتجه على تقيم
 القوم **قوله** ولزم ايضاً ان يكون قوله فقط لغوا فيه مناقشة لانه

نقد

يكون بين الاطلاق ودفع توهم ارادة قوله كما في قولك الان في حيث هو
والا مية لا بشرط شيء فانه ليس شيئا منها الفوا الافادة دفع ذلك التوهم
والجواب ان الذين لا ينفون في مقام التقسيم الا الى المطلق فلا حاجة في ذلك المقام
الدفع ذلك التوهم ولذلك لم ينعرف فيما بين التوهم بين الاطلاق وذكر الام
فولما يظهر من كلامهم قتل لا فرق بين الكلامين في حيث ان احد المعنيين في كل
منها معلوم من اللفظ والآخرة الخارج بل كلام المصنف في الاشتراك لا اطلاق
التصور على المعنى الاخص اتمد والاولى ان يقال في وجه الانسبية انه لا يدخل
للاشتراك في دفعه في تقسيم المعقول بل يتم دفعه عنه بان اللازم عدم اعتبار التصور
فقط في التصديق لا التصور مطلقا سواء كان لفظ التصور مشتركاً او لا واخر كلامه في
مشروك حيث قال في هذا الاشتراك يندفع الاعتراضان اولا في الحكم
يعرض له هذا مشربان معنى عدم الحكم عدم عروضة وحيرت في السؤال عن اصله لا يتوهم
المنافسة بين الحكم وعدم عروضة اصلا ولا بعدان من قضيتين قطعاً لو اردت عدم
الحكم سلب الحكم من معنى التصور فقط هو التصور الذي ليس بمحكم لقضية
بناء على ان الحكم وسلبه ما بعدان من قضيتين ظاهراً كما ذكره المحقق في غير هذا
الموضع ويكون الجواب بذكره واعلم انه لو كان معنى عدم الحكم عدم مقابلية
مطلقاً لم يتم الجواب الذي اوردته قدس سره اذ يلزم ان يكون الحكم مشروطاً
بمصور لا يقارنه والتصديق على ان الامام مركبة الحكم وتصور لا يقارنه
بل يكون الجواب ان شرط الحكم هو ذات التصور المقارنه ووصف المقارنة خارج عنه لئلا
يلزم الدور والتصديق على ان الامام مركبة التصورات المقارنة للحكم فوجه ان
وهو الذي لا يتوقف حصوله على نظر اذ فيه حجب لا جميع العلم يحصل لاسباب الفوق

النسبة

القضية بلا نظر كما مر جوابه واذ امكن حصوله بلا نظر لم يصدر عليه انه يتوقف على النظر
فيلزم ان لا يكون شيء من العلوم نظراً والجواب ان البداية والنظرية يختلفان بحسب الشخص
بحسب اوقات شخص واحد فذلك العلوم وانه لم يتوقف عليه بالنسبة الى صاحب الفوق
القضية فيكون بدلية له يتوقف عليه بالنسبة الى فاق ذلك الفوق ويكون نظرية
بالقياس اليه فانه قلت ما في شخص الاو يملك وجود الفوق القضية له فلا يتوقف
علم النظر بالنسبة اليه لانه حصوله بدون ذلك المقدمة لمجموعة ولئن سلم
فلذلك العلم بالنسبة الى الفوق بشرط التقدم متوقف على النظر فيكون نظرية بالنسبة
اليه وان كان بدلية بالقياس الى ذاته ويلزم من هذا ان يكون النظريات التي
في غاية الحفاء بدلية بالنظر الى ذات كل فرد من افراد الان ولا يخرج عن بعدوا الكمال
في الجواب ان يقال البديهة والكسبية صفتان للعلم بالذات والمعلوم بالعرض
والعلم الحاصل بالنظر متوقف على النظر وهو ما يربط العلم الحاصل بدون الشخص
فليس علم واحد بالشخص يمكن حصوله تارة بالنظر واخرى بغيره ليرد الفوق في مورد
المنع لا يكفي الناقص كما لا يخفى بل عليه اشك ان العلم الشخصي يمكن حصوله بالنظر
وبدونه دون ذلك حوط القناد ولو قيل النظر الحاصل بالفكر والبديهة حاصل بدون
لم يتوجه فليسوال فوجه فلا اشكال في تعريف البديهة والنظر كونه
التصور اقصى بل فيه ايضاً اشكال لان الامور النسبية التي لا يعقل الا بعد عقل اطرافها
كالنسبة الحكمية التي يشتونها قد يكون محتاجة الى نظر واطرافها محتاجة اليه فانه قلت
يمكن الزام كون تلك الامور نظرية ولا يلزم منه ان يندم شيء من القواعد بخلاف التصورات
المذكورة فانه لو التزم نظريتها يلزم ان يكون التصديق مكتسباً من التوالتات وهو خلاف
قاعدتهم فقلت يلزم الاول ايضاً ان يكون النظر مكتسباً بغير حق ورسم بل في حد اطره

اوسمه وذلك ايضا خلافاً لاعتقادهم **وص** واذا جعل التصديق عبادة في الجموع
 كما هو مذهب الامام قسري الاشكال قد يقال الاشكال على مذهب الامام
 اذا التصور اكلها بديلية عنده وانت خبير بان غرض الحق فكذلك انه
 اذا جعل التصديق عبادة في الجموع كما هو مذهب الامام بقدر الاشكال
 ولا يلزم ذلك انه يفتقر الاشكال على الامام في اصل كلامه انه لو اخذ بذهب اليه
 الامام في تركب التصديق فقط قول الاشكال ان يمكن ان يقال بقول الاشكال على الامام ايضا
 لبيان ما من بداهة التصور فاذا التزم بذهب اليه قول الاشكال عليه **وص** في جميع التصورات
 بديليتها ولا يحتاج الى نظر فيه يجب لان معنى البديلية ما لا يحتاج الى نظر فيتحقق المقام
 والتاخر والجواب انه المعبر في البديلية عدم احتياج التصور في التاخر عدم احتياجها
 فيه وهما وان كانا متساويين لكنهما متباينان فان الاول عبادة في توقف حصول التصور
 والآخر عبادة في توقف تحصيل اياه عليه **وص** قال بعض الافاضل في توجيه هذا التعبير
 حاصله انه اذا اطلق الماهل وادراكه الكامل اعني المجمع الى النظر بناء على ادعاء ان غير المجمع ليس
 بهما ولم يرد ان هذا التعبير اعني المجمع مقدر ههنا او شئى برأيه ان المقدر بل هو المذكور والآخر
 ركائز ولعله لا اجل هذه الرقبة قال فليكن مل فليكن مل **وص** فان تم والافلاكية
 نظرا لا الدليل يتم علم تقديرها انتفاء اكتساب التصور في التصديق وبالعكس وان كان
 متنعفا او لا اذ على تقدير انتفاء حصول التصور او التصديقات بطريق
 الدور او التسلسل قطعا واعلم انه لم يتم بربان على امتناع اكتساب التصور في التصديق
 وبالعكس ان لم يطلق على ذلك الاكتساب قال الشيخ في الشفاء في اول فصل
 من منع المنطوق ليس يمكن ان يستقل الذهن في معنى واحد من التصديق
 شئ فان ذلك المعنى ليس حكم وجوده وعدمه حكما واحدا في ايقاع ذلك التصديق فانه

فانه وان التصديق يقع سواء فرض المعنى موجودا او معدوما فليس للمعنى مدخل في ايقاع
 التصديق بوجه لا في موقع التصديق او علم التصديق وليس محيذا ان يكون شئ علة
 شئ في حاله عدمه ووجوده فلا يقع بالمزك كفاية في غير تحصيل وجوده او عدمه في ذاته
 او حاله فلا يكون مؤدبا الى التصديق بغير شئ اذا قرن بالمعنى وجودا او معدوما
 فقد انبسط اليه معنى آخر اما التصديق فانه كثيرا ما يقع بمعنى مفرد وذلك كما يتبين
 لك في موضوعه في قليل من الاشياء ومع ذلك فهو في اكثر الامور ناقص ردى بل المعنى
 للتصور في اكثر الاشياء معان مؤلفة اقوال فيه اما اولها فلا هذا الدليل
 متقوض بافادة المعنى التصور اذ يترك فيه ما ذكره بعبارة انه ليس حكم وجود
 هذا المفرد عدمه فاحدا في ايقاع التصور اذ لو كان التصور يقع سواء كان المفرد
 موجودا او معدوما فليس له مدخل في ايقاع التصور لا في موقع التصور علة التصور
 وليس يجوز كون شئ علة شئ في حاله عدمه ووجوده فلا يقع بالمزك كفاية
 من غير تحصيل وجوده او عدمه في ذاته او حاله فلا يكون المفرد مؤدبا الى التصور
 من غير اقران معنى آخر به مع انه اعترف بالتصور كثيرا ما يقع بمعنى مفرد واما
 ثانيا فلا نعلم هذا المعنى يجب وجوده في الذهن بوقوع التصديق وليس
 وجوده في الذهن اذ معلوما منضمنا اليه حتى يلزم تركبه كما ان المفرد الموضع
 للتصور بل المركب الموضع له ايضا يجب وجوده في الذهن بقيد التصور
 وليس وجوده في الذهن اذ معلوما منضمنا اليه فلا يلزم تركب المعنى
 للتصور ولا ان يكون شئ علة شئ في حاله عدمه ووجوده واعلم انه ليس معنى
 الشيخ ههنا اقامة الدليل على امتناع اكتساب التصديق في التصور فان
 المفرد اخص من التصور بل غرضه انه لا بد في كتاب التصديق من التاليف كليا

بحث

وفي كاسب التصور في اكثر المواد ويرد عليه ما ذكرنا من ~~على ان البين~~
 في التصورات انما قد يقال البين في التصورات ايضا يتم بل قد لا ان اكتسب
 التصديق في التصور على تقدير جواز توقف على التصديق بالملكبة بين تلك التصورات
 والتصديق المذموم ان الاكتسب مطلقا انما يكون من مبادى ملكبة له ولا بد
 العلم بالملكبة لئلا يترك الحركة الاولى وتصور الترتيب الاختياري بحصول المطلق
 اذ لو لم يعلم ان تلك المبادى ملكبة للمطلوع ينقطع الحركة الاولى عندها
 ولم يكن ترتيبها لاجل حصوله وفيه بحث لا نالا ان انقطاع الحركة والترتيب
 يتوقف على التصديق بالملكبة بل لو ان انتهت الحركة الى معلوما يشك في انها
 ملكبة للمطلوع ويكون ملكبة في الدافع فيترتبها لا متناه فيحصل المطلق كما ان
 فاقدماء قد يشك في وجه الماء في موضع فيسمى في ذلك الموضع ويصل الى
 الماء لا يبقا لا يدخل هذا في تعريف الفلك لان هذا الترتيب ليس لاجل
 التناهي الى الجوهر لانه ما لم يعلم ترتيب غاية ما على فعل لا يكون الفعل لاجل
 تلك الغاية بل يكون لا مراح معلوم الترتيب عليه كالا متحان مثلا او استراخ
 الجهد دفع اضطراب النفس ويحصل الكفاية لكنه قد يرد الى امر آخر كالماء
 في المثال المذكور وذلك الامر كما لا يسر على غايته لذلك الفعل وان كان
 فالحق له لا لا فتورا كما ذكرتم انه يعتبر في العلة الفاعلية كونها معلوم الترتيب
 حتى اذا لا يتصور ان يفتقر النفس لجد انك لتدري طر فيه فلا يترجح احد
 بالباعثية والعلة الفاعلية في المثال المذكور وما يشبهه في الحقيقة
 هو امر معلوم الترتيب كما ذكرتم فان قيل في العرف هذا السعي لاجل
 الماء مثلا لكن لو اعتبر في الفكر كون التناهي غايته بهذا الوجه

فان قيل في المثال المذكور ان الماء قد يفيض في موضع فيسمى في ذلك الموضع ويصل الى الماء لا يبقا لا يدخل هذا في تعريف الفلك لان هذا الترتيب ليس لاجل التناهي الى الجوهر لانه ما لم يعلم ترتيب غاية ما على فعل لا يكون الفعل لاجل تلك الغاية بل يكون لا مراح معلوم الترتيب عليه كالا متحان مثلا او استراخ الجهد دفع اضطراب النفس ويحصل الكفاية لكنه قد يرد الى امر آخر كالماء في المثال المذكور وذلك الامر كما لا يسر على غايته لذلك الفعل وان كان فالحق له لا لا فتورا كما ذكرتم انه يعتبر في العلة الفاعلية كونها معلوم الترتيب حتى اذا لا يتصور ان يفتقر النفس لجد انك لتدري طر فيه فلا يترجح احد بالباعثية والعلة الفاعلية في المثال المذكور وما يشبهه في الحقيقة هو امر معلوم الترتيب كما ذكرتم فان قيل في العرف هذا السعي لاجل الماء مثلا لكن لو اعتبر في الفكر كون التناهي غايته بهذا الوجه

لزم ان يخرج مثل هذه الصورة عن الفكر مع انه لا سبيل الى ادراجها في شيء من اقسام
 البداية من فلا بد ان يراو بما ذكر في تعريف الفكر كون التناهي غايته كسب
 العرف ليشمل بين الصورة وجبتم ما ذكره ~~فصل~~ الشارح الدور توقف الشيء
 على ما يتوقف عليه قوله بمرتبة متعلق بقوله يتوقف والمراد من التوقف الاول
 اي التوقف بمرتبة لانه المتبادر عند الاطلاق فيكون المعنى الدور هو توقف
 الشيء بمرتبة على ما يتوقف عليه اما بمرتبة او بمراتب فيكون الدور المصريح بتوقف الشيء بمرتبة على ما يتوقف عليه
 الشيء بمرتبة على ما يتوقف عليه بمراتب لا يبقا اذا توقف آحادا وبسببها آحادا
 على آحادا اعتبرنا توقف آحادا بمرتبة وتوقف بآحادا بمرتبتين كان ذلك
 دورا مضرا بناو على هذا التعريف لانه توقف الشيء اعني بمرتبة لم يدخل في تعريف
 الدور المضرا لانه توقف الشيء بمراتب على ما يتوقف عليه بمرتبة فلا يكون تعريف
 الدور المضرا لانا لنقل ليس من توقف الاسد واحد من التوقف
 يصدر على ما باعتبارها توقف بمرتبة على ما يتوقف عليه بمراتب وباعتبار
 آخر انما توقف بمراتب على ما يتوقف عليه بمرتبة فليس هناك فردان في الدور
 المضمر بل فرد واحد وهو داخل في التعريف فانهم وقد يجعل باب العاقلين على سمول
 واحد وفيه انه يصير المعنى توقف الشيء اما بمرتبة على ما يتوقف عليه بمرتبة
 واما بمراتب على ما يتوقف عليه بمراتب فيخرج التوقف بمرتبة على ما يتوقف عليه
 بمراتب وبالعكس لعدم دخولها في شيء من شقي الزم بدور وان في الشيء
 الاول كلا توقفين بمرتبة وفي الشيء الثاني بمرتبتين فاحسن تدبره ~~فصل~~ الشيء
 يقع فيها المراتب الفكرية اوضح القدم بان الفكر حركة النفس في المقولات
 لانه قبيل الحركة في الكيفية النفسانية وفيه بحث اذ لا بد في الحركة من كون
 الشيء بحيث يفرض فيه في كل آن فردا متقدرا الى فيها الحركة لا يكون ذلك

على ما يتوقف عليه بمرتبة على ما يتوقف عليه بمرتبة والمصريح بتوقف شيء بمرتبة
 على ما يتوقف عليه بمرتبتين
 واما اذا اعتبرنا توقف آحادا على بمراتب وتوقف على بمرتبة

في الآتي لا في الآتي اللاحق والآيات التي يمكن وضعها في الزمان الواقعة
عنده عندهم فكل الأفراد المفروضة بواقعة ومعلوم انه ليس في صورة الفكر الآلوم
مفروق لا سيما في الرجوع في المبادئ الى المطالب فانه ليس هناك الا العلم بالجنس والنقل
مثلا والصوري والكبرى فلا يتصور كونه الشيء في كل ان يتصف في العلم لا يكون قبله
ولا بعينه لا يقال النفس اذا لاحظت الجنس والتفت اليها فاما يستقل منها الفصل
مثلا بالتدرج فانه يصف التفتاها لا الجنس تدريجا وتقدر التفتاها لا الفصل
بالتدرج لاننا نقدر قدم حجابان الالتفات فعل في الفعل النفس وقدم حجابا لا حركة
في مقولة الكم والكيف والابن والوضع فلا يكون في الالتفات حركة ولنفس فلا يصح
ما ذكره في ان الفكر حركة كيفية هذا ولو قيل بان اختلاف مراتب الالتفات يستلزم اختلاف
الصوفي الشئ والضعف فلهذا في كل مرتبة من مراتب الالتفات صورة في مرتبة من الشئ
والضعف للصورة السابقة واللاحقة فيكون لها حركة في الصور لم يبعد في صورة
اي يفتق هذا التفسير ليس يحال ان التحديق ان العلم الاجمالي علم بفصل كما بين في
موضع فان العلم باجزاء المرفوع لم يقل العلم بالمعرف بحاج العلم بالمرور لان العلم
بالمعرف عين العلم بالمعرف عنى وادب بالاجزاء كل جزء لا يجمع الاجزاء فانه عين العلم
فمن هذا الدليل بمنع حدوث النفس او على تقدير نظرية العلم لا يمكن ان يكون
كنه في الاشياء واذا لم يحصل شيء من الاشياء بالكنه لم يحصل شيء من الاشياء بالوجه
اما الملازمة الثانية فظنوه انما هو وجه لشيء فهو كنه لشيء اذ لم يحصل شيء من الاشياء
بالوجه الملازمة الثانية فظنوه انما هو وجه لشيء فهو كنه لشيء اذ لم يحصل
كنه ما لم يحصل وجه ما واما الملازمة الاولى فلان حصول كل شيء بكنهه مسبوق بحصول وجهه
اذ الشئ ما لم يعلم ولا يوجه لم يكن اكتسابه وحصوله بوجهه على تقدير نظرية العلم لا يمكن
علم في الزمان الا ان لا يحصل في اكتسابه وانما يتصور الشئ في كسب كنهه

7 ذلك
فان العلم بالمرور عين العلم بالمعرف عنى وادب بالاجزاء كل جزء لا يجمع الاجزاء فانه عين العلم
فمن هذا الدليل بمنع حدوث النفس او على تقدير نظرية العلم لا يمكن ان يكون
كنه في الاشياء واذا لم يحصل شيء من الاشياء بالكنه لم يحصل شيء من الاشياء بالوجه
اما الملازمة الثانية فظنوه انما هو وجه لشيء فهو كنه لشيء اذ لم يحصل شيء من الاشياء
بالوجه الملازمة الثانية فظنوه انما هو وجه لشيء فهو كنه لشيء اذ لم يحصل
كنه ما لم يحصل وجه ما واما الملازمة الاولى فلان حصول كل شيء بكنهه مسبوق بحصول وجهه
اذ الشئ ما لم يعلم ولا يوجه لم يكن اكتسابه وحصوله بوجهه على تقدير نظرية العلم لا يمكن
علم في الزمان الا ان لا يحصل في اكتسابه وانما يتصور الشئ في كسب كنهه

هذا هو العلم بالمرور عين العلم بالمعرف عنى وادب بالاجزاء كل جزء لا يجمع الاجزاء فانه عين العلم
فمن هذا الدليل بمنع حدوث النفس او على تقدير نظرية العلم لا يمكن ان يكون
كنه في الاشياء واذا لم يحصل شيء من الاشياء بالكنه لم يحصل شيء من الاشياء بالوجه
اما الملازمة الثانية فظنوه انما هو وجه لشيء فهو كنه لشيء اذ لم يحصل شيء من الاشياء
بالوجه الملازمة الثانية فظنوه انما هو وجه لشيء فهو كنه لشيء اذ لم يحصل
كنه ما لم يحصل وجه ما واما الملازمة الاولى فلان حصول كل شيء بكنهه مسبوق بحصول وجهه
اذ الشئ ما لم يعلم ولا يوجه لم يكن اكتسابه وحصوله بوجهه على تقدير نظرية العلم لا يمكن
علم في الزمان الا ان لا يحصل في اكتسابه وانما يتصور الشئ في كسب كنهه

فان العلم بالمرور عين العلم بالمعرف عنى وادب بالاجزاء كل جزء لا يجمع الاجزاء فانه عين العلم
فمن هذا الدليل بمنع حدوث النفس او على تقدير نظرية العلم لا يمكن ان يكون
كنه في الاشياء واذا لم يحصل شيء من الاشياء بالكنه لم يحصل شيء من الاشياء بالوجه
اما الملازمة الثانية فظنوه انما هو وجه لشيء فهو كنه لشيء اذ لم يحصل شيء من الاشياء
بالوجه الملازمة الثانية فظنوه انما هو وجه لشيء فهو كنه لشيء اذ لم يحصل
كنه ما لم يحصل وجه ما واما الملازمة الاولى فلان حصول كل شيء بكنهه مسبوق بحصول وجهه
اذ الشئ ما لم يعلم ولا يوجه لم يكن اكتسابه وحصوله بوجهه على تقدير نظرية العلم لا يمكن
علم في الزمان الا ان لا يحصل في اكتسابه وانما يتصور الشئ في كسب كنهه

من ذلك الحدة في الزمان وذلك زمان مساو فلا يمكن ان يكون كنهه فيه وتقصيده انما اذا فرضنا
ان كنهه انشلا حصل للنفس في الزمان الانشلا فينبغي هذا لان اكتساب كنهه انما يتصور
بعد معرفته بوجه ما ومباراة الغير التماهيته نظرية على ذلك التقدير في حصول ذلك الوجه في
علم في الزمان الانشلا في الزمان المعين في اكتسابه ثم في ذلك الحدة في الزمان لا يمكن ان يكون
كنهه لانه زمان مبتدئ من جانب المبدأ فلا يمكن حصول كنهه في وقت من اوقات زمانه
هنا وهذا يجري في كل كنهه بزمان حصوله فلا يمكن حصول كنهه في زمان واحد يحصل
في الاشياء بكنهه لم يحصل شيء من الاشياء بوجهه لان كل وجه كنه لشيء لا يمكن ان يكون
موضع ولما كانت التصورات والمقدمات امور موجودة في وقت من اوقات زمانه
ان اريد ان التصورات او المقدمات امور موجودة في الخارج فهو كنه لا يتصور
ان العلم هو الماهية الموجودة في الذهن وان اريد انما موجودة في الذهن في غير الماهية
ايضا كذلك وانت خير بان الظاهر ان الحدة قد سمى في الكلام على ما هو المشهور فيما بين
من عند العلوم في الكيفية النفسانية الموجودة في الخارج واما تحقيق الحال فهو كقولنا
موضع علم انه يمكن ان يتفكر ان الماد في كنهها موجودة وجودها في الذهن فان
والنظرية في المعارض الذهنية فيكفي في الانصاف باحد هما الوجه الذي
وزيد المعلوم وان كان موجودا في الذهن لا يتصف بالكنهية وعدوها لانها
في المعارض الخارجية والانصاف بها يستدعي الوجه الطائفة فلهذا فان النظر
بمعنى الابداهيات انت تعلم ان معنى النظري ما يحتاج الى نظر الابداهيات لا يحتاج
الى نظر نظري ينبغي ان يتصور فان البداهية بمعنى النظر لا كنهية في في العبارة
لنلازمها فلهذا بخلاف التصورات فانه اكتسابها لا يعني ان يتفكر بها
بحاج الى النظر في كنهه لا يتصور ان المبتدئ فلا بد من ماذكرنا حتى يتم التفت
وساكنه اكتفى عنه بما ذكره جريان الشبهة وذاك بالامام الى خلافه فان ذلك يقتضيه
الى البحث

هذا هو العلم بالمرور عين العلم بالمعرف عنى وادب بالاجزاء كل جزء لا يجمع الاجزاء فانه عين العلم
فمن هذا الدليل بمنع حدوث النفس او على تقدير نظرية العلم لا يمكن ان يكون
كنه في الاشياء واذا لم يحصل شيء من الاشياء بالكنه لم يحصل شيء من الاشياء بالوجه
اما الملازمة الثانية فظنوه انما هو وجه لشيء فهو كنه لشيء اذ لم يحصل شيء من الاشياء
بالوجه الملازمة الثانية فظنوه انما هو وجه لشيء فهو كنه لشيء اذ لم يحصل
كنه ما لم يحصل وجه ما واما الملازمة الاولى فلان حصول كل شيء بكنهه مسبوق بحصول وجهه
اذ الشئ ما لم يعلم ولا يوجه لم يكن اكتسابه وحصوله بوجهه على تقدير نظرية العلم لا يمكن
علم في الزمان الا ان لا يحصل في اكتسابه وانما يتصور الشئ في كسب كنهه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء في قلوب عباده
والعلم نوراً يضيء في قلوب عباده

الشيء اشعاراً بظواهرها - والمادة والصورة انما يكونان للجسام مع في حاشية
التجريد بالعلية المادية والصورية اذ الماديات هي ما يكون منه العلول بالحق ومن كونه
العلول بالغير فمعنى كلامه ان ههنا اطلاق الصورة على تلك الهيئة كما وقع مرجحان
عبارة ان رج واطلاق المادة على الامور المعلومه كما يستند في عبارة لاه الهيئة
اذا كانت صورة يكون الامور المعلومه مادة علم سبيل التشبيه لان اطلاق
العلم المادية والصورية عليها كذلك وبما ذكرنا يندفع المناقاة بين ما ذكره
ههنا وبين ما ذكره اولاً من ان كل مركب صادر عن فاعل مختار لا يولد من مادة
وصورية فانه ثلث للعرض المركب الصادر عن المختار فافهم ثم

حاشية الفهم ليس هو الشئ الذي على تصورات حاشية كوجك
بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
واعية قول شايخ لافي رابر
العبارة قد تفرقت
بوجوب الوجوه وتنزعه
عن الكسب بالسوم
واحد من ثم الصلوة
فان على افراد
نوع البشر والكل
برغام اقدارها المظان
وعلاوة ذلك ان
يحق ان يقال ان
والحاجة اليه في العلم
فيقول المربي في الشئ
بسم الله الرحمن الرحيم
بالتصديق بعد قايق ان انما هو شرح الرسالة الشريفة وحولياتها الشريفة حاشية اخفون

جمل

في حالة من هذا النوع
والقول في حاشية
الان المقدمه
بطلان على قضية
جعلت جزء من

جعلت جزء من قيس وقيل عليه ينبغي ان يكتفى بذكر الجمل لان جزء القيس كما هو
به في تلك الكتب وقد ذهبوا الى انها يطلو على قضية جعلت جزء من فقال العلامة
انها تطلو على قضية جعلت جزء من قيس او جزء من قيس اشارة الى المذهبين
مذهب وديم التفسير ثم اذ غاية ما ذكره ان الشروع موقوف على
التصور بوجه ما مع خصوصية ما واختيار الرسم المذكور موقوفاً عليه
الشروع نعم ما ذكره يصلح ان يكون سبب لذكر الرسم ههنا لان يتوقف
الشروع عليه ويتم بهذا لا بذاك فتأمل ففهم كل مسألة من مسائل
النحو لها مدخل في هذه المسئلة لا يصح ان يجعل للصغرى المذكورة ما بل كبراً ما
كما هو بها ان كل مسألة لها مدخل في تلك المعرفة فمن النحو ولا يلزم
من تصور النحو بما ذكره هذا ان التصور المذكور لا يجب ان يختص
بالنحو اللهم الا ان يعلم ان ما ذكر تعريف للنحو فانه يستلزمها
والاجاز ان يكون مسألة خارجة لها مدخل في تلك المعرفة فلم يكن
تعريف النحو ما نفا فلو قال من تصور النحو بانه علم باصول يعرف
بها احوال الكلام في حيث الاعراب والبناء وعلم ان ذلك تعريف حصل
عنده مقدمة كلية هي ان كل مسألة لها مدخل في تلك المعرفة فمن
من النحو كان اظهر هذا اذا علم ان تصور النحو بالوجه المذكور وعلم ان
هذا تعريف حصل عنده محلاً مقدمتان كليتان احدهما ان كل مسألة
لها مدخل في تلك المعرفة فمن النحو والثانية ان كل مسألة من النحو
لها مدخل في تلك المعرفة وبذلك يمكن ان يعلم ان كل مسألة من النحو
انها من النحو وليس من تلكا تماماً فانه اذا كان لها مدخل في تلك المعرفة

بعض آخر

بطلان على قضية
جعلت جزء من

تقول في المسئلة لا مدخل في تلك المعرفة وكل مسئلة كذا كذا في النسخ
في النسخ وان لم يكن لا مدخل في تلك المعرفة المسئلة ليس لها مدخل في تلك المعرفة
وكل مسئلة في النسخ لا مدخل في تلك المعرفة المسئلة ليس لها مدخل في تلك المعرفة
ان يعلم اولها او ثبوتها عند الشروع في العلم عبارة عن تحصيل بعض اجزائه فيتوقف على التقدير
بغاثة العلم اذ في الجائز ان تصدق بغاثة المسئلة وتحتلها ولا يخطر ببال العلم
الذي تلك المسئلة منه فضلا عن ان تصدق بغاثة وفي ما بين في الحكمة لا يقتضي سوى
ما ذكرنا من العقل الحقيقة هنا هو تحصيل الجزء ومتعلقه هو الجزء المحصل لا الكفاية فان توقف
العقل الاختباري على التصديق بغاثة متعلقة كان ذلك العقل متوقفا على التقدير
بما كان جزء العلم **فصل** ان الواجب على الشايع في علمه ان يعلم ان قد مر اننا
ان الشروع في العلم عبارة عن تحصيل بعض اجزائه فالواجب على الشايع فيه تصور هذه البغية
واما تصور العلم فيز لازم جواز ان يحصل مسئلة ولا يخطر ببال العلم الذي تلك المسئلة
منه كما جاز ان فصل الاجزاء طريق فتصوره ونسكه ولا يخطر ببالنا الطريق الذي
ذلك الجزء بغيره فان قلت تحصيل جزء العلم انما يكون شروعا فيه اذ اعلم ان ذلك الجزء منه
والعلم بذلك لا يحصل بدون تصور اما اذا لم يعلم ان ذلك الجزء منه فلا يكون تحصيل جزء
شروعا فيه قلت لو كان كذلك فاذ حصل جزء اجزاء ولم يعلم ان تلك الاجزاء منه لازم
تحصيله بدون الشروع فقلنا ان تحصيل جزء العلم شروعا في العلم سواء علم ان ذلك الجزء منه
او لم يعلم ونحوه ما لازم ان ذلك ان قد شرع في امر ولم يعلم ان شرع ان شرع فيه ولا تخذول
فصل بيان مرتبة العلم المتأدي ببيان مرتبة العلم فيما بين العلوم ان يبين مرتبة
فقد بينا بينها كما يتبين ان العلم الاخر حقيقة بان يتبع بعد الطبيعة والرافعة **فصل**
وجعلنا كل في العلم بغاثة ان الاداء يحصل بذلك التصديق بان غاية العلم هو ذلك الامر

لقد

فهناك لكن لان ان ذلك تصور العلم برسمه وكيف يتصور اتحادها
وهو تصديق وتصور العلم برسم تصور سائر والآراء انه يحصل بذلك
تصور العلم برسمه فهو من اذ البين انه لا يلزم مما ذكره وان يكتب العلم
المذكور بالحد ولا بالرسم ايضاً وهذا والاظهر في توجيه تقديم بيان
الحاجة على التعريف وذكرها في بحث واحد ان يقال لما كان بيان
الحاجة على الوجه الذي ذكره المصنف متضمنا لتعريف المنط حيث ذكر
فيه نسبت الحاجة الى القانون فيعلم معرفة طرق الاكساب النظرية والفروا
والاحاطة بالصحيح والفكر في الفكر الواقع فيها وهو المنط وتعرف
المنط بالوجه المذكور لا يكون متضمنا لبيان الحاجة اصلا وهو
صار بيان الحاجة اصلا متضمنا للتعريف فلذلك اورد بها
في بحث واحد وابتداء ببيان الحاجة لا ان يدعى ان بيان الحاجة
مطلقا يستلزم تصور العلم برسمه **فصل** فقد علم بذلك ان التقدير
مطلق او غير مطلق لا يلزم من اشتراك امرين قسمي امراخ وتعيين تارة
بأحد القيدين اللذين يصح تقسيم الامر الاخر بها وتارة اخرى
بالآخر ترادفهما لاحتمال المساواة كان يقال المتحرك بالارادة اما
محس ناطق او محس غير ناطق والعموم المطلق كان يقال
المتحرك بالارادة اما جسم ناطق او جسم غير ناطق لا يقال المقسم في المثال الاول
هو المحس في المثال الثاني هو الجسم لانها قيد تارة بالناطق وتارة
اخرى بغير الناطق لا المتحرك بالارادة فلو لم يكن التصور مرادفا للعلم
كان التقسيم المذكور للتصور لا للعلم ههنا لاننا لا نعلم ان المقسم في المثال الاول
هو المحس والقيدان هو الناطق وغير الناطق بل المقسم فيه هو المتحرك

بالإبرادة وان كان الحس ما وباله وقد قصد تقييدهما بان يقيد تارة
 باحدهما والاخرى بالاخرى وكذا المقسم في المشار اليه بالمتحرك بالارادة والقيد
 هما الحس الناطق والجم الغرائز طوع وقد قصد تقييدهما ~~بما هو~~ هو هو صورة
 التي في العقل اقول لم ير الحكاء بالصورة ههنا الشئ والمشار كما يشعر به كلام الشارح
 بل اراد والصورة الماء مثلا ما يرضى لمادة اذ ان كانت موجودة في الخارج فان كانت
 كما يحصل في الكاد يحصل في المتواليات فمنه يشهد في القوة العاقلة المستعدة لحلول
 صور الاشياء فيها بالهوى مستعدة لذلك ويسمونه عقلا هيو لاني ثم لا فتروا
 صورة الشئ الحقيقية التي بها هو ما هو كما هو به الشئ في طبيعتها الشفاء حكما
 بان حقايق الاشياء يحصل في العقل وان شئت تفصيل الكلام في هذا المقام
 فارجع الى ما ذكرناه في محله في شرح التجويد ثم فقد الشارح كما ثبت صورة الشئ
 في المادة كلام محيل ذكره للترب الى فهم المبتدئ اذ لا ينطبق صور الاشياء
 في المادة اصلا بل يدرك الاشياء المتقابلة للمادة من جهتها كما حقق في موضعه
~~فليس~~ ليس امر واجبا فيه تأمل اذ في القضية المذكورة اذ اقدم قصد
 الكاتب حار الحكم صار الكاتب موضوعا والاف محمولا بحسب المعنى وبصير القضية
 عكس القضية الاولى وتحقق الكلام في هذا المقام ان القضية التي يدور بها
 علمنا والاربع وان هذا اذ لم يتميز احد جزئيهما الا فوجب الطبع
 لان اتحاد امر آخر مستلزم لاتحاد الامر الاخر معه فابرها قدم في التصور حال
 الحكم كان هو الموضوع عند المنطقيين لانه الذي وضع لان يحكم بانه امر
 كما ان الابداء المنفصلة لالم يتميزا بحسب الطبع بناء على ان عناد احدهما
 لا في مستلزم لنفاد الآخر له كان المقدم هو ما تقدم منهما في التصور فان قلت

قد اتفق النية على جواز تقديم الجزء على المبتدأ واذ اقدم الجزء كان قصده
 مقصدا على تصور مصله فقد ما على تصور معنى المبتدأ في حال الحكم قلت هذا غير مسلم
 اذ من الجائز ان يكون ملاحظة معنى المبتدأ مقدما في حال ملاحظة معنى التركيب على ملاحظة
 معنى الخبر وان كان المبتدأ مؤخر عنه في العبارة ويكون وزانه وزان مخفوض في القوة
 على الحدس وبرد قطيعة وكولم هذا فلازم ان كل ما هو مبتدأ عند النحاة يكون مقبلا
 عند المنطقيين لان مطع نظر النحاة رعاية جانب اللفظ فاذا كان احد اللغتين
 اللذين حكم باتحاد معناه مرفقة والاخر بكرة ذهبوا الى ان المرفقة ههنا هو المبتدأ
 او ما في حكمه سواء كان مقدما او مؤخر عنه اذ اوقع خلاف ذلك كما في قوله ان اول بيت
 وضع للناس الذي بيكه حكوا بانه في جانب القلب ومطع نظر المنطقيين رعاية
 جانب المعنى فابها لم يخط ووضعه حكم عليه بانه آخر جملته موضع ما في ان اقرن السور
 بالآخر لم يذهبوا الى انه مرفق بل ذهبوا الى ان القضية منجرفة والسور جزء من محمولها
 قال الشارح في شرح المطالع وما يتلوه ان السور مرفقة بالمحمول في المخبرات فهو قول
 ليس بتحقيق العقل الحقيقي ان السور جمل مع شئ آخر محمولا وعند اختلاف جهة النظر
 لا يلزم ان يكون معنى المبتدأ موضوعا واما القضية التي لا تدور بها على اتحاد الامرين
 وان هذا اذ ان لا تدور بها على انه ~~محمول~~ امر الى آخر كغرض زيد فيستبين احد جزئيهما بالآخر
 بالطبع اذ لا يلزم نسبة ~~امر~~ امر الى آخر ان ينسب الآخر اليه فتقبل المنسوب اليه
 سواء قدم او اخر كما ان المقصد اللزومي لا يتميز احد جزئيهما الا فوجب الطبع بناء
 على ان استلزام امر لا في الاستلزام الآخر له كان ما جعل ملزوما منها وهو المقدم
 سواء قدم او اخر فان قلت لا يجوز تقديم المنسوب اليه في القضية المذكورة لانه
 لو قدم وقيل زيد عن به صار المنسوب مجموع ضرب مع الضمير المستتر فيه فيكون القضية

لا يتميز

مقدما

اخرى قلت ليس نظر المنظر متصورا على كلام العرب ولا يجوز تقديم النسبة
 اليه فمثل هن القضية في لغة الفرس كقولك بالفارسية زيد زو عما ان الظن
 ان تقدير الغير في مثل هن القضية في اللغة العربية لتصح بعض القضا
 النحوية وان الاعراب يقصدون بفعلهم زيد ضرب نسبة ضرب الى زيد حتى كان معناه
 بالفارسية زيد لا نسبة ضرب هو اليه حتى كان معناه بان زيد زو او ~~موصوف~~
 وادراك نسبة ثبوت الكتابة اقوال النسبة الحكمية في القضية المذكورة يكون
 الاثبات كاتبا لا ثبوت الكتاب له لان الحكم فيها بافتاد الطرفين ولذلك
 فرع القدم بالادعاء به هو والنسبة المعبرة بين المتحديين حال الادعاء بها
 هو كون احدهما الاخر لا بترتيب احدهما للاخر لان المتحديين في حيث هما
 متحدان لا يتصور ثبوت احدهما للاخر ولو امكن ان يجعل الرابطة بينهما ثبوت
 احدهما للاخر واذا عني كان الادعاء بان احدهما ثابت للاخر لا بان احدهما
 هو الآخر فتأمل ~~فصل~~ لم يحصل لنا سوى ادراك ان النسبة واقعة او اقوال
 النسبة في معتبرين غير مستقلين ربطهما احدا الطرفين بالاخر حال الحكم ولا تقدر ان تلتفت
 اليه تلك الطريقة حتى يحكم بانها واقعة او ليست بواقعة والحق ان تلتفت الى الطرفين
 حال كونهما مربوطين بالنسبة والنسبة رابطة بينهما فتارة تقبل هن الملتفت
 وتارة عن به وهو الحكم الاتحادي وتارة تفرقه وتكره وهو الحكم السلب وتارة تزدحم
 وهو انك لا تفكر في خبرية من هذا اذا تأملت فيه تامل مصادقا ومنه
 قبل ان ~~من~~ من الحكم هو مجموع الثلثة فاعرف ذلك ~~فصل~~ لان الحكم عارض
 له ثم اذ قد اتينا ان المعروض الحكم هو مجموع الثلثة ~~فصل~~ وان اردت نسبة
 علم ما ~~هو~~ هذا المقدم انما يستقيم على مذهب الامام اذا كان الحكم عن

ادراكا فان التصديق يكون عن جميع الادراكات الاربع فيكون ادراكا بتمام تقسيم العلم
 اليه اما اذا كان الحكم عنده فلا يكون التصديق علم مذهب مذهب ثلثة ادراكات وفصل
 فلا يكون ادراكا ولا يصح تقسيم العلم اليه لكن يصح العلامة في مباحث ثلثة تقسيم
 التصديق على التصديق بان الحكم عند الامام فعل يقع له لانا نقول مذهب الامام ان الايقاع
 فعل لا ادراك فلا يستقيم هذا التقسيم على مذهبهم ويحس ان يتكلف ويقال مراد
 العلامة هي انك بعد ما عرفت ان الحق هو ان الحكم ادراك لا فعل فاذا اردت
 تقسيم العلم على ما ذهب اليه الامام في التصديق قلت هكذا وان كنت لا تعلم
 للامام فيما ذهب اليه من الحكم فعل ~~فصل~~ على ما ذهب اليه المصنف فانه لما
 ذهب الى ان الحكم فعل لا علم وان التصديق هو مجموع احد تقسيم العلم والحكم فلا يكون
 التصديق عنده قسما من العلم بل العلامة على علم تقسيم العلم والحكم فلا يكون التصديق
 عنده قسما من العلم بل العلامة الى التصديق والتصديق لا يقتضي كون التصديق قسما
 من العلم واقتضى التقسيم بوجه لا يقتضيه ذلك واما تقني تعريف التقسيم بالتصور
 المذكورة فانما لم يجل الادراك مع الحكم على الادراك المروض له اما اذا حمل عليه
 فلا وروده اذ لا يصدق على تصور الحكم عليه وحده انه ادراك مروض للحكم
 وكذا الحارفي البواني ~~فصل~~ فيه بحث اقوال المقدمة الاستثنائية المزدوجة
 في عبارة الشرح اعني فذكر تلك التصورات في التصديق ان وجه بان تصور الحكم
 عليه مثلا معتبر فيما صدق عليه التصديق ولا يتم في الجواب ما ذكره الشرح
 ههنا وجوابه ما ذكره في شرح المطالع وان وجه بان التصديق معتبر في مفهوم
 التصديق كما يشوبه قول المصنف او تصور مذهب حكم ويقال لمجموع تصديق
 كان الجواب ما ذكره ههنا من ان المعبر في التصديق مطلق التصديق
 لا التصديق بالذات والاولى ان يوجه المقدمة المزدوجة ههنا بالوجه الثاني
 يستقيم الجواب المذكور عن ارتكاب التمثل الذي اشير اليه في الحاشية وهو ان ذكر
 الجواب الغير المطابق للتقريب الى فهم المبني فان قلت فقلت مع
 والمعتبر في التصديق شرطا او جزاء هو التصديق لا بشرطه بل بالاعتبار في المقدمة الاستثنائية

لم يكن التصديق قسما من العلم
 وذكر ربط اقوال بطلان ذلك صرح

بالوجه الكا اذ التصور المتصور فيما صدق عليه التصديق شرطه عند الحكماء وحينئذ لا يمكن
 لا المعبر من مفهوم فلك الامر المعبر من مفهوم آخر قد يكون من منه وهو شرط
 وقد يكون شرط لتفلسف وتختلف كالجور الماخوذ في حدود الاوقات فان تفلسف البوصلة
 بشرطه بتفلسف الجور الماخوذ ومحقق الرضى ايضا مشروطه بتحقيقه كما حقق في رتبته
 ويمكن ان يجعل قول الحاج والكتب في التصديق شرطاً او جزءاً من اشياء المبادئ التمييز
 وان كان غير متبادر من هذا التمام ليستقيم الكلام **قوله** وهو الذي يتوقف
 حصوله على نظر فان قلت العلوم التي ذهب القدماء الى انها نظرية اذا لم يكن نظرية
 حصولها بطريق آخر غير النظر يصدق ان حصولها يتوقف على النظر لكن يمكن حصولها
 بطريق الحس ايضا كما في جوابه واذا امكن حصولها بطريق الحس لم يتوقف
 حصولها على النظر فينتقض ترفيع الفزوي والنظر **قوله** الحسية معتبرة
 في التمييز فان نظر ما يتوقف حصوله على النظر حيث يتوقف حصوله عليه ويمكن
 ان يثبت هذا الحصول بالقياس الى شخص شخص يجب مآله الاحوال في الاوقات
 فان لم يكن لشخص ما فذة حسية في بعض الاوقات لم يكن ان يحصل العلوم
 المذكورة بالحس عند يجب مآله الاحوال في ذلك الوقت علم النظر فيكون نظرية
 بالقياس اليه نظر الى مآله الاحوال في ذلك الوقت وان كان بدلية بالقياس
 الى شخص آخر يكون صاحب الفقة الحسية او بالقياس اليه في وقت آخر
 يكون صاحب الفقة الحسية فيه او بالقياس اليه في ذلك الوقت مع قطع النظر
 عن مآله الاحوال فيه فاعرف ذلك ونس عليه ترفيع البديهة **قوله**
 اما برتبة قيل عليه لا اذ وعلم كلا التقديرين ببعض احد التوقينين غير مفصل
 مع انه في حدود التفصيل ولا يصح ان يكون قوله توقف الشيء على ما يتوقف
 عليه برتبة ترفيع الدور المعجم مع ان الظاهر يقصد بذلك ترفيعه الى علم الاول
 فلانه يتبادر منه توقف الشيء برتبة واحدة علم ما يتوقف عليه برتبة واحدة
 على ان فلانه يتبادر منه توقف الشيء برتبة واحدة على ما يتوقف عليه برتبة واحدة
 وكل واحد منهما دور معزول والجواب ان هذا باب تنازع العالمين

علم

في النظر

على معزول واحد وتقدم الكلام ان الدور هو توقف الشيء برتبة او مراتب فاذا لم يكن
 الترتيب في كل واحد من القدرتين برتبة واحدة كان الدور معزولاً وان كان احدهما
 او كلاهما مراتب كانت متفلسف **قوله** في زمان يحصل علوم غير متبادرة اقول اذا
 كان العلوم بمرجها نظرية لا يمكن حصول علم منها الا بعد حصول علم آخر يكتب هو منه
 ولا يمكن حصول ذلك الا بعد حصول علم ثالث ولا يمكن حصوله الا بعد علم رابع وهكذا
 في ان يحصل علم حتى يكتب به علم آخر فلا يحصل شيء من العلوم على هذا التقدير سواء كانت
 النفس قديمة او عادية نعم اذا فرضي العقل ان احداً من افراد العلوم قد اكتسبته
 علم آخر وذلك الاخر علم ثالث وهكذا لم يطلع على جميع العلوم لعدم تباينها ولم يظهر
 اختلف عن اعداد الاوقات جميع العلوم اجمالاً وبذلك ان شيئاً منها لا يحصل
 الا بعد حصول بعضها بمرجها قطعاً بامتناع حصول شيء منها قبل **قوله** يقع
 منها الحركات الفكرية اعلم ان الشيخ عرفت الفكر في الاشياء بان انتقال الافكار
 من امور حاضرة في ذهنه الى امور غير حاضرة فيه بالقدرة التي ذكرنا هناك وقدر
 المحقق الطوسي الانتقال المذكور من شرحه ثلاث مرات بالحوكة في المبادئ الى
 المطالب بتبعه المتأخرون حتى انه ذكر في الطول في الشريعة الشريفة عما شرح
 المطالب لا شك اننا اذا اردنا تحصيل مجهول مشغور به في وجه انتقلت النفس
 منه وتحركت في المتولات حركه من باب الكيف الى ان يجد مبادي هذا المطلب
 تحرك في تلك المبادي على وجه مخصوص وينتقل منها الى الخط وبقية بحث وهو ان
 الحركة كما حقق في موضوعه يجب ان يكون امر قابلاً لان ينقسم الى غير النهاية يجب
 الفرض كما ان الزمان قابل لذلك ويكون المتحرك في كل جزء فرضي في زمان
 حركته في قسم آخر من تلك الاقسام والمفعولات التي يذعنون ان النفس متحركة
 فيها ليست قابلة لان ينقسم الى غير النهاية يجب انقسام الزمان حتى يتصور ان يقال
 ان للنفس يحصل في كل جزء فرضي في زمان حركته جزء من الزمان تلك المفعولات التي
 تحركت في زمانه مثلاً لو فرض ان النفس تحركت في المفعول المذكور هو اطلو ان اطلو

لا يمكن
 لا المعبر من مفهوم فلك الامر المعبر من مفهوم آخر قد يكون من منه وهو شرط
 وقد يكون شرط لتفلسف وتختلف كالجور الماخوذ في حدود الاوقات فان تفلسف البوصلة
 بشرطه بتفلسف الجور الماخوذ ومحقق الرضى ايضا مشروطه بتحقيقه كما حقق في رتبته
 ويمكن ان يجعل قول الحاج والكتب في التصديق شرطاً او جزءاً من اشياء المبادئ التمييز
 وان كان غير متبادر من هذا التمام ليستقيم الكلام **قوله** وهو الذي يتوقف
 حصوله على نظر فان قلت العلوم التي ذهب القدماء الى انها نظرية اذا لم يكن نظرية
 حصولها بطريق آخر غير النظر يصدق ان حصولها يتوقف على النظر لكن يمكن حصولها
 بطريق الحس ايضا كما في جوابه واذا امكن حصولها بطريق الحس لم يتوقف
 حصولها على النظر فينتقض ترفيع الفزوي والنظر **قوله** الحسية معتبرة
 في التمييز فان نظر ما يتوقف حصوله على النظر حيث يتوقف حصوله عليه ويمكن
 ان يثبت هذا الحصول بالقياس الى شخص شخص يجب مآله الاحوال في الاوقات
 فان لم يكن لشخص ما فذة حسية في بعض الاوقات لم يكن ان يحصل العلوم
 المذكورة بالحس عند يجب مآله الاحوال في ذلك الوقت علم النظر فيكون نظرية
 بالقياس اليه نظر الى مآله الاحوال في ذلك الوقت وان كان بدلية بالقياس
 الى شخص آخر يكون صاحب الفقة الحسية او بالقياس اليه في وقت آخر
 يكون صاحب الفقة الحسية فيه او بالقياس اليه في ذلك الوقت مع قطع النظر
 عن مآله الاحوال فيه فاعرف ذلك ونس عليه ترفيع البديهة **قوله**
 اما برتبة قيل عليه لا اذ وعلم كلا التقديرين ببعض احد التوقينين غير مفصل
 مع انه في حدود التفصيل ولا يصح ان يكون قوله توقف الشيء على ما يتوقف
 عليه برتبة ترفيع الدور المعجم مع ان الظاهر يقصد بذلك ترفيعه الى علم الاول
 فلانه يتبادر منه توقف الشيء برتبة واحدة علم ما يتوقف عليه برتبة واحدة
 على ان فلانه يتبادر منه توقف الشيء برتبة واحدة على ما يتوقف عليه برتبة واحدة
 وكل واحد منهما دور معزول والجواب ان هذا باب تنازع العالمين

في الجواب للحق العلم
 ان المذكور يدل على ان حصول
 كل علم هو في علم حصول
 علم آخر حاصل فيقول على
 علم حصوله في زمانه
 العلم فانما هو في زمانه
 بمرجها في زمانه
 يختلف بمرجها في زمانه
 الى فقه في زمانه
 لولا المبدأ لا يتصور
 صدور الحركات
 من النفس

في سائر هذه نقل كل جزء يفرض في تلك من جزء آخر من ذلك المقبول كما ان المتحرك
 في كل جزء يفرض في زمان حركة جزء آخر من المسافة والمتحرك في السكون
 في كل جزء يفرض في زمان حركة مرتبة اخرى في السكون فلم ان ينقل النفس في نصف
 ان جزء منه وفي ثلثها جزء آخر وكذا في رابعها وعشرها وكذا في جزء من مائة جزءها
 الى غير ذلك من الاجزاء الغير المنتهية ومنه البين انه ليس كذلك واقول ان شبه انتقال
 النفس من سائر الى آخر ليس بطريق الحركة ولهذا قال الشيخ في اوائل برهان الشك
 قد علم ان الفكرة كالحركة للنفس ينتقل بها من شيء الى شيء ويستدركها لا واجدا
 بل ان يلتفت الى احد هاتين ان لم ينتقل الى آخر في آن آخر ولا امتنع ما في الآيتين
 ان لا تتأخر بينهما زمان فاما ان يبقى الالتفات الاول من ذلك الزمان وينزل
 في الآن الذي يحصل فيه الالتفات الثاني واما ان لا يبقى فيه حتى ان يكون النفس خاليتين
 عن هذا الالتفات فانه هذا اذا كان الانتقال بحسب الانتقال اما اذا كان بحسب
 الصوت فبان يحصل بها صوت في آن ثم يحصل بها صوت اخر في آن آخر اما مع
 بقاء الصوت الاول او مع زوالها فلاضافة بيان في بعض نسخ
 اشرح الاسم الواحد على الصفة وهو ايضا سديد فانه اذا سمي شيئا مستقلا
 بلم واحد كالبيت مع ان يد صف بالوجه ويقال بيت واحد مثلا فلا
 والتركيب يراد في التاليف ذكر الحجة العلامة في كل شيء الكثرة في التاليف
 ما خصه في الالف وبني على ذلك انه لا بد ان يكون بين اجزاء المؤلف
 منسوبة او ملازمة فعمل هذا يكون التاليف اخص من التركيب فلا كل
 مؤلف صادر لا شك ان الفكر المعبر بالترتيب المذكور قد يكون غير
 مركب كقندم الخبثان على الناطق فلم يلزم ما ذكره العلامة ان كل مركب
 صادر عن فاعل مختار لا بد له من عدد اربع ان يكون للفكر المذكور عدد اربع حتى
 ينتج على ذلك ان ترفيعه مشتمل على عدد اربع فالاول ان يقال في بيان
 ذلك ان الترتيب المذكور صوت وله مادة وفاعل وفاية اما ان صوت
 فلا نه هيئة وقد يقال للهيئة الصوت كالحجج في طبيعتها الشفافة

نحو الانبياء

مصر

غير مرتب

من

حيث قال وقد جرت العادة ان يسمى كل هيئة في هذا الموضع صوت فلنسم كل هيئة
 صوتا ويعني به كل امر يحدث في قابل بصير له مضمونا بصفة مخصوصة وفي النهاية
 حيث قال وقد يقال صوت وكل هيئة وقيل يكون في قابل وحداني بالذات او بالترتيب
 حتى يكون المثلث والاعراب صور المثلث الترتيب صوت بهذا المعنى حكم مع الشيخ
 بان لفظ الترتيب يدل على الصوت بالمطابقة واما ان له مادة فلا نه حادث ولكل حادث
 مادة كما بين في موضعه واما ان له فاعلا وفاية فظنتم النقص اعتبرنا عليه الصوت
 مقبلا الى المجموع المركب منها ومن المادة فالشيخ في طبيعتها الشفافة وجميع نظائرها
 في الصوت ههنا واعتبارنا بمبدأها وهو في الكون مبدأ فانه احد جزئي الكاشف
 والظن عبادة ان رج انه اعتبر عليها مقبلا الى الترتيب فانه اعتبر عليه الفاعل
 والفاية مقبلا اليه فانه اشكال وهو ان الصوت كالحجج به نفس الترتيب فكيف
 يكون عليه له ويمكن ان يدفع ذلك بان صوت الشيء قد عرف بحقيقة التي
 بها هو ما هو كالحجج به في الشفافة فاذا كان صوت الترتيب نفسه كانت نفسه
 ما به هو هو وصح هذا المعنى عليه مشورا عليه باعتبارنا كما لا يخفى فلا
 والمادة والصوت انما يكونان للاجسام اقتران فعل هذا اذا صدر عن عرض مركب
 من عرضين عن فاعل مختار لم يكن له مادة وصوت لا خفا بها بالاجسام
 كما عترف به وينتقض بذلك الكلية التي ادعانا في اول الحجة فانه كل مركب
 صادر عن فاعل مختار لا بد له من علوية ومادية ومورية ههنا اختلفت في
فلا ولا شك انها ليست نفس التي ترتيب اقوال نسبة ان ان رج
 اخذ الترتيب مصدر امين للمفرد اعني ترتيب الامور المذكورة فذهب
 الى انه الهيئة الاجتماعية الى صلة لتصورات والتقدير بان
 لفظ الترتيب يدل عليه بالمطابقة فلا فيكون دلالة الترتيب
 عليها التزامية غير مسلم اذ لا بد من كون الهيئة الاجتماعية المذكورة معلولا
 للترتيب اذ يدل لفظ الترتيب عليها بالالتزام فان الترتيب على ثلاثة
 للهيئة المذكورة ولا يجب ان يدل اللفظ المفرد للعدة التناقض

ومفرد

مع

والعروف

على المعلوم باللائحة كيف وكثيرا ما تصور الترتيب ولا يخطر ببال الرتبة
الاجتماعية المعلومه **فصل** فمعرفة حجب حلق وحقيقة لا يحصل
فيه حجب اما اوله فلا منقوض بمثل الا ان المركب من العلم والشئ والعظم
والعصب والعروق والرباط وغير ذلك وقد يعلم حجب الذي هو الحيوان
الناطق لا يعلم كثيرا من هذه الامور واما ثانيا فلا ان الحد التام مركب من جنس
وفصل فربما يتبين كسبا في وهما من الاجزاء المحولة معرفة الشئ بحجبه يتوقف
علم العلم بالاجزاء المحولة لا على العلم بالاجزاء الغير المحولة ولا شك ان كل واحد من
العلم جزاء المجموع المسائل غير محمول عليه فلا يتوقف معرفة المجموع حجب على العلم
بكل واحد منها **فصل** اذ لا معنى لتصور الشئ بحجبه التام الا تصور
جميع اجزائه ثم ان اراد انه لا معنى لتصور الشئ بحجب التام الا تصور جميع
اجزائه الغير المحولة عليه وقد مر المستند اننا وسلم ان اراد انه لا معنى
لتصور الشئ بحجب التام الا تصور جميع اجزائه المحولة عليه لكن لا يخفى
عليك ان التصديق بمسئلة مسئلة جزء للتصديق بقاات بالمسائل غير محولة
عليها فلم يلزم من تصديقها بالحد التام تصديقه **فصل** بل او يرد ليل
مقابل ليل الحكم اقوالا ادعى بداهة مقدمة والختم يورد ليل على بطلان فلا شك
انه مذهب مسجع وليس ذلك نقضا اجماليا ولا نقضا تفصيليا وكوفة المعارض
بما ذكره لم يدخل فيه ايضا ولا يتعارف قسم آخر وراى بين الافاق ما قالوا
ان يعنى نفس المعارض بحيث يدخل فيه ذلك كان يقال هو اقامة الدليل
على خلاف مدعى الخضم لا ان يختص باقامة الدليل على خلاف ما اقام
الخضم الدليل ولو اراد ان يدخل فيه ايضا دعوى فروغ نقيض مقدمة
ادعى الخضم فروغها بنفس باع مما ذكرناه في المذكور في مرض المعارض
بهذا يمكن ان يجعل معارضة مدعى فروغ مقدمة نضمية يمكن
ان يستفاد دعواها من كلام المع فانه لما صنف كتابا بين فيه
المسائل المنطقية فينبغي ان يكون كل المسائل محتاجة الى البيان اذ لو لم يكن

كتاب

محتاجة اليه لا كان لبيانها بتلك المشقة الكثيرة التي فيه كثر فائدة ثم ان هذا العلم
اذ هو ضرورة احتياجها الى البيان اذ لو لم يدعى ضرورة احتياجها الى البيان لكان
التمسك بان يتبين انها محتاجة الى البيان ثم يتبين فلما لم يتبين انها محتاجة
الى البيان واخذ يبينها ظهر انه ادعى ضرورة احتياجها الى البيان والمعارض
يستدل على عدم احتياجها الى البيان بكونها بداهة على نحو ما قرره الشارح ويجب
بان ليس كل بداهة لا يرد ان المذكور في معرض المعارضة لا يصح لها **فصل**
كما اننا اليه سابقا ما اشار اليه العلامة ان التميز يحصل بتصور العلم بغاية
وقية بحث اذ يتصور العلم بغاية لا يتميز مسائل علم العلوم الا ان كان
المسائل المشتركة بين العلمين ككرة ونية الارض فانها في كل العلم الطبيعي
اذ استدل عليها بالبرهان اللغوي ومسائل علم الرياض اذ استدل عليها بالبرهان
الا اني على ما فصل في موضعه وغاية ما يحصل من تصور العلم بغاية على ما قرره
ان يعلم ان هذه المسئلة من علم كذا ولا يلزم من ذلك ان لا يكون من علم آخر
لاحتما ان يكون في المسائل المشتركة ولها مدخل في غاية كل منهما فتقوا الشارح في
اول الشرح اذ تصور العلم بسمه وقف على جميع مسائله اجمالا حتى ان كل مسئلة
يرد عليه علم اننا من ذلك العلم لا يتبين في ما ذكره به من ان العلم لا يتميز عند
العقل الا بعد العلم بموضوعه كحاجة الى ان يقتدر بان زيادة التميز لا يحصل
الا بعد العلم بالموضوع كما اشار اليه العلامة في الحاشية فان قلت قد قيد
موضوع المسئلة المشتركة بين العلمين في احد هما بقيد لم يقيد في الآخر
فان كانت الحكم لم يقيد بهذا القيد مسئلة احد العلمين ولها مدخل
في غاية هذا العلم وان كانت الحكم لم يقيد بهذا القيد مسئلة العلم
الآخر وله مدخل في غاية العلم الآخر في تصور العلمين بغايتها يتميز مسئلة
كل منهما من مسئلة الآخر عن ذلك اذ كانت المسئلة على ما ذكرت يكون
موضوعا عنها مختلفا في العلمين فلم يكن مشتركة بينهما بل المسئلة المشتركة بينهما

يكون موضوعها مشتركة في العلمين فلم يكن مشتركة بينهما بل مشتركة بينهما هو ان
 يكون كل واحد من موضوعها ومحمولها الحكم الذي بينهما غير مختلف في العلمين غير انها ثبتت في احدهما
 بنحو البين وتثبت في الآخر بنحو آخر قال الشيخ في بيان الشفاء واما العلوم التي
 ليس بعضها تحت بعض ولا جزء تحت بعض فكثيرا ما يكون احدهما علميا معطيا في مسئلة واحدة
 بعينها برهان الآن والآخر معطيا فيه برهان الامثلة ان العلم الرياضي معطى في كرية الماء
 برهان ان العلم الطبيعي يعطى برهان العلم وكذلك الفلك في كرية الارض ووقوعها
 في الوسط وكرية الاجسام السماوية فان الرياضي يعطى برهان الان والطبيعي
 يعطى برهان العلم بهذا كلامه وهو صريح في ان المسئلة الواحدة بعضها قد يكون في علمين
 واما هذه المسئلة لا يمتنع بتصور العلمين معانيهما ان لها مدخل في غاية كل منهما
 فلا يعلم ان باق جهة من احداهما ويأتي جهة من الآخر اما اذا علم موضوعهما مع جارية
 المختصة بكل منهما علم انه في احد العلمين اذا استدل عليها باحد الباطنين وفي العلم
 الآخر اذا استدل عليها بالبرهان الآخر بيان ذلك ان موضوع العلم الطبيعي
 هو الجسم الطبيعي في حيث انه ذو طبيعة هي سببا وحركة وسكون وبجانبه القوارض
 التي يعرض له اولاد وبالذات لا في جهة من الجهة بل يعرض له في جهة اخرى ككونه جسما او اذا
 كم او موجودا ولا يبحث اينه في القوارض التي تعرض له اولاد وبالذات في جهة من الجهة
 من حيث انها تعرض له في جهة اخرى اذا كانت تلك القوارض تعرض في جهتين
 ولما كان موضوع العلم الرياضي اما ذو كم في حيث الكمية حسب ما فصل في موضعه
 كان الجسم المحسوس كاملا لا يصدق عليه موضوع العلمين لانه جسم ذو كم والقوارض
 التي يعرض له اولاد وبالذات في جهة من جهة العلمين لانه جسم ذو كم والقوارض
 من حيث انه ذو الطبيعة المذكورة فقط في مطلب الطبيعي دون الرياضي
 والله ان يعرض له في حيث انه ذو كم فقط ومنه في مطلب الرياضي دون الطبيعي
 والثالث ان يعرض له في كل واحد من الجهتين بان يكون لكل منهما مدخل في موضع
 مثلا وبينه في المطالب مشتركة بين العلمين بان نظرهما في حيثية الاول

كان يقال الماء كرى لان له طبيعة بسيطة فلا يقتضيه الا نهاية واحدة كان النظر
 في حيثية الاول في القوارض التي تعرض له اولاد وبالذات في حيثية الطبيعة
 فيكون في العلم الطبيعي وان نظرية في حيثية الطبيعة الثانية كان يقال الماء كرى
 لان اعمال الجبال يرى في السفينة فيل او سطها لان النظر في حيثية الطبيعة في القوارض
 الذي يعرض له اولاد وبالذات في حيثية الطبيعة الثانية فيكون في العلم الرياضي فتأمل
 في معنى الشيء كما هو هو فان قلت تفسير العرض الذي باذكرة انا خارج
 يقتضيه ان يوجد العرض في الذي حيث يوجد موضوع العلم لانه علم هذا التفسير
 في مقتضيات الذات اولاديه ويلزم من ذلك ان لا يكون المحمول في العلوم
 اخص من موضوعاتها وليس كذلك اذ محمولات اكثر مسائل العلوم اخص من موضوعاتها
 مثلا موضوع العلم الاعلى هو المجرى المطلق وفي مسائله فذلك هل الجسم مركب
 من الهيئات والصوت وهل الصوت جوهري وهل الكيفية عرضي وهل الفصل علم
 للجنس ومحولات هذه المسائل اخص من الموضوع المطلق وموضوع النحو هو الكلمة
 والكلام وفي مسائله فذلك هل الفاعل مرفوع وهل يؤخر عن الفعل وهل
 المنقول منصوب وهل الحال نكرة ومحولاتها اخص من الكلمة واذا تفحصت
 العلوم المنقولة والمنقولة وجدت محولات اكثر مسائلها من هذا القبيل
 فليس مراد القوم بالمعنى الذي لا هو في تعريف العرض الذي ان يكون
 العرض الذي من مقتضيات ذات الموضوع حتى يلزم ان لا يتخلف عنها
 بل اراد بذلك ان يلحقه اولاد وبالذات بلا واسطة في القوارض قال الشيخ
 في الهيئات الشفاء فالموضوع بهذا العلم هو المجرى باهو موجود ومطابقة
 الامور التي يلحقه باهو موجود في غير شرط وبعض من الامور هو كالا انواع
 والجوهر والكم والكيف فانه ليس يحتاج الموضوع في ان ينقسم اليها الى
 انقسام قبلها حاجة الجوهر لا انقسامه حتى يلزم من الانقسام الى الانقسام

ان لا يختلف ذلك

وغير الاذن وبعض من كالعوارض الخاصة مثل الواحد والكثير والنفق والفعل والكل والجزء
 والممكن والواجب فانه ليس يحتاج الموجه في تنزل هذه الاعراض والاستعداد بها لان يتحقق
 طبيعيا او عقليا او خلقيا او غير ذلك هذا الكلام ودلالته على ما ذكرناه ظاهرة واذا كان
 اتماد العرض الذاتي الذي يرضى الموضوع لما هو وما يلحقه اولاً وبالذات بلا واسطة في العرض
 جازان يكون اخضع عنه كالجوهر والكم والكيف والكل والجزء بالتبليغ للموضوع فيجوز
 ان يكون محمولاً على العلم اخص من موضوعه لان الاعراض الذاتية لموضوع العلم محمولة
 ما لم يقيد للموضوع ان اراد ان يقيد بموضوع مستلزم من المنطق
 ثم اذا لم يقيد بموضوع الخوف لم يقيد بموضوع كل مستلزم من الخوف بها واراد ان يقيد
 والبناء فبقي لموضوع الخوف لم يقيد بموضوع كل مستلزم من الخوف بها واراد ان يقيد
 لموضوع علم المنطق فلم يكن فائزاً بقتيد موضوعه بهذا القيدانه بحيث في الاعراض
 الذاتية من الاولية للمعلومات التصورية والتصدقية في حيث انها موصولة لا حبيثة
 اخرى فان للمعلومات المذكورة في حيث انها موصولة اعراض ذاتية بحيث عنها علم المنطق
 ومن حيث انها موصولة اعراض ذاتية بحيث عنها الفلاسفة الاولون في حيثيات
 آخر اعراض ذاتية اخرى ولا يجوز ان يكون الا بصالي عرضاً ذاتياً اولياً للمعلومات
 الموصولة فلم لا يجوز ان يكون محمولاً في بعض النسخ المنطقية نعم لو كان محمولاً في مستلزم وقيد
 الموضوع تلك المستلزمة كقولك الشكل المتخرج ينتج لم يكن ذلك الحكم مقيداً بل لم يلزم
 كما سلمنا انه لا يجوز ان يكون قيداً لموضوع العلم محمولاً في مستلزم لكن لا يتم ان
 المحمول في النسخ المنطقية قيداً لموضوعه الذي هو الاتصال لان قيد
 الموضوع هو الاتصال المطلق والمجولات ايصالات مخصوصة كقولك الشكل
 الاول ينتج المحصولات الاربعة والحد موصول الا كنه الحقيقة لا يغير ذلك
 من ليوانى النوع الطبع قد توجب تقديم التصور على التصديق معللاً
 بموافقة النوع الطبع بان الطبيعة تنقل الموقوف عليه اولاً ثم تنقل الموقوف
 ولما توقف التصديق على التصور ينبغي ان يقدم التصور عليه وضماً ليكون

مقبول

ادراككم

محل

فعل الوضع موافقاً لفعل الطبع **موصوف** وكذلك لا يستدعي تصور المحكوم
 بكنه الحقيقة قولنا هذا حيواناً مثلاً خرون الى ان المحكوم عليه بالحقيقة في بعض
 القضايا يبرز افراد الموضوع لا مفهوم لها، موجهها ان بفار المحكوم عليه المعين
 قد يكون معقولا بذاته وكنه حقيقة وقد يكون معقولا بوجه آخر اذا الوصف
 الغوا في قد يكون عين ذات الافراد وحقيقة اما محملة كقولك كل ان تنفس
 واما منفصلة كقولك كل حيوان ناطق متنفس وقد يكون عارضاً لها كقولك
 كل ضاحك متنفس واما المحكوم به فلما كان الملائكة المفهوم كما سببان فكل
 مفهوم جعل محكوماً به كان متصوراً بذاته اذ لو تصور بامر صادق عليه لصار
 ذلك الامر محكوماً به لانه المفهوم لا المفهوم المعروف الذي صار ماصداً
 عليه بهذا الاعتبار بناء على ان المحكوم به هو المفهوم لا ماصداً عليه
 مثلاً اذا قلت زيد ان كان ما فهم من لفظ الان محكوماً به وان تصورت
 الان بالامر الصادق عليه كالفاحك وقلت زيد ضاحك كان ما فهم
 من لفظ الفاحك محكوماً به لانه المفهوم لا ماصداً عليه هذا المفهوم
 اعني الان فان قلت قد يطلق لفظ الفاحك فيراد به الان فيكون
 مفهومه عين مفهوم الان واذا جعل محكوماً به كان مفهوم الان محكوماً به
 قلت نعم لكن مفهوم الان فيكون معقولا بذاته لا بامر صادق عليه
 غاية الامر ان الفاحك يستعمل فيه مجازاً فان قلت مراد العلامة ان
 المحكوم به قد يكون معقولا بكنه حقيقة وتفصيل ذاته كقولك زيد حيوان
 ناطق وقد يكون معقولا بذاته الجملة كقولك زيد ان والمحكوم به في
 الصورتين مفهوم واحد فقلت لا يتم ان المحكوم به في الصورتين مفهوم
 واحد فان مفهوم الان مفاهيم لمفهوم الحيوان الناطق لان كثيراً من
 يعلم مفهوم الان ويكفي جابلاً بمفهوم الحيوان الناطق طالباً فليس
 المحكوم به في القضيتين واحداً حتى يصح ان معقولاً واحداً بكنه الحقيقة

وفي الآخر بوجه آخر على ان حمل كنه الحقيقة على هذا المعنى هو غلط لانه تفسير لقول
المعولذاته المقابل بالارصاد و عليه في متن الكتاب **وهو** وقد يكون
دلالة غير اللفظ عقلية **اقول** وقد يكون دلالة غير اللفظ طبيعية اي كدلالة
حركة النبض على الحر **فصل** فاصحاب هذا الفن لا يحكمون بان هذا اللفظ
دال على هذا المعنى ان اراد ان اصحاب هذا الفن لا يحكمون بان هذا اللفظ مع القرينة
لا يدل على هذا المعنى ثم اذ دلالة هذا اللفظ مع القرينة على هذا المعنى كلية
وان اراد انهم لا يحكمون بان هذا اللفظ مجردا عن القرينة لا يدل على هذا المعنى
فاصحاب القرينة والاصول اي لا يحكمون بان هذا اللفظ مجردا عن القرينة
يدل على المعنى مثلا **لا يقول** احد بان لفظ الاسد الموضوع للحيوان
المنفرد حال كونه مجردا عن قرينة صارفة عن معناه الحقيقي دال على الرجل
الشيجاع ولو كان كذلك لكان كل لفظ في كل اطلاق دالا على واحد الامور
التي يقع استعمالها فيها بحال في بعض الصور التي يتحقق القرينة فيها هدف
ثم لا اعني اصحاب القرينة تعريف مطلق دلالة اللفظ لزوم العلم
بما هو المدلول كما هو في بحث العلامة في شرحه للمفتاح حيث قال
في اوائل من البيان وترك مطلق دلالة اللفظ اعتمادا على الشبهة
والتي هي ان الذين لا انما يكون اللفظ محال يلزم من العلم به العلم بشئ آخر
لان العلم بالمدلول لا يلزم بالعلم باللفظ فيكون دلالة عليه كلية عند
ايضا غاية الامر ان اللفظ قد يكون وحده دالا على المعنى فيدل عليه
بمعنى اللفظ دلالة كلية وقد يكون مع قرينة دلالة كلية ويجوز
اللفظ الدال لا يكون دالا عليه فتختلف المعنى المذكورة عنه
لا يكون تختلف المدلول عن المدلول عليه **فصل** كدلالة اللفظ
على الحيوان الناطق في هذا المثال نظر ان لا يتم ان لفظ الانسان
موضوع بازاء الحيوان الناطق حتى يدل عليه بالمطابقة بل هو موضوع

يترك
يدل

عن المدلول

ازاء اي مجله معتبر عنه بالفكرية بادية وهذا الجمل غير مفهوم الحيوان الناطق
لان كثيرا من يعلم ذلك الجمل ولا يخطر ببال مفهوم الحيوان ويحتاج الى خمس الاكثبات
حتى يتصور كيف ولو كان مفهوم لفظ الانك عين مفهوم حتى تكون الحيوان الجسم
اي كدلك وكل من كان عالما بمعنى لفظ الانك كان عالما بجميع اجناسه وفصوله
وليس كذلك فان **فصل** لفظ الانك موضوع بازاء ذات ارضي اجزا
لا بازاء وجه من وجوهه والعلم بذات المركب يستلزم العلم باجزائه فكذلك يعلم
لفظ الانك يعلم اجناسه وفصوله اجمالا ولا يحد في ذلك فلك العلم بذات المركب
يستلزم العلم بالاجزاء التي يكون صورة المركب صورها كالكنجيين فان صورة
العنقة من صورنا الخلل والسل فاذا حصل عند العقل مقرونا بالتقائين
كانت اجزاء الكنجيين معلومة تفصيلا واذا حصل مقرونا بالتقائين واحد
كانت معلومة اجمالا ويحد في ذلك واما الاجزاء التي لا يكون صورة المركب
صورها كالاجزاء التحليلية فالعلم بذات المركب لا يستلزم العلم بها وكيف يكون
معلوما لا يكون صورته حاصلة عند العقل مثلا لا يلزم من العلم بذات مقدار شخص
العلم باجزائه التحليلية الغير المتناهية ومن العلم بعدد شخص العلم بالاعداد التي
تحت ولا شك ان الاجناس والفصول من الاجزاء التحليلية وان الصورة التي
وضع لفظ الانك بازاء ليست مركبة عن صور اجناس وفصوله ان لو كانت كذلك
كانت صورها حاصلة بالفعل لكل يعرف معنى الانك وليس كذلك على انه لو كان
كذلك فينبغي ان يتمكن كل من يعرف معناه من الالتفات الى اي صورة شاذة تلك
الصور كما يمكن العالم بمعنى لفظ الكنجيين من الالتفات الى مثل ان الخلل والسل
نوع او اثبت نقل لفظ الانك اصطلاحا الى الحيوان الناطق كان دالا على مجموعها مطلقا
وعلم كل منهما تضمننا وكان وزانه وزان لفظ الحيوان علما ما ذهب اليه الشيخ فان
ازاد ايل منطق الشفاء واما الحيوان فانما يقع به بحسب الاصطلاح الذي لا يخل

كون

الدلالة

من الصناعة انه جسم ذو نفس حسي فيكون دلالتها على كمال الحقيقة دلالة
 مطابقة وعلى اجزاها دلالة تضمن ~~فصح~~ اي كان الامر الخارج لازما لمسمى
 اللفظ في هذا التفسير نظر لان كثيرا من المعاني المجازية ليست لازمة لمسمى
 اللفظ المستعمل في الدال عليه كلفظ الاسد فيقولك هذا الاسد شيرا ~~الرجل~~ الشجاع
 فانه مستعمل في الرجل الشجاع ~~والعليه وليست~~ الدالة عليه مطابقة ولا تضمن
 فلو تمت لزوم المتضمن الالتزام بكون الامر الخارج لازما لمسمى اللفظ الدال
 عليه لم يكن هذا الآلة الالتزامية ايضا لان مسمى لفظ الاسد وان كان في
 في التركيب المذكور هو الحيوان المخصوص وليس الرجل الشجاع من لوازمه
 فلا يكون مثل هذه الدلالة وعدم اعتبارها بعيد جدا ان قد سبق ان البحث
 في الالفاظ بواسطة ان الافادة والاستفاد بها والافادة والاستفاد
 بالالفاظ المجازية الى معانيها غير لازمة لمسمى اللفظ كثر شاع فلا يناسب عدم
 عدم اعتبارها وقصر الدلالة الالتزامية بما يكون مسمى اللفظ الدال عليه
 مع ندرته وقلة الافادة والاستفاد فان قلت لا تجاس بعدم اعتبارها
 ههنا لان لفظ الاسد وحده لا يدل على الرجل الشجاع بل الدال عليه في المثال
 المذكور مجموع لفظ الاسد مع القرينة وليست القرينة لفظا فلا يكون الدال
 على الرجل الشجاع هناك لفظا والكلام في الدلالة اللفظية فليكن لفظ الاسد
 في المثال المذكور مجاز مستعمل في الرجل الشجاع ~~والعليه~~ والقرينة المذكورة
 شرط دلالة لاجزاء الدال كما ان العلم بالوضع شرط دلالة اللفظ على المعنى
 المطابق لاجزاء الدال بالمطابقة ولو اخذ شرط الدلالة جزاء الدال لكان
 مجموع اللفظ مع العلم بالوضع دالا على المعنى الموضوع له والعلم بالموضوع
 ليس لفظا فيكون الدال على المعنى الموضوع له غير اللفظ فيلزم ان لا يفسر
 الدلالة المطابقة ايضا ههنا فالاول ان يفسر لزوم المتضمن للدلالة

الالتزامية

الالتزامية هذا وقول العلامة فلا بد للدلالة على الخارج من شرط فانما يلزم
 ذلك الشرط ان لو لم يشترط لزوم دلالة اللفظ على كل امر خارج عن ما وضع له وليس يلزم
 فانهم فسر الدلالة اللفظية بكون اللفظ بجالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر فيكون تفسير
 دلالة اللفظ على الخارج كونه بجالة يلزم من العلم به العلم بشيء خارج عن ما وضع له ولا يقتضي
 ذلك ان يدل اللفظ على كل ما هو خارج عما وضع له حجة يحتاج الى شرط يخص دلالة بعبارة
 بل يقتضي ذلك ان يدل اللفظ على خارج يلزم من العلم بذلك الخارج ولا يجوز في ذلك
 فظهر ان هذا الشرط مستغن عنه على تقدير وجوده ينبغي ان يفسر بما ذكرنا لا بما ذكره
 الرابع ~~فصح~~ العي عدم البصر لا عدم البصر ان اراد ان مفهوم العي عدم البصر لا عدم
 والبصر لا يكون عدم والبصر من اجزاء مفهوم العي لانه عدم البصر هو عدم والبصر
 والاضافة المخصوصة التي بينهما فاذا كان مفهوم العي لك كان عدم والبصر كلاهما
 من اجزاء مفهومه وكيف لا لفظ العي موضوع بان عدم البصر عما يشانه البصر فيكون مفهوم
 مفهوم من البصر بعينه وكل ما هو جزء من مفهوم من البصر كان لا محالة جزء من مفهوم
 العي كما ان الكلمة لما كانت عند النحاة من صنعة بانها لفظ وضع لمعنى فلو كان مفهومها
 بعينه مفهوم من البصر وكل ما هو جزء من مفهوم من البصر كان جزءا من مفهومها
 ولا شك ان لفظ عدم والبصر من اجزاء البصر المذكورة معناها اجزاء مفهومها
 فيكون من اجزاء مفهوم العي وان اراد ان ماصدق عليه العي عدم البصر لا عدم والبصر
 فممكن لا يلزم من ذلك ان لا يكون البصر جزء من مفهوم العي فان كثيرا من اجزاء مفهوم الشيء
 لا يكون جزءا ماصدق عليه ذلك المفهوم كالكتابة فانه جزء من مفهوم الكاتب وليس جزءا
 ماصدق عليه الكاتب واذا كان البصر جزء من مفهوم العي كان لفظ العي دالا عليه بالتضمن
~~فصح~~ المضاف اذا اخذ ما ذكره في المضاف المشهور فلا فان ماصدق
 عليه المضاف المشهور ~~فصح~~ اذا اخذ من حيث هو مضاف اي اذا اخذ بعنوان يكون
 بحسب ذلك العنوان مضافا كما يقال آية يكون الاضافة التي هي المضاف الحقيقة
 كالابن في المثال المذكور داخل فيه لانها جزء من مفهوم الاب وان اخذ في هذا رتبة

وحيث

وقيل قد يكون الاضافة خارجة عنه واما غير المضاف المشهور فلا يظن فيه
ما ذكره لانه اذا اخذت حيث هو مضاف الى اخذ بعنوان مضاف بحسب قولنا
زيد ووجوده لم يكن الاضافة داخله فيه ولا شك ان العدم غير المضاف المشهور
واذا اخذ بعنوان الذي يحسب بضاف ويقال عدم زيد لم يكن الاضافة داخله
فيه فاذا كان لفظ العدم موضوعا بان العدم بهذا العنوان كان مفهومه مفرد لفظ العدم
ويكون الاضافة خارجة عنه فان قلت لعل مراد العلامة ان ما صدر عليه المضاف
اذا اخذ بعنوان المضاف وقبل مضاف كانت الاضافة داخله فيه لان الاضافة
جزء من مفهوم المضاف وهذا يعنى المضاف المشهور في غير ذلك لو كان مراد
ذلك لم يصح منه الحكم بان مفهوم العدم هو العدم المضاف الى البصر حيث هو نفسا
لان مفهوم العدم ليس هو العدم ما حوذا بعنوان المضاف كما لا يخفى **فصل**
لانها تابلها انما تتبعية التضمن والالتزام للمطابقة من حيث ان ما يقتضيه
الدلالات الثلاث اعني الوضع يقتضيه المطابقة اولاً وبالذات والتضمن والالتزام
ثانياً وبالعرض بيان ذلك ان حقيقة الدلالة اللفظية الوضعية كما هو في العلامة
في كل شئ شرح المطالع هو تذكر المعنى عند اطلاق اللفظ ولا شك ان وضع اللفظ
وتعيينه بان معناه يقتضيه تذكر ذلك المعنى الذكر بان عند اطلاقه فان فرض ان يكون
لذلك المعنى جزوا لا يمكن تذكره بدون تذكر ذلك الجزو لانه الوضع يقتضيه
تذكره ابتداء بل لان الوضع يقتضيه تذكر المعنى الموضوع له ولا يمكن تذكره بدون
تذكر جزؤه حتى لو امكن تذكره بدون تذكر جزؤه لم يتذكر جزؤه في تلك الحالة اصلاً
وكذا الحال في تذكره ان السبب الذي يقتضيه الدلالات يقتضيه تذكر
الموضوع له عند اطلاق اللفظ وهو المطابقة اولاً وبالذات ويقتضيه
تذكر الجزو واللازم وهو التضمن والالتزام ثانياً وبالعرض ولا شك ان ما
بالعرض تابع لما بالذات وسيتلزم لا فيكون تابعا للمطابقة بهذا الوجه

مستلزم

مستلزمين بها ولا ينافي ذلك كون المطابقة تابعا بالتضمن بوجه آخر فيقط
ما اوردته التارج على هذا في شرحه للمطالع من انه الامر في التبع بعكس ما ذكره
فروغ ان فهم الجزو سبب كونهم الكل كان ذلك على ما ذكرت ونقلته في الشارح
يكون كل واحد من المطابقة والتضمن تابعا للآخر ومن وجه فلما لا يقتضيه بتبعيته التضمن
استلزامه للمطابقة ولا يقتضيه بتبعيته المطابقة استلزامها للتضمن فليست
لان تبعية التضمن للمطابقة كمنه حيث يصدق ان كل تضمن تابع للمطابقة
بالوجه الذي بيناه وتبعية المطابقة للتضمن جزئية حيث لا يصدق
ان كل مطابقة للتضمن لمكان الباطن **فصل** وان يقصد بجزئية القول
اذا اطلق مثل زيد قائم ولم يقصد به المعنى بل كان اطلاقه لفرض آخر يصدق
عليه تعريف الجزو دون تعريف المركب لانه لم يصدق بجزئية الدلالة على جزئية
معناه حتى فينتقض به تعريف المركب والمزدوجا ومنعوا ولا يصح ان يلزم
انه مفرد لان المزدوج في الاسم والكلمة ولا اداة فيلزم ان يكون احدهما الاصل
ولم يقل باحد **فصل** فلما خصص القسم او قسمه لمجتمعات لان استلزام
تركيب اللفظ بالقياس الى المعنى التضمن والالتزام تركيبة بالقياس
الى المعنى المطابقة لا يقتضيه عدم التضمن الى القسم المزدوج والمركب
الى المعنى التضمن والالتزام حيث يكون التضمن معرفة احوال اللفظ بالقياس
الى اقسام المعاني كما لا يخفى ولو صح ما ذكره ينبغي ان لا يتقرب
ايضا للتضمن والالتزام بناء على انها يستلزمان المطابقة كما لا يتقرب
للتكريب بالقياس الى المعنى التضمن والالتزام بناء على انه يستلزم
التركيب بالقياس الى المعنى المطابقة فالاصوب ان يقال لما كان البحث
عن الالتفات بواسطة التعليم والتعلم وما يختصان بالمعاني المقصود
صار البحث عن الالتفات نظر الى المعاني المقصودة فيها متصوفا بالذات

شع

الا يرى انه خص البحث بهذا بالدلالة اللفظية الوضعية فان ما هو المدلول
 تلك الدلالة الطبيعية والعقلية حتى ان القديس لم يعتبر الدلالة على غير
 المعنى المقصود وجعلوا الدلالة تابعة للمعنى وتبعهم السمع في الشك ولا يصح
 انصاف اللفظ بالتركيب يقرب الى المعنى التضمن والالتزام بالثابتين
 بحسب المقصود منه فخصه قسمين الى المركب والمفرد يقرب الى المعنى المطابق
 فقط وانما قلنا لا يصح انصافه بالتركيب يقرب الى المعنى التضمن والالتزام
 بالثابتين بحسب المقصود منه لانه لو انصف بالتركيب بالقبول الى احد
 المعنيين المذكورين كان ذلك المعنى مقصودا منه على ما يقتضيه تعريف المركب
 فيكون مستحلا فيه مجازا ومع ذلك لا يجوز ان يكون المعنى المطابق ايضاً مقصوداً
 منه والالزام الجمع بين الحقيقة والمجاز وهو غير جائز واذ لم يكن المعنى المطابق
 مقصوداً لم يكن المعنى التضمني جزءاً للمعنى المقصود منه في هذا الاستعمال
 ولا الالتزام بالضرورة تاماً **فصل** ومعنى في ظرفية خصوصية كان العلامة
 على ما هو الظاهر وان يكون معنى لفظ في ظرفية مطلقة وتخصيصها يكون مستقلاً
 في اجزاء على الطرفين المخصوصين كما ان معنى الابوة مطلقة وتخصيصها يكون مستقلاً
 في اجزائها على الطرفين ذمماً من باب معناه اذ اها في ظرفية مطلقة لا يمنع ان يكون
 حكوماً في اها في ظرفية محصورة يمنع ذلك وليس كذلك فان الظرفية
 المحصورة كالظرفية المطلقة اذ اها في ظرفية بالذات لا تتبعية شيء آخر يصح
 ان يحكم به وعليه فكيف يصح ان يقال بعض النسب ظرفية يصح ان يقال بعضها
 ظرفية الدار محصورة في والظرفية المطلقة في ظرفية المحصورة اذ اها في
 ملحوظة بتبعية غيرها فلا حظاً مثل ملاحظة السواد في حال ملاحظة الاسود
 لا يصح ان يحكم به ولا ان يحكم عليه فاذ امتنع الحكم هناك كونه معان للارث
 في غيرها المحصورة بتبعية ذلك الغير لا يكون معانيها نسب محصورة وان شئت

فصل

الربحية

تحقيق ذلك فليكن الرسالة الحرفية الى التمام **فصل** ان التام والمذكورة
 بحث اذ لا احتياجه في الغرض المنصوب ولا في بيان الكلام ايضاً الى التام والمذكورة
 فانها قد يكونان مجزأين في انك وانتى **فصل** معنى من ابتداء مقصود
 اقوله هذا ايضاً خلاف الظاهر ان معناه مطلق ابتداء وتخصيصه يكون
 بملحوظة الاجزاء على الطرفين المخصوصين على السبيل والبقية مثلاً على قبيل ما عرفت
 في معنى في وكذا الحال في بيان سائر الادوات **فصل** فلا يصح شيء
 من ذلك اصلاً اقوله قوله ذلك اشارة الى الانصاف بالكلية والجزئية
 والحكم بها عليه كما لا يخفى وجب بحث اذ لم يلزم ما ذكره ان معنى الحرف والفعل
 لا يصلحان للانصاف بالكلية والجزئية بل غاية ما ذكره انه لا يصلح ان يحكم
 عليهما بالكلية والجزئية ولم يلزم ذلك ان لا يكونا متصفين باحدهما بل عاين
 ان يكونا متصفين باحدهما وينتج الحكم عليهما بذلك كما انهما متصفان بعدم الاستقلال
 وينتج الحكم عليهما باحدهما غير مستقلين وينتج انصاف معنى الحرف والفعل
 بالكلية والجزئية مع ان معناه مائة جملة المفردات والمفرد من مجموع الجزئيات
 والكل من مقتضى التقسيم نعم اذا قيد المقسم بالنسبة الى كثيرين وقيل المفرد
 المذكور الى كثيرين ان كان نفس تصور ما نفاد في فرض شركة بينهما فاف
 الجزئيات وان لم يكن ما نفاد في فرض شركة بينهما فاف الكل لم يتصف معنى الفعل
 والحرف حيث هو معناه بالكلية والجزئية اذ المقسم على هذا التقدير
 لا يشملها لا متناع نسبة معناه حيث هو معناه الى كثيرين فانها
 لعدم استقلالها لا يصلح ان لان يلتفت اليها وجعل الشيء منسوباً الى آخر
 مستلزم للتأنيث اليه **فصل** بسم الله تعريف العلم
 بما ذكره غير جامع لخروج الاعلام التي معانيها غير مدركة بالحق عنه كالمادة
 وجبرئيل وادم اذ معانيها غير حاصلة في اذ ما تافطها ونفس
 تصوراتها غير مألوفة غير مدركة فيها لان معانيها غير محسوسة

ولا منتمية الى المحسوس والمنع المذكور في خواص المحسوس والمنع المذكور والامور المنتمية
اليها حسب ما فصلناه في خواصه شيء التبريد وآية يخرج الاعلام المشتركة لا معناها
كثير فالاول ان يفسر العلم بما فسر بعض المحققين وهو اللفظ المنفرد الذي لا يمكن
بشخص واحد بوضع واحد ولا يرد النقوض المذكورة فان لفظ الله تعالى علمه يكون مجمعا
لجميع صفات الكمال وهو مختص بشخص واحد ولفظ جبرئيل علم الملك يأتي بالوحدة في الله تعالى
الجميع الانبياء عليهم السلام وهو مختص بشخص واحد ولا يخرج الاعلام المشتركة
عن هذا التعريف كما لا يخفى **فصل** آثار الوجوه لو كان مناط الشيء كثره الآثار
لان كثرة الآثار في مقول لا بد من الضعف لاختلاف اربابها في ثبات الآثار كما لا يخفى
فالاول ان يفسر الشيء بما اشار اليه بضمها هو انما ازيد باطبيعة العام نفسها
في بعض الافراد والضعف بانتمائها لنفسها في بعضها كالطول بل بالنسبة الى الذراع
والذراعين والاسور بالنسبة الى الفم والفرق انما هو في ذلك صحت استعمال
اسم التقدير هناك كان يقال الذراعان اطول من ذراع والفرق انما هو في ذلك
وعلى هذا لا يكون الوجوه مقولا بالثبوت والضعف كما خرج به بجهنم في المقالة
الخامسة في الكتب كتاب التخصيل بغيره ثم الوجوه بما هو وجوه لا يختلف
بالثبوت والضعف **فصل** وان كان المعنى كثيرا ان اراد بالمعنى ههنا
المعنى المطابق فقط لم يصح عدا الى هذا القسم لان المعنى المجاز لا يكون مطابقا
اذ المعنى المطابق هو المعنى الذي وضع اللفظ له والمعنى المجاز لم يوضع اللفظ له
لان المجاز استعمل اللفظ في غير ما وضع له وان اراد بالمعنى اعم من المعنى المطابق بغير
وغيره يخرج اللفظ له معنى مطابق ومعنى تضمني او التزامي كالان في قوله الاول
دخل في هذا القسم مع انه لم يتخلل بين معنيين فقل ولا يكون مشتركا قطعا **فصل**
العرف العام فان قلت ان كان الناقل في العرف العام جميع الشئ كما نوههم لزم
ان يكون جميعهم لئلا يطوع نقل الدابة مثلا في معنى آخر وهو بطلان قطعاً فان
كثيرا من الناس لا يعرف الله الرب يعبر عنهم النوا طواعية ذلك وان كان بعضهم

فانقل

فان قلنا في العرف الخاص ايضاً بعض الناس فما الفرق بينهما قلت الناقل في العرف العام اهل اللغة
بان لفظ الدابة قد كان في اللغة بمعنى ثم يطلق منها بمعنى آخر حتى ان اهل اللغة لا يفهمونها
الا المعنى الثاني بخلاف الاصطلاح فان اهل اللغة لا يطلقون اللفظ بالمعنى الاصطلاحي ولا يفهمون
منه هذا المعنى **فصل** وكل لفظ مترادفان قد يكونان مترادفين كالميث والاسد وقد يكونان
مركبين كجلوس الميث وقبول الاسد وقد يكونان احدهما مزيدا والاخر مركبا والخلق الحامض
فان لفظ المزة بالنسبة الى معناه مزيد ولفظ الخلق الحامض بالنسبة الى هذا المعنى مركب
لا يشارك لفظ المزة بدلالة هذا المعنى اجمالا ولفظ الخلق الحامض بدلالة تفصيلا فكيف
يكونان مترادفين لانا نقول الامار والتفصيل بهما راجعا الى الالتفات الى الصور
الذهنية والالفاظ معنوية بازاء الصور الذهنية وهما في صورتين واحد
غاية الامر ان تلك الصورة معنوية بالثبات واحدا في اللفظ المزة ومعنوية بالثبات
اذ اللفظ المزة لفظ الخلق الحامض وثالثات الالتفات خارجا عن سمي اللفظ عارضا
لا يختلف باختلاف ما هو كس في تلك الالفاظ التي نقلت في الاصطلاحات ومعانيها
اللفظية لا معاني اخرى كالكلية والكلام والفنية والتبليس ونظائرهما بل مرادفة للعبارة
التي فترت بتلك العبارات او كانت معانيها محدودة بمعاني تلك العبارات فكذلك
اذ انقلبت تلك الالفاظ الى معاني تلك العبارات كانت مرادفة لها واذا انقلبت الى معاني
اخرى وكانت معاني تلك العبارات اجتمعا وفصولا لتلك العبارات كانت هي حدودا
لتلك مثلا اذ كان معنى لفظ الكلمة اصطلاحا بعينه معنى فذلك لفظ وضع لمعنى مفرد
كان مترادفين وان كان لها معنى آخر وكان معنى فذلك لفظ وضع لمعنى مفرد جنبا وفصله
كان هذا الحد الذي لكن لا يظهر هناك معنى تلك العبارات معنى آخر ولو فرض ان يكون
هناك معنى آخر فكيف علم نقل هذه الالفاظ اليه اصطلاحا مع ان ارباب الاصطلاح لم
يفسروها الا بتلك العبارات فلا يظهر من الالفاظ وتلك العبارات الا معنى واحد
ويؤيد ما ذكره الشيخ في اوائل منطق الشفا شارحا لحد الجنس انا حصلنا معنى هذا لفظ
وجعلنا لفظ الجنس سملا وما ذكره الشيخ في الايراد على تسمية ترفيات الكلية

رسوماً ان الكليتين امور اعتبارية حصلت من هياتها ووضعتهما في باباها فليس
لها معان غير تلك المفردات بخلاف الالف والحيوان الناطق فان ما بين احاد النحس
يحصل في اذهانتنا معنى سمي بالالف وهو عين معنى الحيوان الناطق كما عرفت في
المعنى السابقة **موصوف** ويمكن ان يجاب اقوال هذا الجواب ضعيف جداً لان
الاخبار بالقياس الى المعاني المجازية لا يدخل في الالف والذكر ايضا لانها بالقياس
الى تلك المعاني خارجة عن المركب النفس لا الهز والالف بان اللفظ بالقياس الى
المعنى المطابق قد قسمه المعنى الى المركب والفرج حيث قال والالف باللفظ بقية
ان قصد بجزء الدلالة على جزء معناه فهو المركب والالف هو المفرد وكل من تلك الاخبار
اذا استعملت في المعنى المجازي كان هذا المعنى مقصوداً منه لا المعنى المطابق فلا يكون
مركباً اذا لم يقصد بجزء الدلالة على جزء معناه المطابق ولو سلم دخوله بحسب المعنى المجازي
في الالف كان المركب لفظاً المطلق ان يعنى به هذا القسم كما بعد سماء الافعال من
الكلمة والافعال الناقصة في الادوات فلا يتركب زيادة قيداً لا حيز عنه والآلية
ان يفيد الدلالة بالاولية للاعتناء بالنداء والاستفهام اذا النداء يدل على طلب
الافعال والاستفهام على طلب الفهم لكن دلالتها على الطلب ليس اولى لان حرف النداء
موضوع لما في ضمير المتكلم من النداء فيدل ابتداء على ذلك وتنبيه المخاطب على ان في ضمير المتكلم
نداء كما ان حرف التنبيه لا في موضوعه لما في ضمير المتكلم من التنبيه بل ابتداء على هذا
وتنبيه المخاطب على ان في ضمير المتكلم معنى وعلى هذا القيس حرف التزجي وحرف الوض
ونظائرهما ثم جعل التنبيه المذكور في النداء ذريعة الى طلب اقبال وحرف الاستفهام
موضوع لما في ضمير المتكلم من الاستعلام عن مدحها فيدل ابتداء على ذلك وتنبيه
المخاطب على ان في ضمير المتكلم استعلام عن مدحها ثم جعل ذلك ذريعة الى طلب
الفهم من المخاطب فان قلت النداء طلب الاقبال والاستعلام طلب الفهم فاذا
كانت حروف النداء والاستفهام موضوعاً لهما دالة عليهما كانت دالة على طلب
الفهم دالة وضعية فيدخل في القسم الاول دون ذلك فكت القسم الاول ما يدل دالة

اولية على طلب الفعل من احد كافي الالف وحروف النداء والاستفهام لا يدل
دلالة اولية على طلب الفعل من احد بل هو بدلا اولاً على ان المتكلم يطلب فعل ثم يجعل
ذلك ذريعة الى طلب ذلك الفعل من المخاطب كما يجعل فذلك الاثر عندنا
ذريعة الى طلب الزول من المخاطب فدلالة النداء على طلب الفعل ثانياً ذريعة لا اولية
وتمهيداً يظهر الفرق بين النداء وبين ذلك اقبل وبين الاستفهام وبين
تلك عليهما ظهور لا يحتاج الى اكثر تأمل فان مثل اقبل وعليه يدل دلالة اولية
على طلب الفعل من احد وحروف النداء والاستفهام يدل دلالة اولية على ان
المتكلم يطلب فعل وتدل دلالة ثانياً ذريعة على طلب ذلك فعل من المخاطب فان قلت
لا يحتاج ان حرف النداء والاستفهام موضوعاً لدلالتها ثانياً ذريعة اولاً فان كانت
موضوعاً لهما كانت دلالتها بحسب ذلك الوضع دلالة اولية فيكون داخل
في القسم الاول كما لا مروان لم يكن تلك الحروف وان لم تكن تلك الحروف موضوعاً
لما فيها ثانياً ذريعة كانت بحازات بالنسبة اليها فتكون تلك الحروف بالقياس
اليها خارجة عن القسم اعني الدال باللفظ بقية كما ذكرتم من الاخبار بالنسبة الى المعاني
المجازية فلا يزداد قيداً لا حيزان عنها فكت تخننا ان تلك الحروف ليست موضوعاً
لما فيها ثانياً ذريعة ولا ثم انها اذا لم يكن موضوعاً لهما كانت بحازات بالنسبة اليها
وانما يلزم ذلك ان لا يستعمل تلك الحروف في معانيها ثانياً ذريعة وليست مستعملة
فيها بل هي موضوعات لما فيها الاولية مستعملة فيها غاية الامر انه جعل تلك المعاني
ذريعة للمعاني اخرى ثانياً ذريعة فيلزم من ذلك ان يدل له تلك الحروف المستعملة في
معانيها المطابقة على معاني آخر دلالة بوسطة فتأمل **ويروى بان** القسم
هو هذا الالف مردوداً اذا لا يلزم من كون القاصد الاصلي من الاستفهام فهم المتكلم
ما في ضمير المخاطب ان يكون المدلول الاول للاستفهام ذلك لجواز ان يكون المقصود
الاصلي غير المدلول الاول ويكون المتكلم مع معنى اللغو رعية بالنسبة الى المدلول
الذكر اعتراف القسم لا بالنسبة الى المقصود الاصلي كما ان المتكلم مع معنى اللغو

في النزاع مرعية بالنسبة الى المدلول الاول لا بالنسبة الى المقصود الاصلي منه انما
 طلب الاقبار الى الخطب **فوق** فان المقصود منها حصول التعليم والتفهم
 في الخارج غير مستلزم ان لا يتحقق ان المقصود الاصلي في علمي وفي معنى حصول العلم والتفهم
 وانا بطلب التعليم والتفهم ليكون له رتبة الى ذلك حتى اذا كان العلم والتفهم حاصلين
 لا يطلب التعليم والتفهم اصلا وان المقصود الاصلي في الاستفهام الفهم كما هو في فلا
 فرق فيما هو المقصود الاصلي بين الصورتين وانا اللزوم فيما هو المدلول الاول منها
 كما مر **انفا** **فوق** ومن الشركة اقول المراد باللفظ ههنا التجوز العقلي
 لا التدبير الذي يعتبر في مقدم الشرطية فان تدبير الشركة يحرك في الجزئ
 ايضا والمراد بالشركة على ما في الشفاء شركة الكثرة في علم السوية بان ينقل
 لكل واحد منهم انه هو والمراد بالكثرة الامور الكثرة في نفس الامر التي يلزم صدقة
 عليها كثرته وتعدده كزبد وحر وبكر بالقبض الى الان فانه يلزم من صدق الان
 عليها ان يكون الان كثيرا لا الامور الكثرة التي يكون في نفس الامر شيئا واحدا
 ولا يلزم من صدق عليها كثرته كصدق الان في بعض الكتاب وبعض الفضاك
 بالقبض الى هذا الشخص فانه يصدق على كل واحد منها هذا الشخص ولا يلزم
 من صدق هذا الشخص على نكل الكثرة ان يكون هذا الشخص كثيرا فلا يلزم
 ان يكون كليا وتجدد شركة الكثرة المذكورة يقتضيه تجوز النعد فالحاصل
 ان العقل ان جواز تجرد تصور المفهوم تعدده ولم ينقض ان يكون اكثر من واحد
 كالان فان العقل يجوز ان الان اكثر واحد فهو الكلي وان لم يجوز تجرد
 تصور تعدده ينقض فانه ان يكون هذا الرجل اكثر من واحد فهو جزئي ثم نشأ
 المنع عن تجديد النعد ليس ذلك المذكور مطلقا حتى اذا ادرك ذلك المدرك
 بالتحقق الادراك يكون ما نفعه تجوز النعد بل نشأوه ذلك المدرك بشرط
 ان يدرك بجذبة الادراك احدهما حتى والاخر حتى بحيث لا يكون في المدرك
 معان اصلا كان ذلك الامر بالقبض الى ان ادرك بالقبض وبالقياسي

ليس المدرك
 و

الاخر

الاخر كمثل مثلا اذا ابر شخص شيئا وحكي جميع ما علم منه في اللون
 والشكل والحجم والوضع وبغية لا يخرج بحث يشاوي العلم به غاية
 الامران يكون علم احدهما حتى دون الآخر كان ذلك المعلوم بعينه
 بالقبض الى ان ابره جزئ وبالقياسي لا الشخص الاخر كذا يؤيد
 ذلك ما ذكره الشيخ في الهيات الشفاء في قوله وكما ان الشيء باعتبار
 مختلفة يكون جنسا ونوعا فكذلك يجب اعتبارات مختلفة يكون كليا
 وجزئيا وكذلك العلامة في ان الجزئيات انما تدرك بالاصحاح
 اما بالحواس الظاهرة او بالباطنة وليس من شأن المنع المذكور العلم بالحقا
 الكثرة كما نفهم اذا الشيخ البعيد اذا ادرك بالقبض كان جزئيا مع ان اكثر
 صفاته بل هيئة ايضا بمجولته فتأمل **فوق** اي ان مفهوم
 واجب فيه بحث اذا يلزم من كونه المفهومات المتبعة الصدق
 كليات ان يكون لها افراد لان غاية ما يقتضيه تعريف الكليات ان يجوز العقل
 بجرد تصور ان يكون لها افراد وتجوز الافراد له لا يقتضيه ان يكون له
 افراد حتى يعلم هذا ان من افراد الكليات ما يتبع صدقه عليه ثم لو اقتضى كون
 المفهومات المفهومات المذكورة كلية ان يجوز العقل صدقها على امور معينة
 كان مظنة ان يتوهم ان تلك الامور متعين في بين الاشياء يكون لها
 افراد لتلك المفهومات لكن لا يقتضيه كونها كلية ذلك بل يكفي فيه ان يجوز العقل
 ان يكون لها افراد في غير ان يعين شيئا من الاشياء بكونه فردا لها ومع ذلك
 كيف يتعين بعض الاشياء بغزديتها **فوق** موجب للمنع عن
 قبول الشركة لا يذهب عليك انه لو كانت تلك العوارض موجبة للمنع
 عن قبول فرد الاشتراك لكانت موجبة لذلك اذا ادركت بالادراك
 الغير الحس-ايضا وليس كذلك ولعل مراده ان الموجب لذلك العوارض

بشرط ان يتعلق بها الادراك الحسن **قوله** بل في كونها اشياء
 فيه محتمل ان لو كانت تلك العوارض معتبرة في كونها اشياء ما كانت
 اجزا للشخص وليس كذلك كما حققناه في حواش شرح التجريد
 ولا في لو كانت اجزا لها كانت حقيقة الشخص هو مجموع اجزا
 وفصوله مع تلك العوارض فاذا سئل بالم يصح ان يجاب بالاجناس
 والفصول فقط بل لا بد ان يذكر تلك العوارض في الجواب ايضا بهو
 تمام حقيقة المسئلة عنه كما هو في موضعه ووجه الشارح الشيخ بها
 ويمكن ان يقال لم ير العلامة كون تلك العوارض معتبرة في كونها اشياء
 انها اجزاء الاشخاص بل اراد به انها اجزاء المفاهيم لا الاشياء بل لم
 في ذلك كونها اجزاء الاشخاص لا في كونها مفاهيم الاشياء قد لا يكون
 كما سبق من الاشياء التي هي جزء مفهوم الاشياء قد لا يكون اليه لكن هذا
 الثاني ليس موافقا لما قرره العلامة في سائر تفاسيفه **قوله**
 في جواب ما هو فان قلت نحن نقول ان جواب ما هو بالنوع والجنس
 اذا لم نعرف ان نوع زيد مثلا ما دام تعلم ان اشئ مقول في جواب
 السؤال عنه ما هو واذا لم نعرف جنس لم تعلم ان اشئ مقول في جواب السؤال
 عن نوع الغرض ما هو وانتم قد عرفت النوع والجنس بالمقول في جواب
 ما هو فيعلم الدور فليس لاننا نعرف المقول في جواب ما هو بالنوع
 والجنس بل الفطرة بعين ما هو الجواب عن ما هو حجة اذا اجيب بغير ما
 هو الجواب بحج الفطرة ولا يقبل اهل الفرق الا برك في ان دعوت
 حين سال بما عني معنى عليه السلام على تعيينا عليه الصلوة والسلام
 وقال ما باليهي واجاب بكونه بالعوارض تنبها على ان السؤال ما هو في موقف
 مثال فلان دعوت غافلا عن التشبيه المذكور ان يكون الذر اياكم ليجنون

فدبر العلم بالمعنى وقيل العلم
 باسمه في لغة الدواعي

لانه

لانه يذكر العوارض في جواب السؤال ما هو **قوله** مفهوم الكل هو
 مفهوم المقول على كثرين بعينه غير مسلم ان لو كان مفهوم المقول على كثرين بعينه
 غير مسلم ان لو كان مفهوم المقول على كثرين المذكور في تعريفات الكل
 بعينه مفهوم الكل كان شاملا بما يقال على كثرين في نفس الامر ولا يمكن
 ان يقال عليها ولم يقل اصلا ولا يفرض ويجوز العقل بحد تصور ان يقال
 عليها ويمتنع ان يقال ان الكل شاملا بما يقال على كثرين في نفس الامر لا
 ولا يمكن ان يقال عليها ولم يقل كالتقاء ولا يفرض ويجوز العقل
 بحد تصور ان يقال عليها ويمتنع ان يقال عليها كالتقاء ولا يكون
 قدام في جواب ما هو وقولهم في جواب ان اشئ متعلقين
 بالمقول بالجمع المذكور فيدخل فيه ما يقال في الجواب في نفس الامر
 وجه تحتل تعريفات الكل المذكورة وكثر من الاحكام اما اختلال
 التعريفات فلانه اذا دخل في تعريف الجنس مثلا ما يفرض ويجوز
 العقل بحد تصور ان يقال ان جواب ما هو على كثرين مختلفين
 بالحقيقة لانه تعريفات مسا للعرضية التي يكون في هذا القبول
 فان بعض العرضية يفرض ويجوز العقل بحد تصور ان يقال
 في جواب ما هو اذا لم يجوز العقل بحد تصور في العرضيات
 ان يقال ان جواب ما هو لكان التمييز بين الذات والرضية
 مشكلا وقد صرح العلامة بانه في غاية الاشكال ولما صرح ان
 يحتمل احد يكون العرضية مقولا في جواب ما هو وقد برهن بذلك
 جمع غفير فان بعضهم حكوا بان الرضيات جنس للاعراض النسبية التي هي ذلك
 وقيل على ذلك انتقاض تعريف الجنس بغير العرضية واختلال تعريف

شيئا

النوع والفصل وأما اختلاف الأحكام فلا بد لا يصح على التقدير المذكور
الحكم بان العرض العام لا يقال في الجواب ولا الحكم بان الفصل في جواب
ما هو ولا الحكم بان الخاصة لا يقع في جواب أي شيء هو في جواب ذلك
كما لا يخفى **قوله** إلا الصالح لأن يقال على كثرين لا يخفى أن الصالح
لأن يقال على كثرين أخص الكلي أي من الكلي على ما سبق هو الصالح لأن
يفرض ويحقق صدقة على كثرين مجرد تصورها ولم يلزم من ذلك أن يكون صالحا
لأنه يصدق عليها وكيف يلزم ذلك من الكليات ما يتبع صدقة على شيء
كالأشياء والأشياء لا يمكن بالامكان العام **قوله** خرج عن تعريف
الكلي أقل لا بأس بخرج تلك المفردات عن الكليات الخفية فإن الكلي
القبلي أفراد ينحصر في خمسة لا الكليات في نفسه ولأنه قد يكون كل قبلي
إلى بعض أفراد واحدة الخفية وبالكليات إلى بعض أفراد واحدة منها
حتى في جوابان الخفية مجتمعة في الجنس كمرئيتها بالقبلي إلى بعض أفراد
فالكلي الذي له فرد يكون لا محالة أحد من الخفية والكلي الذي لا فرد له يكون
خارجا عن الخفية فلا اشياء لعدم شمول القسم إليها حيث لا يصدق
عليه أنه كلي قبلي فرد والحق أن ذكر الكلي في الرسوم المذكور ليس بأكبر
وإن كان المراد بالمقول على كثرين هو ما يمكن أن يقال ويصدق عليه
في نفس الأمر كما كان هذا المعنى خارجا عن المعاني الاصطلاحية للكليات
لما سنبينه ونفهوم الكلي جنس لها لم يكن ذكره مفيداً في ذكر الكليات
وكبر عليك تفصيل هذا المعنى **قوله** لأن المراد بالكثيرين أو أفراد
المراد بالكثيرين ما هو أفراد الكليات في نفس الأمر لا من ذهب عليك
أن الكلي بالقبلي ما هو فرد في نفس الأمر يكون أحد الخفية المذكورة سواء
كان

كان فرد في نفس الأمر يكون أحد الخفية المذكورة موجودا في الخارج أو لم
يكن لا بالقبلي كما يفترض أنه يكون فردا له ولم يكن فردا في نفس الأمر الأكبر
أنه لو فرض الفرد في الذات لم يلزم أن يكون الذات بالقبلي أحد من الخفية
فإذا لم يكن النوع ما للأفراد واحد في نفس الأمر كان مقولا بحسب خصوصية
فقط ولدخول مثل هذا النوع في التعريف زاد المصروف له مقولا على واحد
فإن قلت خصص الكليات أفرادا اعتبارية لها وقد صرح القوم بأن
الكليات أنواع بالقبلي إليها بعد يكون الكليات بالقبلي الأفراد الاعتبارية
أحد الخفية ولا يختص ذلك بالفرد النفس الأمر كما ذكرتم قلت
خصصة الكلي فرد تقديرية له لأنها نفس جيل فرض مقيد بأمر عرض ولا لم
يكن مقيدا بهذا القيد في نفس الأمر بل تجاوز إلى غيره كان نفس الكلي ولم يشارك
في نفس الأمر فردا والحكم بنوعيته لها على تقدير الفردية ولا يلزم من الحكم بنوعيته
الشيء على التقدير أن يكون نوعا في نفس الأمر الأكبر أنه لا يلزم من صحة
قولك على تقدير أن يكون الجوهر تمام ماهية الذات يكون نوعا بالقبلي
إليه أن يكون الجوهر نوعا لأن في نفس الأمر فاعمل **قوله** وأما
بحسب الحقيقة فالجزئي الحقيقي لا يكون مقولا ولا محولا على شيء أصلا
ثم إذا شجح خرج من مواضع غير من في كتاب الشفاء بعبارة قوله
لا بد من الجمل الذي هو النسبة من امرين متغايرين أن أراد أنه لا بد من الجمل
من امرين متغايرين بحسب المفهوم فيفسر لاري المراد من الاعتبار بينهما
هو الملاحظة في ذاتها وحفظ شخص مرتين أو قبل زيد زيد كان متغايرا
بحسب الملاحظة والآثار اعتبار قطعا ولكن هذا التقدير المتغاير
في الجمل ثم لا يمكن جملة على نفس بملاحظة واحدة سلمنا أنه لا بد من الجمل
من امرين متغايرين بحسب المفهوم لكن لا يقتضيه ذلك أن لا يجمل

الجزئي الحقيقي يجوز ان يقال بعض الانسان زيد وكيف لا يصح محله وحمل
 المواظاة اياها هو الحكم باتحاد الطرفين وهو هو كما حقق في موضعه فاذا صح ان
 يجعل الجزئي الحقيقي موضوعا وحكم باتحاده مع شيء ويقال زيد بعض
 الانسان مع لا محالة على وهو ان يجعل ذلك الامر موضوعا وحكم باتحاده
 مع الجزئي الحقيقي ويقال بعض الانسان زيد ضرورة ان اتحاده مع شيء آخر
 مستلزم لاتحاد الآخر معه وان هو هو في الجانبين فتأمل **فصل**
 واما تمام المشترك فلا يصدق على نفسه فيه بحث اما اول افلا لا لو
 كما ذكرنا لم يمتنع المساواة بين من هو من اصلا لصدق كل واحد منهما على الآخر لعدم
 وعدم للصدق الآخر على نفسه مثلا لا يكون الناطق مساويا لانسان
 لصدق على الانسان وعدم صدق الانسان على نفسه واما ثانيا فلا لان
 الشيء لا يصدق على نفسه فان صدق الانسان ان نفسه ضرورة
فصل او لا يكون الشيء فردا لنفسه اتقوا انما لا يلزم كونه الشيء
 فردا لنفسه اذا عني من المصنوع والجموع شي واحد وليس كذلك فان المتأخرين
 مر جوابان المعنى من المصنوع الافراد ومن الجموع المفهوم كما سبق في الشرح
 وعلى تقدير ان يكون المعنى ههنا شيئا واحدا فلم لا يجوز ان يكون الشيء فردا
 لنفسه ويكونه المفارقة الاعتبارية كائنة في ذلك فانه اذا صدق شيء على نفسه
 كان صادقا وما صدق عليه فبارا به ما صدق عليه يكون فردا **فصل**
 اذن هيئته الماهية ما هي بسيطة اقول بسيطة الهيئته لا ينافي
 بمقتضى ذلك الجزئية فيها لاحتمال ان يمتنع ويكون عارضا لها ولا يتميز
 الهيئته التي هي داخلية فيها عن الهيئته البسيطة التي هو عارضا لها لصدق
 عليها كما لا يتميز الحيوان الان عن الناطق وان كان داخل في
 الان عارضا للناطق فان قلت اذا كان ذلك الجزء داخلا

لا الهية

الهيئته المفروضة عارضا للباقي يمتنع الهيئته المذكورة عن الباطن
 بدخول ذلك الجزء فيها ومروضا للباقي فقلت ان يكون ميز الهيئته
 عن الباطن بدخول ذلك الجزء فيها لان ذلك الجزء فلا يثبت بذلك
 كون الجزء ميز الهيئته ولم يلزم ان يكون فصلا **فصل** هذا
 ما وعدناه في صدر البحث ما سبق في صدر البحث ان المعاني هي الصور
 الالهية من حيث وضع بارائها الالفاظ فان عر عنها بالافاظ
 مؤداة فهي المعاني المفردة والافال مركبة اوكل على هذا اذا وضع باراء
 الجوهر الناطق او الجوهر الحسي لفظ مؤداة من الاجزاء المفردة
 وبه يطلو صفة الهيئة في الجنس والفصل فالاولى ان يقال
 لا يطلو الصورة المذكورة صفة الهيئة في الجنس والفصل لان
 الجوهر المذكور على سبيل من المخلو معني انه لا يكون خاليا عن الجنس
 والفصل بان يكون جنسا او فصلا او مركبا منهما دون منعه **فصل**
 اذا سئل عن اوقات العلم انه اذا قرر السؤال عن الانسان مثلا بان شيء
 هو في جوهره بازيد كراحد اجناس ويطلب تميزه عن مشاركا
 في الجنس المذكور فيقال اذا كان المذكور جنسا قريبا لان الحيوان
 في جوهره اولى شئ هو في جوهره الحيوان حسب ما يقتضيه
 تفصيل الفصل على ما نقله الشارع من الشفاء وهو انه الحكم المتولد
 على الشيء في جواب اي هو في جوهره جنسه وج تعيين ان
 يجاب بالناطق اذ لا يجوز ان يجاب بار خارج عن الانسان
 عن الانسان لان السؤال عما يميزه في جوهره وذاته ولا ان يجاب
 بالحيوان او شيء من اجزاء الحيوان لان حيوانية الانسان معلوم

للكل وسال عن اية حيوان من الحيوانات ويقال اذا كان المذكور جنسا
 متوسطا للاث ان اى جسم نام في جوده او اى شئ في الجسم النامي في جوده وبعين
 ان يجاب بالناس طوع او بالخس ولا يجوز ان يجاب بامر خارج عنه ولا بان يكمل
 بالجسم النامي او بشئ من اجزائه لما روي قال الاث ان جسم هو في جوده او اى شئ هو
 في الجسم في جوده وبعين ان يجاب بالناس طوع او بالخس او بالناس اذ لا يجوز
 ان يجاب بامر خارج عنه ولا بان يجاب بالجسم او بشئ من اجزائه لما روي قال اذا
 المذكور جنسا عاليا لاث ان جوده هو في جوده او اى شئ في الجواهر في جوده
 وبعين ان يجاب بالناس طوع او بالخس والناس او القائل الابعاد اذ لا يجوز ان
 يجاب بامر خارج عنه ولا بان يجاب بالجواهر لما روي مرة لا يصح ان يقع في الجواهر
 في صورته تلك الصور سوى فصل الاث وثاني الفطرة لان يجاب بجنس
 في شئ من تلك المراتب واذا كان كذلك يستقيم تفسير الفصل بالجواب
 عن السؤال المذكور لان كل جزء لا ياتي الفطرة عن وقوعه في الجواب عن السؤال
 المذكور فلو الفصل لا يقال تعريف الفصل بذلك غير جامع لموضع الفصل
 التي لا جنس لها عنه لانه تلك الفصل غير متحقق الوجود بل هي من الاعمال
 العقلية وانما يستحق التعريف بالامور المتخففة لا بالاحتمالات العقلية
 اما اقرر السؤال حسب ما قرره الشرح وهو انه لا يذكر الجنس في السؤال
 او يقال الاث ان هو في جوده لا يساعد الفطرة على ان الجنس لا يقع في الجواب
 فلو اعتبر الجواب المذكور ان لا يكون تمام المشترك كما فعله الشرح كما هو مرفق
 الجواب مرفق على معرفة الجزء الذي لا يكون تمام المشترك في حيث انه مرفق
 بعدم الاشتراك فانما لم يعرف ان الناس طوع مثلا ليس تمام المشترك بين
 الاث وبين شئ آخر لم يعرف صحة وقوعه في جواب السؤال عن الاث

باى شئ هو في جوده على التعديب المذكور واذ كان كذلك لم يصح تعريف الجزء
 الذي لا يكون تمام المشترك بين الماهية وبين شئ من نوع آخر بالجواب المذكور
 لانه الماد بالجواب على هذا التعديب هو الجزء المميز الذي لا يكون تمام المشترك
 بين المفهوم الماهية وبين نوع آخر فيكون تعريف الجزء المذكور به تعريف الشئ
 بالمعروف بالمعروف لكن المعرف من الجزء المذكور فانه قسم جزء الماهية انما يكون
 تمام المشترك والى ما لا يكون وبين ان الناس طوع يميز الماهية وسماه فصلا
 ثم قال وسمى بانه كل يحمل على الشئ في جواب اى هو فيكون المرسوم
 على مقتضى كلامه هو الجزء المذكور كما لا يخفى ولا يلزم هذا المحذور لانه اقر
 السؤال على الوجه الاول لان الماد يجوز ان اى شئ هو في جوده ما يث
 الفطرة على وقوعه في الجواب ولا يجزى الا الجزء المميز الذي لا يكون تمام المشترك
 فتأمل **فصل** في معارج الازكباد اعلم ان النصول ليست
 من الاجزاء التركيبية الخارجية بل هي من الاجزاء التحليلية العقلية
 التي تحلل العقل الماهية اليها كما حققت في موضوعه وانه لا سبيل للعقل الى معرفة
 النصول الاذ قبل آثا كما صرح به الشيخ في تعليقه فاذا وجد العقل
 انما اذ انية متساوية في العموم والخصوص ثبت فصولا متساوية فيها
 بحسبها مثلا لما وجد العقل الاث مثلا كمال الاجسام فيقول ان نفس
 فيه ثلثة ابعاد متساوية على زوايا قائم حلقه الى قابل الابعاد وما وجد
 مثلا كمال الحيوانات فيطسح حلقه الى الحس وما وجد خاصته
 متصفا بالنطق حلقه الى الناس طوع ومعنى الناس طوع على ما مر في الشرح في منطق
 الشفاء ذو القوى التي تنقل الافاعيل النطقية اذا لم يكن هناك ما في تلك
 القوى داخل في الاث وعلوم بانها الذي هو مفهوم النطق وقد جعل النطق
 دال عليها واذا كانت القوى المذكورة معلومة به كان ذو القوى المذكورة الدال

هو الفصل المنطق ايضا معلوما به كمالا يخفى وكذا احكم سائر الفصول واذا وجد العقل اثارا متساوية لا يثبت لها فصولا متعددة لجواز استنادها الى ابدء واحد فاذا وجد بعضها مقدما على الباني اى يكون حاكما بتقدمه عليه جعله رالا على الفصل دون الباني وان لم يجد بعضها مقدما بل وجد متعديا في رتبة واحدة يجعله رالا على فصل واحد كالحركة والارادة فانها راسا امران متساويان يجعلهما رالين على فصل واحد للحيوان كالحركة والحركة الارادية للحيوان وعبر عنه بالحس المتحرك بالارادة قال الشيخ في الهيك الشفاء واذا اخذ الحس في حد الحيوان فليس هو بالحقيقة الفصل بل هو دليل على الفصل فان فصل الحيوان ان ذوقه متحرك بالارادة وليس هو نفس الحيوان ان يحس ولا هوية ان يتحرك بالارادة بل هو مبدء لجميع ذلك وهن كمالها فواء وليس ان ينسب في نفسه اسم وهن ثوابه فقط الى ان تختص له اسما بالنسبة اليها واذا اجمع الحس المتحرك بالارادة معا في حقه وما ذكرناه كاف لان ينسب به الذكي على ان ليس ما هيته واحدة فضلا متساوية وان فان الفصول لما كانت في الاجزاء التحليلية العقلية فكل ما هيته لا يجد العقل سبيلا الى تحليلها الى الفصول لا يكون لها فصول واذا لا سبيل للعقل لمعرفة الفصول وتحليلها الى ما هيته اليها الا باثارة والاثارة المتساوية لا يفتق تعدد الفصول المتساوية فكيف ينسب العقل الى ما هيته فصولا متساوية وهذا لم يفتق القدماء اليها واخذوا في تعريف الفصل تمامه من جهة وحكم بان الحس العالي لا يجوز ان يكون له فصل يقوم به بان الفصل لا محالة تعلق شيئا فيها لا غير ذلك **فصل** اراد ان ينقسم الخارج عنها بالقياس اليها لا يذهب عليك انه على ما وجبه العلامة كلام المتن وهو ان يكون المراد بالماهيته في تعريف اللازم الماهية الموجبة

لا يكون

لا يكون تقسيم الخارج بالقياس الى ما هو تقسيم الجزء بالقياس اليه ايضا فان تقسيم الجزء بالقياس الى الماهية مطلقا وتقسيم الخارج بالقياس الى الماهية الموجود **فصل** هذا هو اللازم المعبر في الدلالة الالتزامية غير مسلم واللازم المذكور ههنا قسم من الكل الخارج عن ما هيته فزده فلا يكون مبيانا للملزم وهو ما هيته فزده كالمسوق والملازم فزده لما سبق من التقسيم وتلك هي من تقسيم الى الحاد والرض العام واللازم المعبر في الدلالة الالتزامية بحيث ان يكون مبيانا للملازم كالفصول اللازم بل هو الشيء فكيف يكون هذا ذلك ثم الظاهر ان الخارج اراد بقوله يلزم من تصور الملازم تصور اللازم ههنا انه يلزم منه تصور اللازم من حيث انه لازم حتى يكفى تصور الملازم في ادراك اللازم والقلازم وهذا قال في بيان العموم لانه متى يكفى تصور الملازم في الملازم يكفى تصور اللازم والملازم ان لو اراد ان يلزم منه مجرد تصور اللازم لم يستقم قوله في الملازم كمالا يخفى وبهذا ايضا اشار في التمثيل الى التقدير وقال فان من تصور الاثنين ادركه انه ضعف الواحد وتوارياد مجرد تصور اللازم كان الظاهر ان يقال فان من تصور الاثنين ادرك ضعف الواحد لان يقال ادرك انه ضعف الواحد وان اجملت كلام الشرح على ما ذكرناه ظهر لك ان المعنى الثاني اخص قطعا **فصل** وحاصله انه يمتنع ادراك الثاني فيه بحيث ان لا يلزم من ان يمتنع حصوله في الذهن بدون حصول الاول ان يمتنع ادراك الثاني بدون ادراكه فان حصول الماهية في العقل يمتنع بدون لوازمها ولا يمتنع ادراكها بدون ادراك لوازمها كالحاج به فيكون امتناع ادراكه بدون ادراكه الاول اخص من امتناع حصوله في الذهن بدون

حصول الوجود في كيفية يكون ذلك حاصله لهذا المعنى وهذا ايضا
 ما يؤيد ان اللازم الذي هي المعبر عن هذا المقام غير اللازم الذي هي
 المعبر عن اللازم ان قلت قد اعتبر العلامة في لازم الوجوه ان
 يكون الماهية متصفة به ولم يعتبر ذلك القيد في لازم الوجوه لانك
 ولا في لازم الوجوه الذي هي فلم يحسن المقابلة بين تلك الاقسام
 قلت لعل هذا القيد مراد به ايضا اذ اللازم ههنا كلف والمزوم
 فزده كما اشار اليه آنفا وكان العلامة لما حمل اللازم الذي هي
 على اللازم المعبر عن الدلالة الاتزامية لم يصح بهذا القيد لانه غير معبر
 عن اللازم ولا في ليزاني حتى المقابلة بينهما فليكون
 هو حدودا غير مسلم اذ لو كانت اسماء الكليات متصفة بان تلك
 المفردات وليس لها معان من تلك المفردات لم يكن ههنا معنى
 حتى يكتب احد هاتين الاخرى بل كان حكمها حكم الالفاظ بالنسبة الى المعاني
 اللغوية مثلا اذا سمع العارف بمعنى لفظ الجنس هذا اللفظ فم منه
 معناه وهو كل متولد على كثرين او ولا بينهم منه معنى آخر حتى يكون احدهما
 تعريف للاخر بخلاف مثل الان والحيوان الناطق فان للاث
 معنى مغاير للمعنى الحيوان الناطق يعرف العارف كما سبق في بحث
 الدلالة وهو صالح لان يعرف الحيوان الناطق ولا يحتاج في ذلك
 ان لفظ الجنس يدل على هذا المعنى حال كونه مجمولا ولفظ كل متولد هو يدل
 عليه حال كونه مفصلا فيحتق معنى ان متغايرا له احدهما
 مجمولا والاخر مفصلا لانه لا يمكن ان لفظ الجنس يدل على هذا المعنى حال
 كونه مجمولا اذ ارباب الاصطلاح وضعوا لهذا المعنى المفصل
 قبل اعلية حال كونه مفصلا كما يدل عليه كل متولد فلا فرق ولو سلم

التقار

التقار بالاجزاء والتفصيل فهو غير محل هناك او التقار بهما ههنا
 راجع الى الالتفات الى الصور لا الى الصور كما بيناه في بحث
 الدلالة والمكان هو الصور الذهنية فلم يلزم من تقارير الالتفات
 معنى واحد بعده بحيث يكون احدهما معلوما والاخر مجهولا فاجاب
 الى ان يكتب منه ثم اذا اريد بالحد ههنا ما هو قسم التوزيع اللفظي المتعمل
 في المعنى اللفظي لا الحد الذي هو قسم النظم المعرف في الكتب ويسمى
 مرادفات الالفاظ التي يتي بها معنى تلك الالفاظ فحدودا وغير
 مرادفات التي يتي بها معانيها رسوما كما ذكر في بيان معاني الكلمات
 ههنا حدودا بهذا المعنى قال الشيخ في زر ههنا الشفاء يقال حدودا
 كما هو قولهم الاسم ويعلم المعنى الذي هو مقصود بالذات في ذلك
 الكلام لا بالعرض هذا واقول ان المعنى لم يرد بلسان الكليات الخمسة
 تلك المتوحدت التي دلت عليها رسوما بل اراد بالفرع الحقيقي الكلمات
 التي يكون تمام ما هيته ما تحتها من الجزئيات كما يدل عليه قوله والاول هو
 النوع وبالجنس الكلي الداخل في ماهية افراد الذي يكون تمام المشترك
 بينهما وبين نوع آخر فانه سماه جنسا بقوله ويسمى جنسا وبالفضل
 الكلي المميز الداخل في ماهية افراد الذي لا يكون تمام المشترك
 كما يرشد اليه قوله فيكون فصلا وان من الكليات الخارج في ماهية افراد
 الخاص بجنسية واحد كما يفرج عنه قوله وكل منها ان اخص بالفراد
 حقيقة واحدة فهو الخاص وبالعرض العام الكلي الخارج عن ماهية
 افراد الغير المختصة بجنسية واحدة كما بشر به قوله والافراد العرض
 العام وكما كانت اسماء الكليات الخمسة موضوعات بان هذا المعنى
 اصطلاحا وكانت المفردات المذكورة في معرض تقاريرها خارجة عن هذه

ما ذكره في تمام جزئيات
 بينها وبين نوع آخر
 المقول من جواب ما هو
 بحسب الشركة المحضة
 ص

كما لا يخفى كانت تعاريفها المذكورة لا محالة رسوماً يتصور الاكتساب لتحقيق
 مفهومين احدهما معانيها الاصطلاحية التي ذكرناها والثاني المفهوم الذي دل عليها
 رسوماً وبظهور ذلك ذكر الكل في رسوماً ليس مستديراً بل موجهاً للتأنيده رسوماً
 لانه جنس لمعانيها الاصطلاحية بخلاف المفهوم على كثر من بانه خارج عن معانيها
 ولهذا قال المحقق في شرح الاشارات وانما جعل بين الاقوال رسوماً واحدة
 لان الحمل على الشيء امر عام من لاهية الكل يكلف غير مفهوم اياه فان الجنس
 في نفسه هو الكل الذي اختلفت الحقيقة بالاشتراك سواء عمل عليها
 او لم يعمل واما جعلها او كونه صالحاً لان يحمل فما يترتب بعد نقله وكذلك
 في البوائق **فصل** في نسبة البياض العارض للشوب في الخارج لا يتوهم
 في هذا الكلام ان الكلية عارضة لمفهوم الحيوان بالفعل في العقل كما ان البياض
 عارض للشوب بالفعل في الخارج لان المعنى بعروض الكلية في العقل كما ان
 في موضوعه بحيث يصح ان يترتب العقل منه الكلية على قبلي ما يستقل
 عن الشيء في عروض الجنسية وكان العلامة اشار الى ذلك بقوله اعتبار
فصل فلا فرق بين مفهوم الكل الطبيعي ومفهوم الجنس الطبيعي من الحيوان
 ليس مفهوم الكل الطبيعي بل هو احد ما صدقانه فغاية ما لازم من ذلك ان يصدق
 به ان المفهوم على شيء واحد لا يلزم من ذلك اتحادها الا يرى ان مفهوم
 المتعجب والفا حك يصدقان على شخص ولبس متحدين وكيف يتوهم
 اتحادها ومفهوم الكل الطبيعي بحسب الصدق اعم من مفهوم الجنس الطبيعي
 لصدقه على ما على الجنس من الكليات هذا واعلم ان الشارع في شرحه للمطالع
 حمل الحيوان في حيث هو ههنا على الحيوان لا بشرط شيء وبين على ذلك
 ابيات منها ما ذكره العلامة في حاشيته واجيبنا عنه انما قال
 لا بد من قيد الروح في الكل الطبيعي هو الحيوان لا باعتبار طبيعته

بل في حيث اذا حصل في العقل صلح ان يكون مقولاً على كثر من وقد نقل في
 في الشرح حيث قال اما الجنس الطبيعي فهو الحيوان بما هو حيوان الذي
 يصلح لان يجعل للمفهوم النسبة التي للجنس فاذا حصل في الذهن
 مقولاً صلح لان يعقل له الجنسية ولا يصلح كما تعرض متصوراً من زيد هذا
 ولا المتصور من الانسان فيكون الطبيعة الحيوانية الموجودة في
 الاعيان ينافي بهذا العارض طبيعة الانسان وطبيعة زيد
 واقول لم يرد المتأخرون بالحيوان في حيث هو ههنا الحيوان
 لا بشرط شيء بل الادوية مفهوم الحيوان بحر واعم التقييد
 بوصف الكلية فانهم قالوا اذا قلنا الحيوان مثلاً كل فهاك امور ثلاثة
 الحيوان في حيث هو كونه كلياً والمركب منها ولا شك ان مرادهم
 بالامور الثلاثة التي هناك هي موضوع تلك القضية ونحوها والمركب
 منها فيكون احد هذه الامور مفهوم الحيوان الذي هو موضوع هذه
 القضية واشاروا بقولهم في حيث هو الى تجزئه عن المحمول في صلح
 كلامهم ان الكل الطبيعي ههنا هو مفهوم الحيوان وما نقله في الشرح
 يدل على ذلك ايضاً فان مراده من الحيوان بما هو حيوان مفهوم الحيوان
 ولذلك وصفه بعروض الجنسية على الوجه الذي ذكره ولم ير تقييده
 بهذا الوصف والالتفات الى الحيوان بما هو حيوان في حيث انه الذي
 يصلح للكلية او اعتبار رتبة الذي يصلح او ما في ذلك بل
 اشار بذكر الوصف الى انه جنس في نفس الامر فان الوصف المذكور
 ليس الا ما هو جنس في نفس الامر ليعرف به تسمية بالجنس ولما اعتبر
 المتأخرون مفهوم الحيوان في مقام الحيوان كونه كلياً معلوماً

اربطها

من محل الحكم عليه فلا يحتاج جواز الذكر وصف بدل على ذلك ثم كان
الجنسية في الامور العقلية الانتزاعية لا الامور العارضة للشيء
فنفى الامر بالسواد والبياض قال الشيخ الذي يصلح لان يجعل
للمعتق النسبة التي للجنسية دون ان يقول الذي تميز بقوله
الجنسية فظروا انه لا احتياج الى تميز الروض على ان التقييد
يقضي ارتكاب امور مستبعدة كما لا يخفى على المتأمل **فصل**
لانه جزء من هذا الطيور او رداثا على هذا الدليل في شره
المطالع انه ان اردتم بقولكم الحيوان جزء هذا الطيور
انه جزء في الخارج فقولم وان اردتم انه جزء في العقل
فلازم ان الاجزاء العقلية يجب ان يكون موجودا في الخارج
افلا تختار انه جزء في العقل والجزء العقل للموجود الخارج
موجود في الخارج لا تحاده معه فانا ووجودا كما هو في نفسه
ومرج به العلامة في حواشي على شرح المطالع وما فرقه الشيخ
على تعريف الجنس الطبيعي ونقلنا عنه اننا اعني قوله فيكون
الطبيعة الحيوانية الموجودة في الاعيان بفارق بهذا العارض
طبيعة الانسان وطبيعة زيد بدل على وجودها في الخارج
ولانه ظاهر ان لا يقضي **فصل** لانه قد هو او هذا انه بعد جدا
لا ينبغي ان يلتصق بالمثل لان تعاريف الارقام الاربعة
مذكورة في الكتاب ومن البين انه لا يصدق كل واحد من التعاريف
على جزئين حقيقيين ولا على جزئي حقيقي وكل واحد منهما
جزءان الارقام الاربعة فيها ولو اعز مثل هذا النوع لربما
نومنا قال جريان بين الارقام الاربعة باسرها في كل واحد

في الارقام الخمسة لكل واحد من كل مركب منها مع انه ليس كذلك **فصل**
يصدر كل واحد منه على ما عده في الجليات بنافي كما قرره في الحواشي
ان بنة في امتناع حمل الجز في الحقيقة على الشيء ايجابا ويؤيد لاقتضاه
هناك في جواز حملته ثم قوله لزم ان يكون الجز في الحقيقة كليا وانا لزم
كسبية ان لو كان الصدق على الامور المتغيرة بالتأثير الحقيقة مطلقا
فوجباً للكسبية وليس كذلك اذ يصدق في الصوغ المفروضة بعض الكسب
هذا الشخص بعض الضاحك هذا الشخص بعض الطويل هذا الشخص
فيصدق هذا الشخص على تلك الموضوعات المتغيرة بالتأثير الحقيقة لا يلزم
منه ان يكون هذا الشخص كليا وقد سبق محبة ذلك في بيان معنى الحكم
فاجمع اليه **فصل** والموجبة الى البنية الطرفين لا يقتضي وجود
الموضوع بغيره اذ صدق الموجبة مطلقا يقتضي وجود الموضوع لان
الايجاب المحل هو الحكم بانحاء الموضوع مع المحل وهو يقتضي ذلك
لان ما لا وجود له اصلا يكون لا شيئا مضافا لا يميز له بوجه في الوجه
فلا يتصور اتحاد مع آخر قال الشيخ في منطلق الشفاء وانا اوجبت
ان يكون الموضوع في القضايا الايجابية العددية موجودا في ذات
قولنا غير عال يقتضي ذلك بل لان الايجاب يقتضي ذلك في ان يصدق
سواء كان نفس غير عاد يقع على الموضوع والمردوم اولا يقع الاعمال
الموجبة هذا واعلم ان القديما لم يفرق بين البنية المحل وبين القضية
العددية المحل والمخبرون فروا بينهما وزعموا ان صدق القضية البنية
المحل غير مقتضية لوجود الموضوع كالبنية وبنا على ذلك امور كثيرة كشأن
نقطة المتب وبين وكون نقض الاخص مطلقا اعم من نقض الاعم مطلقا

الى غير ذلك والحق ان صدقها مقتضية لوجوه الموضوع كصدق
 سائر الوجبات كما بينا من انك احتمالا وفصلنا من الاشياء
 اشتباه المتأخرين من ذلك في حوائج شرعية التجويد فاذا لا يصدق
 المذكور بما ذكره العلامة ولا يثبت تادى نقيضين
 فلا بد من الاستقانة الى امر آخر واقول سلب السلب نقيض
 وصدق سلب الشيء يحتمل ان يحمل على معنيين احدهما ان سلب
 ذلك الشيء على امر ايجابا محقق مرجع ذلك الى صدق موجبه يكون
 موضوعها هذا الامر ومجملها سلب ذلك الشيء المذكور والثاني ان
 يصدق سلب الشيء على الامر الآخر حتى كان مرجع ذلك الى صدق سالبه
 يكون موضوعها الامر الآخر ومجملها الشيء المذكور فان حمل على المعنى
 الاول كما حمله المتأخرون واوهمي انه يجب صدق سلب كل واحد
 من المتأخرين على كل ما يصدق عليه الآخر ايجابا فلا يكاد يتم اذ
 لا يلزم من متى في المتأخرين صدق سلبها على شيء ايجابا
 وان حمل على المعنى الثاني وحكم بان المتأخرين قسم احدهما ان
 يكونا سلب شيئين يصدق سلب كل واحد من هذين الشيئين
 على كل ما يصدق عليه سلب الآخر وان كان يكونا غيرهما ويصدق
 كل واحد منهما على كل ما يصدق عليه الآخر ايجابا يتم تلك لا يتوقف
 المنع المذكور اذ يصير حاصل الكلام انه يجب ان يكون سلب
 المتأخرين متينين بان يصدق سلب كل منهما على كل ما
 يصدق عنه سلب الآخر فيصدق اثباته على ذلك البعض
 لا امتناع ارتفاع النقيضين فيلزم صدق احد المتأخرين

بدون ذلك

بدون الاخر حذف ولا حال لورود المنع المذكور على هذا التقدير كما لا يخفى
 فان قلت المتكلم لصدق السلب بهذا المعنى ان يستعمل فيه
 لفظه عن لفظه على فلم يستعمل المص لفظه على قلت التاويان
 قسما كما ذكرناهما وناسب في القسم الاول استعمال لفظه عن وفي الثاني
 استعمال لفظه على كما استعملناهما ولما جمع المقتضين في عبارة واحد
 غلب القسم الثاني على الاول واستعمل لفظه على ايجابا بغير السلب على السلب
 وهو **والخلاص** ما مر اشارت الى ما ذكره في نقيض المتأخرين
 من انه يؤخذ النقيض موجبه سالبه الطرفين وان الموجبه السالبة
 الطرفين لا يقتضيه وجوه الموضوع وقينه مأمرا فنظام ان صدقها مقتضية
 لوجوه الموضوع ايضا والخلص ان يؤخذ صدق السلب بالمعنى
 الثاني حتى كان الاخر والاخص المطلق ان سلب شيئين يصدق
 سلب احدهما على كل ما يصدق عنه سلب الآخر وعن بعض ما لا يصدق
 عنه سلب الآخر ايضا او غيرهما ويصدق احدهما على كل ما يصدق
 عليه الاخر وعلى ما لا يصدق عليه ايضا ويصير حاصل الاستدلال
 هكذا يصدق سلب الاخص على كل ما يصدق عنه سلب الاخر
 والاخص اشبهت الاخص على بعض ما يصدق عنه سلب الاخص
 على بعض ما لا يصدق عنه سلب الاخر ايضا للوجوه المذكورة والشرح
 فيكون سلب الاخص عام ولم يتوجه المنع المذكور لان سلب الاخص
 على شيء واثباته له متناقضا فلو لم يصدق احدهما وجب ان يصدق
 الاخر قطعاً **والجواب** وقد مر قد عرفت ما في هذا الدفع غير مرة
 بل الدفع ان يؤخذ عكس نقيض الموجبه قضية حاكمة بسلب موضوع
 الاصل على سلب عنه محولة لا قضية حاكمة بثبوت سلب موضوع الاصل

عما ثبت له سلب محموله ونقصه ان شاء الله تعالى في موضع لا يتوجه عليه
 المنع المذكور فتأمل **قوله** وهو تعريف وتبريد للمعنى لا عينه ان اراد انه
 تعريف صناعي لم اذ قد سبق ان الالفاظ التي نقلت عن معانيها الاصطلاحية
 الى معان اخرى منقولة الى معان العبارات التي فترت بها وقدمت الشارح
 بان يسرها معان غير تلك المعاني فلا يكون هناك الالاف في واحد فكيف يتحقق
 الاكتساب وان اراد انه تعريف لفظي فلم يكن لا ينافي ذلك كونه البنية المذكور
 مصادرة على المطالب تحقيق ذلك **قوله** فيلزم تعريف الشيء بنفسه
 وبعضها ينفه مع اننا لم نعرف الشيء بنفسه وبمضايعة اذ ان المذكور تعريفنا
 صناعيا للجزء الاضافي لا تعريفنا لفظيا وقد مر غير مرة ان امثال ذلك تعريف
 لفظي **قوله** والجزء الحقيقي من هذا المعنى يصدق على الواجب كما لا يخفى
 غير سم اذ على تقدير حصول شخص الواجب يقال في الذهن لا يجب
 ان يتعلق به الادراك الحس بل الظان يكون موقفا بادر اك يترجى لغيره
 فلا يكون موضوعا للجزئية كما عرفت من ان شرط عروض الجزئية والمنع من كون
 الشك هو الادراك الحس فتأمل **قوله** احتراز عن الصنف في بحث
 اذ الصنف غير داخل في الماهية لان الماد بالماهية هو جواب ماهو
 كما مر به المحقق في متن التجريد والصنف لا يقع في جواب ماهو فلا يصدق
 عليه الماهية ولا يدخل فيها فلا يحتاج الى قيد يخرجها كما ان الاشخاص
 لا يمكن داخل في الماهية حيث لا يقع في جواب ماهو لا يحتاج الى زيادة
 قيد يخرجها واقول معنى القول الاول بهذا ان يقال في جواب ماهو اولاً وبالذات
 بان يكون شئ الجواب لاننا وبالعرض بان يقال في ضمن الجواب احتراز بذلك
 عن ماهية التي يقال عليها وعلى غير الجنس في جواب ماهو ثانياً وبالعرض فاننا ليس نوماً اضافياً

من حيث يقال عليها وعلى غير الجنس في جواب ماهو ثانياً وبالعرض اننا يقال
 له النوع الاضافي من حيث يقال عليها وعلى غير الجنس في جواب ماهو اولاً وبالذات
 مثلاً اذا قيل مالان والفرس يقال في الجواب الحيوان فقد يقال الحيوان
 في الجواب اولاً وبالذات والجسم ثانياً وبالعرض لان معنى لفظ الحيوان
 اصطلاحاً كما نقلنا في الشرح في الحواشي السابعة هو الجسم
 ذو النفس الحسنة فيكون الجسم مقولاً في الجواب في ضمن
 قول الحيوان وكما ان الجسم ليس جنساً للذات من حيث يقال
 على الان والفرس وعلى غيره في جواب ماهو ثانياً وبالعرض كما في المثال المذكور
 لان النصول البعيدة يقال على الماهية وعلى غير ما في جواب ماهو ثانياً وبالعرض
 ولا يكون اجناساً بل انما يكون جنساً للذات من حيث يقال عليه وعلى غيره
 الجسم في جواب ماهو اولاً وبالذات كما اذا سئل عن الان ليس نوماً اضافياً
 للجسم من حيث يقال عليه الجسم في ضمن الحيوان ثانياً وبالعرض بل انما
 يكون نوماً اضافياً من حيث يقال عليه وعلى غيره الجسم اولاً وبالذات
 كما في المثال السابعة اذ لم يقع الجسم في جواب السؤال عن الان
 وغير غيره اولاً وبالذات لم يكن جنساً له ولم يكن الان نوماً اضافياً
 بالنسبة اليه فان قلت فليكن هذا يقتضي ان يتراد في تعريف الجنس
 قيد الاول لا يلائم مقتضى بالصورة المذكورة فقلت لما كان المذكور
 من تعريف الجنس لفظ المقول في جواب ماهو وهذا المقول في جواب ماهو لا يطلق
 عليه المقول في جواب ماهو اصطلاحاً كما يشهد قوله الله عز وجل المقول
 في جواب ماهو ان كان مذكوراً بالمطابقة يسمى واقعاً في طريق ماهو وان كان
 مذكوراً بالنقص يسمى داخل في جواب ماهو لا يخرج الزيادة قيد لا يخرج

الجنس

الى ان يعلق

جزء المقول عنه ولا غير صيغة المقول في تعريف النوع الى ما يقال ولم يظهر ان الجزء
لا يطلق عليه انه يقال في الجواب زاد هذا القيد **قوله** وبما
النوع الا انما هو اقوال معنى الامة علم ما عرفت انما انها اجواب ما هو
فما صلا كلام المصراع الى ما ذكره العلامة غلظه تدرك التعرّف بالكلية لان جواب
ما هو لا يكون الا كليا وذكر قيد الاوليه لما عرفت وقدر الكلام على زيادة لفظ الكل
قوله فتعين ان يكون النوفان تمام الماهية المشتركة ثم اذا لم يكن من ابطال
كون النوفان نوعا حقيقيا ان يكون جنسا وانما يلزم ذلك ان لو حصل المفهوم الا
يكون فوق آخر في الجنس النوع حتى اذا بطل كونه نوعا يتعين ان يكون جنسا
وليس كذلك وكذا الخط الذي اشار اليه بقوله وان كان الا ان تمام الماهية
المختص لم يكن الحيوان الاتمام المشتركة ثم والسند ما مر نظرا ان قولنا
والا لان النوع الحقيقي جنسا غير سديد والا اول ان يقال وانما يمكن النوع الحقيقي
نوعا حقيقيا **قوله** حتى الشئ في الشئ قار الشئ في منطق الشئ
لفظة النوع الحقيقي تتبادر عند المنطقيين معنيين احدهما اعم والاخر اخص
فاما المعنى الاعم فهو الذي يوردونه مضاهيا للجنس ويجدون به ان المراتب
تحت جنس او الذي يقال عليه وعلى غيره الجنس بالذات وما يجرى هذا
المرتب واما المعنى الخاص فهو الذي ربما استعمل باعتبار ما نوع الانواع
وهو ان ذلك يدل على ماهية مشتركة بلزومات لا يختلف باسور ذاتية فلهذا
يقال ان النوع بالمعنى الاول اذ لا يجرى في الوجود من وقوعه تحت الجنس هذا الكلام
وهو صحيح في ان النوع الحقيقي لا يوجد الا واقعا تحت جنس فاما لم يتحقق
وجوب نوع لا يكون تحت جنس لم يثبت وجود الحقيقي بدون الاضاف
لان النسب بين المفهوم انما يفتقر بحسب ما هو الواقع في نفس الامر والامور

لانها مية لا يجوز انما عليها

المذكور

المذكور في الكتاب لا يدرك علم ذلك اما العقل والنفس فلا نهما مركبتان
من جنس وفصل عند الشيخ وان كانا بسيطين في الخارج واما النقطة والوجه
فلهذا هو ما تحت الكيف على ما قرر الشيخ في تعريف الكيف عليه **قوله** ومع هذا
القيد لا تنقض اقوال بدعي هذا القيد لا ينتقض التعريف المذكور بشرط الصور
اذا المراد بتصور الشئ كما مر به الشرح فتصوره بكنه الحقيقة وتصوره المعروف
لا يستلزم تصور معرفة بكنه الحقيقة ضرورة ان تصور الانثى مثلا لا يستلزم
تصور الحيوان الناطق بالكنه وكذا تصور الماهيات لا يستلزم تصور
لوازنها البينة المتعبر عن الدلالة الاتزامية بكنه الحقايق بل كنه حقايقها
لا يعلم الا من اجناسها وفصولها فان قلت يحتمل ان يكون بعض الموقوفات
بحيث يلزم من تصور تصور معرفة بكنه الحقيقة وان يكون بعض الماهيات
بحيث يلزم من تصورها تصور لوازنها البينة بكنه الحقيقة فينتقض
التعريف بها قلت لا ينتقض التعريف بالا حقا (وانما ينتقض بالامور
المحققة فاما لم يتحقق شرط من هذين الامرين لا ينتقض التعريف به فظن ان
هذا القيد غير محتاج اليه هنا فخرجنا الى هذا القيد عبارة المطالع فتأمل
قوله بل امتياز هو اقوال كيفية هذا الامتياز انه لما وصف الموقوف
المعلوم به بوجه بمعرفة وقيل مثلا الجسم المتخيز بالذات علمه هذا علامة
الموقف لكونها متساوية في الموقوف بالتعريف عند العارف
كما يتميز ذو العلامة بالعلامة عند العارف بعلامة فان قلت غاية ما يحصل
من التعريف ان يعلم علامة الموقف ولا يلزم من العلم بعلامة الشئ ان يعلم
ذلك الشئ بالعلامة فانما قد نعرف علامة الالف ولا نعلم الالف بانها مالم
نصادفها ولم يميزه بالعلامة المذكورة فقلت اذا كنا نعرفنا الذات المحققة
الى للموقف وعرفنا في التعريف علامة يتميز تلك الذات بهذه العلامة

ونفكر بها ويكون حكمنا حكم العارف بعلامة الالف حين مصادفة اياه وتبين له
 بالعلامة فيكون التعريف حقيقيا بحسب الذات واذا كنا لم نعرف ذات الحقيقة
 وعرفنا من التعريف علامة لا نفهم بهن العلامة شيئا ويكون حكمنا حكم العارف
 بعلامة الالف حين علم مصادفة اياه فيكون التعريف مجازيا بحسب الاسم
 ثم اذا اتفق ان نعرف ذات ونزها من العلامة انقلب التعريف الاسمي
 تعريفيا حقيقيا فان قلت لا ثم انا اذا لم نعرف ذات الحقيقة وعرفنا من التعريف
 علامة لا نعرف شيئا من العلامة ولم لا يجوز ان يعرف ما حصل في العقل
 في العقل ما قلنا ما حصل في العقل في العقل ليس متصفا بما يعرف به في
 الاغلب عزرة ان ما حصل مثلاً في الجسم في العقل ليس طويلاً عريضاً غليظاً
 ولا متجهاً بالذات في العقل واذا لم يكن متصفاً بما يعرف به لم يكن ذلك
 علامة فلا يتصور ان يميزه وتقلبه بتلك العلامة فان اتفق ان كان ما حصل
 في العقل متصفاً بما تعرف به فيه كان ذلك ذات الحقيقة وفي
 تمكن من ان يميزها ونفكر بها من العلامة فان قلت في جملة ما عدا العرف
 امور ساوية له ولا يميز العرف عنها بالتعريف لا شراك التعريف بينها
 وبين العرف فلا يصح قول المصنف امتيازها عن جميع ما عداه قلت التعريف
 علامة لذات العرف لا للصورة العقلية اذ لم يكن ذاتها كالمسوق انما
 في عظم تميز ذات العرف عن جميع ما عداها والامور المسوقة للعرف متحدة
 مع الذات الا ترى ان ذات الالف والنطق والفاكك بالمتقابلة
 او واحد وان اختلفت صورها العقلية فان قلت اذا كان التعريف علامة
 لذات العرف كان التعريف لذاته وبفردته لا مفهومه قلت مفهومه حال حقيقة
 عين ذاته والتميز علامة حاصلة له وحال حقيقة فلذلك يكون علامة لذاته
 ثم اذا

ثم اذا كان مفهومه تحققات متعددة يكون له في ذوات كبره كل واحد منها احد
 افراد العلامة المذكورة لا يختص بواحد منها بل يشترك بينها فلا يكون تعريفها
 لبعضها بل يكون تعريفها لما هو عين كل واحد منها واما العلامة المذكورة في مفهوم
 العرف واذا لم يكن لمفهومه الا تحقق واحد له فرد واحد والعلامة المذكورة
 تعريف له في حيث انه مفهوم العرف الموكب بها لا في حيث انه فرد
 الاخص بها فيكون التعريف لمفهوم العرف لا للفرد فتأمل فان قلت وصف
 العرف بالتعريف على ما ذكرتم انما يكون اذا ركب تركيباً وصفاً كالمثال المذكور
 ولم لا يجوز ان يركباً بنحو آخر فقلت تركيب العرف مع تعريفه تركيب
 تقييدي ونسفي وكذا تركيب الجنس مع الفصل والخاصة في التعريف
 فالربط في منطق الشفاء والقول قد يركب على سبيل تركيب الوصف
 في الحدود والرسوم بان ياتي بعضها متبين ببعض وهو الذي يصلح ان ياتي
 بين اجزائها لفظ الذي كقولنا الحيوان الناطق الميت فانه يصلح ان ياتي
 فيه الحيوان الذي هو الناطق الذي هو الميت وقد يركب على اتحاد
 اخرى **فصل** وبسبب هذا قال صاحب البصائر اعلم ان القول
 الشارح اي المفيد للتصور منه ما يسمي حداً ومنه ما يسمي سماً ومنه ما هو
 شائع بمعنى الاسم في حيث اللغة فقط والخطب فيه سيرة فان طالبه
 يقنع بتبديل اللفظ بلفظ اعرف عنه منه كتبديل الالف بالباء
 والبيت بالاسد اما الحدود والرسم فيجب الاعتناء ببيانها
 لانها مقصودا من المقالة فان قلت ان كان معنى اللفظ مقصوداً
 لطالب شائع معنى الاسم لم يكن شائع معنى الاسم مفيد للتصور وفهم
 صاحب البصائر ومنه وان لم يكن مقصوداً لم يقنع بتبديل اللفظ ضرورة
 انه طالب لتصور معناه فقلت المراد بافاة الصورة بهنا تحصيل الصورة
 التصويرية في المدركة في الباطن ان لا يكون الصورة حاصلة في المدركة ويكون مخروطة

من حيث اللفظ

بحيث اذا بدل اللفظ بلفظ اعرف منه يحصل فيها تيقن من مثل من الصورة
 بتبديل اللفظ ثم لما هو شائع معنى الاسم ما يطلع عليه المدحجاء كما صرح الشيخ
 فهو الحد الذي عرفه فربما ان الشفاء بانه قول يشرح الاسم وبهم المعنى
 المقصود بالذات من ذلك الاسم لا بالعرض والحد يشرح الاسم تحصيل معناه
 من المبركة وتفهيمه كما يشرب قول الشيخ وبهم المعنى المقصود بالذات في
 ذلك الاسم كما نوه اذ لو كان المراد ذلك لما يقع طالب شائع معنى الاسم
 بتبديل اللفظ بالبشر واللبث بالاسد ولما صرح الحكم بتقديم مطلب
 فالاسمية على سائر المطالب ضرورة ان تصور معنى الاسم مقدم على سائر
 المطالب لا العلم بتفصيل لكنهم حكموا بتقديم علمها كما صرح به الشيخ
 فربما ان الشفاء ونص عليه صاحب البصائر ايضاً ويعلم انه اعتبار
 القول من تعريف الحد الاسم ان شائع معنى الاسم اذا لم يكن مركباً
 لا يطلع عليه الحد الاسم هذا واعلم ان الفرق بين الحد الاسم
 المذكور وبين الحد الحقيقي انما هو من وجوه منها ان الحد الاسم مطلب للاسمية
 الطالبة بمعنى الاسم ومناوه تصور نفس هذا المعنى والحد الحقيقي مطلب
 ما الحقيقة الطالبة لحقيقة الذات ومناوه تصور حقيقة الذات المعلوم
 الحقيقي سواء كان حقيقة حقيقة المعنى المذكور او لم يكن كذلك الامر الذي
 ينسب اليه الجسم بلفظة من ويحيط به ويستقل الجسم عنه السطح الباطن
 للجسم الحاوي اي ليس للسطح الظاهر من الخوى فان السطح المذكور حقيقة
 الذات الموجود في الامر المذكور لا حقيقة معاني الالفاظ التي ذكرت
 ومنها انه يبرز القول الذي هو الحد انما الحقيقي مخوف من الوجوه
 وحد في رابط الجامعة كما في حقيقة واحدة او بيت واحد ووجه آخر
 بشعرك التركيب الفصل مع الجنس اذ معنى الحيوان الناطق مثلاً الحيوان
 الذي بعينه الناطق فيكونان لا محالة املاً واحداً بخلاف القول الذي

لا تفصيل مدلول الاسم

هو الحد الاسم فان تركيبه قد يكون شائعاً لا يبرز من النسخة التي في الوجود المذكورين
 ومنها ان الحد الحقيقي اشارة الواحد طبيعي من وجوده في العين وفي الذهن كما صرح به
 الشيخ فربما ان الشفاء وهو ذات المعرفة المعلوم الحقيقي بخلاف الحد الاسم
 فانه قد لا يكون لمعرف ذات واحدة طبيعية كالان الظاهر فان قلت اذا حد
 تحديداً حقيقياً ما لا يكون في حالة التحقيق ذاتاً واحدة طبيعية بل ان لا يكون
 في حد الحقيقي اشارة الواحد طبيعي فقلت ما لا يكون حال التحقيق ذاتاً واحدة
 طبيعية لا يكون له حد واحد حقيقي اذ قد اشترط ان يكون للحد واحد بالحد الحقيقي
 فرد تحقق معلوم التحقيق وهو ذاته الواحد الطبيعية وتفصيل الكلام ان
 ما يصلح للتحديد ان كان حال التحقيق ذاتاً واحدة على البقن كالشمس
 او على سبيل البدر كالان في حد واحد حقيقياً وان لم يكن حال التحقيق
 ذاتاً واحدة طبيعية بل يكون الكثرة ذات واحدة طبيعية بحيث يحسبها
 كالان الظاهر فانه حال التحقيق يكون الانسان ذاتاً واحدة طبيعية
 والظاهر ذاتاً واحدة طبيعية اخرى فيحد الان في حد واحد حقيقياً والظاهر فيحد
 واحد حقيقياً آخر وان لم يكن له تحقق اصلاً لا يحد حداً حقيقياً قطاً ومنها
 ان الحد الحقيقي تركيباً من امرين بل اياهما فيذكر اخصاً جزاءها
 ليزيل الابهام الذي في البعض الآخر لالان يضم الى الآخر حتى يكون مجموعهما
 حاصل من التركيب كما في قولك السكجيين خل وعسل يناد ذلك ان الجنس
 امرين اذ الجسم مثلان حيث انه جوهر قابل للابعد والثلثة المثانة
 على زوايا قوائم مما هو في الحقيقة لا يدخل فيه امر آخر وان انضم اليه امر آخر
 يكون خارجاً عنه لا حقا به لا يصح حمله على الان فزوجه ان الان
 ليس بما لا يدخل فيه امر آخر فلا يكون جنساً بل هو مادة له بهذا الاعتبار

ومن حيث انه جوهر قابل للابعاد المذكورة يجوز ان يدخل فيه امر
 آخر او امور اخرى فهو جنس للثلاث ويصح حمل عليه فانه جوهر قابل للتباعد
 المذكورة بحيث يجوز ان يدخل فيه امور اخرى ولكان الجنس متفلا عما كثر في
 مختلفين بالحقيقة من حوله ما هو كان لا محالة ذاتيات واما ما هو معلوم
 ان الذات العام لا يتحقق الا ان يكون اما معينا يدخل فيه خصوصية متما
 الله فاذا ذكر الجنس في الامة يشبه على الالب مع تلك الخصوصية فيذكر الفصل
 لتعيين تلك الخصوصية وانما الالهام مثلا اذا قيل في الامة الانثى
 الحيوان تردد الالب مع قرانه اي حيوان هو هل هو الحيوان الذي ذكر
 فيه النطق او الحيوان الذي يدخل فيه الصهيل او الحيوان الذي
 يدخل فيه النهي لا غير ذلك علامته بان الحيوان لا يكون الا دخلا
 فيه احد هذه الامور وانما ذكر الناطق علم انه الحيوان الذي يدخل فيه النطق
 وزال هذا التردد والابهام فذكر الناطق لتعيين احد هذه الاقسام لا لان
 ينضم اليه حتى يحصل بينهما ثالث بخلاف الامة لا يلزم منه ذلك فان
 قلت ان انتم ان يجمع في الامة الاسم جميع الامور المذكورة فما الفرق
 بينه وبين الحد الحقيقي قلت اذا اجتمع فيه تلك الامور بملها
 حتى يلبس حقيقة الذات المعلومة التحقق للمعرفة كان ذلك حدا
 حقيقيا ايضا ويكون تغايرها من بين المادة بحسب الاعتبار وانما اطلقنا
 الكلام في هذا المقام لانه من زوال الاقدام للافهام فتدبر كره على بصيرة
 فالحال انما يتركب من شيئين يقتضي جزئية كل منهما للمركب
 منها والجزء لا يحمل على كل اذ لا يصدق ان الشيء الذي تركب منه
 ومن غيره هو المركب منه ومن غيره والا كان الشيء داخلا في ذلك الشيء

وبما اصر

وغيره اخل فيه والجنس والفصل نحو لان على النوع فيلزم من الثاني مساوية
 النوع مع جنس وانتم شرطتم مساوات الموقوف للمعرف في الفصل والمقاب
 ان التركيب انما هو مختلفة ومن جعلها التركيب بعينه هو الاخر ولا يخفى
 ان اجزاء مثل هذا المركب متحدة بحسب الوجوه متغايرة بحسب الاعتبار
 الذي فيكون دخول ذلك الشيء في الشيء المذكور من الوجوه وعلم
 دخوله فيه من اعتبار الذهن ولا محذور من ذلك ويصح حمل بعضها
 على بعض آخر وعلى المجموع المركب منها ايضا لتحقيق شرط الحمل والتغاير
 بحسب الاختلاف في الوجوه وتركيب الجنس مع الفصل على هذا النحو
 على ما مر غيره قال الشيخ في الكليات الشفاء الاشياء التي
 فيها اتحاد على اصناف احدها ان يكون كاتحاد المادة والصورة فيكون
 المادة شيئا لا وجوه له بانفراد ذاته بوجه وانما يصير بالفعل بصورة
 على ان يكون الصورة اما خالصة عن ليس احدهما الاخر ويكون المجموع كل
 ولا واحدا منهما والآن اتحادا شيئا يكون كل واحد منهما في نفسه مستغنيا
 عن الآخر في القوام الا انها يتحدان فيحصل منهما شيء واحد اما بالتركيب
 واما بالاستحالة والامتزاج ومنها اتحادا شيئا وبعضها لا يقوم بالفعل
 فيقوم الذكر لا يقوم بالفعل بالذي يقوم بالفعل ويجمع في ذلك
 جملة متحدة مثل اتحاد الجسم والبياس ومنه الاقسام كلها
 لا يكون المتحدات فيها بعضها بعضا ولا جعلها اجزائها ولا يحمل البنية
 شيء منها على الاخر حمل التماثل ومنها اتحاد شيء بشيء وهو وقوع
 هذا الشيء فيهما ان يكون ذلك الشيء لا ان ينضم اليه فان الذين
 قد يعقل معنى يجوز ان يكون ذلك المعنى نفسه اشياء كثيرة

كل واحد منها ذلك المعنى في الوجود ينضم اليه معنى آخر في حيث اليقين
والاهاام لا في الوجود مثل المقدار فانه معنى يجوز ان يكون هو الخط والسطح
والعمق لا ان يقارنه شيء فيكون مجموعها الخط والسطح والعمق بل ان
يكون نفس الخط ذلك او نفس السطح ذلك وذلك لان معنى المقدار
يؤثر لا يحتمل مثلا المساواة غير شروط فيه ان يكون هذا المعنى فقط
فان مثل هذا لا يكون الشيء القابل للمساواة في نفسه اى شيء كان بعد
ان يكون وجوده لذاته هذا الوجود اى يكون محمولا عليه لذاته كذا سواء
كان في بعد او بعدين او ثلثة فهذا المعنى في الوجود لا يكون الا احدا
هذه لكن الذي خلق له حيث يعقل وجودا موزنا ثم ان الذين
اذا اضاف اليه الزيادة لم يصف الزيادة على انها معنى خارج لا هو
بشيء القابل للمساواة حتى يكون ذلك قابلا للمساواة في حد نفسه
وهذا شيء آخر مضافا اليه خارجا عنه ذلك بل يكون ذلك محصلا
لقوله للمساواة انه في بعد واحد فقط او في اكثر منه فيكون القابل
للمساواة في بعد واحد في هذا الشيء هو نفس القابل للمساواة حتى يجوز
لك ان تقول ان هذا القابل للمساواة هو هذا الذي هو ذو بعد واحد
والعكس فلا يكون هذا في الاشياء التي متشعبة وهي وان كانت كثيرة
مالا شك فيها في كثرة ليست في الجزية التي تكون في الاجزاء بل كثيرة
يكون في جهة اخرى محصل وامر محصل فالامر المحصل في نفسه يجوز ان يعتبر
من حيث هو غير محصل عند الذين فيكون هناك غير لكن اذا صار
محصلا لم يكن ذلك شيئا آخر الا بالاعتبار المذكور الذي في ذلك
للعقل وحده فان التحصيل ليس بغيره بل حقيقة فكل هذا يجب ان يعقل

من حيث ما علمت بل لا بد من
غير ذلك حتى يجوز ان يكون
معهم

التوحيد الذي في الجنس والفصل هذا الكلام وهو محقق لما ذكرناه ثم
تتبع الحد التام علم ما ذكره يتناول المركب في الجنس والفصل التوسيع
سواء قدم الجنس فيه او اخر وذكر المحقق في شرحه للاشارات ان الحد
لا يتم بجميع المقدمات بل يجب مع ذلك ان يرتب فيقدم اجزاء
ثم يتبع بالفصل ليحصل صورة مطلقة لا يحدود ويختل ذلك مع
صاحب البصائر ايضا اقول في هذا التعليل بحث لانه انما يتم
اذا كان الجنس مقدما على الفصل في محذوره بحسب الوجود
حتى اذا لم يقدم عليه في الحد لم يكن الحد مطابقا وليس كذلك بل هذا
بحسب القصور شيء واحد والركيب منها باختلاف العقل كما
يشعر به ما نقلناه في الشيخ اتفاقا فان قلت لعل المادة تنقسم للجنس
علم الفصل في المحدود تقدم المادة التي هي مبداء الجنس على الصورة
التي هي مبداء الفصل فيه قلت قد لا يكون المركب في الجنس
والفصل في الذين مركبا من المادة والصورة في الوجود بل يكون
بسيطاً فيهما كما حق في موضوعه واذا كان مركبا منهما فتقدم المادة
على الصورة غير مسلم بل الصورة متقدمة عليها لانها شريكه لعل المادة
كما بين في موضوعه **وقال** ويجب الاحتراز عن تعريف الشيء
بما ياب ويه اقول في التعريفات الاسمية يجب الاحتراز عن تعريف
الشيء بما ياب ويه في المعرفة والجهالة وفي تعريفه بالاعلم الابه
ولم يعلم معنى الاسم واما في التعريفات الحقيقية التي فيها الكلام
وهي مقصورة في هذا المقالة فذلك غير ظ لان المعرفة فيها معلوم
بوجه ويكون المتخصص من التعريف ان يعلم بوجه آخر فلم لا يجوز ان يكون

التعريف مساويا للمعرف في المعرفة والجهالة او يكون بحيث لا يعلم الا به
ويكون معرفة المعرفة بالوجه المقدم كافيا في معرفته ويصير التعريف معلوما
بحصول العلم به وفي المعرفة والجهالة في الصورة الاولى وبحصول العلم
بما لا يعلم الا به في الصورة الثانية واذا صار التعريف معلوما يصير المكون معلوما
بالوجه المطلوب ولا بد لتعريف ذلك من دليل ~~موجود~~ فكانه نية التعريف جعل
من نية التعريف لا يناسب ذكره في عنوان المقدمة كما لا يخفى فالاول ان يجعل قوله
واقفها الاولى عطف على تعريف القضية كالفعل العلامة بل يجعل عطفها
على القضية حتى يكون المقدمة متوقفا على تعريف اقفاها ويجعل التقييم درجته
في تعريف الاقسام وذلك لانه كما يناسب ان يذكر تعريف القضية هنا
بناء على انه في المبادىء التصورية لبعض مسائل هذا المقالة كذلك يناسب ان يذكر
تعريف اقفاها الاولى لذلك ~~فولدت~~ فانك اذا قلت الشمس طالعة
واوقعت النسبة بين طرفي لم يتصور ربط بين الطرفين بصير حكما عليه او به
فيسلم اذ يصدق عليه ان شئ فرضت اما ايجابا او سلبا والابلز
ارتفاع النقيضين مثلا اذا لم يصدق عليه الالف ولا يصدق سلب الالف منه
بلزم خلو الواقع عن النقيضين وانتهج وايضا يصدق الشمس طالعة محتملة
للصدق والكذب وصدق ذلك يقتضي ان يكون المحكوم عليه معتبرا في الحكم
كما لا يخفى وكذا ان شئ فرضت يصدق محله عليه اما ايجابا او سلبا
والابلز ارتفاع النقيضين وايضا يصدق بعض ما يحتمل الصدق والكذب
الشمس طالعة وصدق يقتضي ان يكون المحكوم به معتبرا في الحكم نعم اذا جعل
ما اعتبر فيه الحكم حكما عليه او محكوما به يكون معلوما بحيث يمكن ان يوضع
موضوعه من ذلك لا يستلزم خلقه عن الحكم فالاول ان ينسب على طرفي

الزائد

الشرطية عن الحكم بخلوها عن احتمال الصدق والكذب اللازم للحكم كما اشار اليه
الشيخ في منطق الشفاء وصرح به صاحب البصائر بقوله ودليل فوجها
عن كونها قضية زوال الصدق والكذب عنها فان قلت انما يلزم ارتفاع
النقيضين اذا امكن ان يتصور النسبة بين ما اعتبر فيه الحكم وغيره ولا يصدق
ايجابا ولا سلبا لكن لا يمكن ان يتصور النسبة بينهما قلت لا يجوز مسلم فان النسبة
التي يتصور بين الموضوع والمحمول حتى يتعلق بها الايجاب والسلب علم ما عرفت
هر كونه احد الشئيين هو الاخر ومن البين انه يمكن ان يتصور تلك النسبة
بين ما اعتبر فيه الحكم وغيره ~~فولدت~~ اذ لا يمكن ان يتفاد من المفردات
بلا ملاحظة المحكوم عليه وبه والنسبة على التفضيل غير مسلم ولم لا يجوز ان
يوضع لفظ مفرد كالف بازاء معنى فذلك ان كانت الشمس طالعة بهذا
الترتيب والتفصيل حتى كان الف مرادفا لهذا القول فاذن يستفيد العارف
بوضع هذا المعنى المترتب المفصل هذا المعنى المترتب المفصل منه كاستفيد
العارف بوضع الكلمة عند الحاجة بازاء لفظ وضع لمعنى مفرد بهذا الترتيب
والتفصيل ذلك المعنى المترتب المفصل منها لا بد لتعريف ذلك من دليل ~~موجود~~
فان قلت المراد بالنسبة او اقوال بمعنى هذا السؤال على ان يكون مورد
الايجاب والسلب اعني ما يتعلق به الالفاظ والاعتقاد او لا
وبالذات هو النسبة التي بين بين ويكون الحكم بوقوع تلك النسبة او لا
وتوقعها حتى يكون النسبة بين بين ووقع تلك النسبة او لا وتوقعها
كلاهما من اجزاء القضية فيكون هناك اربعة معلومات وقد عرفت
في اوائل المطالب ان لا يفسر كذلك بل مورد لما هو مجموع الثلاثة حال
كون النسبة رابطة بين طرفيها فيتم القضية المحلية باجزاء الثلاثة من
الموضوع والمحمول والنسبة التي بينهما وتعلق بكل من تلك الثلاثة

علم تصوري وبجوهها من الحالة المدلولة علم تصديق فهذه الآ
الثلاثة من حيث يتعلق بها تلك العلوم الاربعة هي القضية المحلية
قال الشيخ من منطق الشفاء واما الذي يجب بحسب الامر
نفسه فهو ان القضية المحلية يتم بامور ثلاثة فانها يتم بمعنى الموضوع
ومعنى المحمول ونسبة بينهما وليس اجتماع المعاني في الذهن هو كما
موسومة ونحوه فيه بل يحتاج الى ان يكون الذهن يعتقد مع ذلك
النسبة التي بين المعنيين بايجاب او سلب فاللفظ ايضا
اذا ارد ان يجازي به ما في الضمير يجب ان يتضمن دلالات ثلث
دلالة على المعنى المذكور للموضوع واخرى على المعنى الذي للمحمول
وثالثة على العلاقة والارتباط التي بينهما فان قلت ما نقلت
من الشيخ يدل على ان الاعتقاد وهو الاذعان يتعلق بالنسبة
ولا يصح ان يتعلق بنفسها فاذا كان يكون متعلقا بوقوعها او لا
وقوعها كما قرره الشيخ للجمهور الثلثة كما قرره قلت النسبة التي
بين المعنيين هو كون هذا اذاك والمادة باعتقادها ايجابا او سلبا
ان يعتقد كون هذا اذاك او سلب كون هذا اذاك بان يحكم ويؤمن
بانه هو وليس هو قال صاحب البصائر انما صارت اصناف
القضايا ثلثة لان الحكم اما ان يكون بنسبة من ادواها هو وقوع الفرد
المشكك بانه هو وليس هو وبالجمله الحكم بان معنى جمول علم محض او
ليس محولا عليه فهذا هو الجملي ولا شك ان الاعتقاد على مقتضى
هذا التوجيه متعلق بجموع الثلثة او لا وبالذات حال كون النسبة
رابطه بين طرفيها ولا يقتضي اضافتها الى النسبة ان يتعلق بوقوعها
او لا وقعها او لا وبالذات ~~فصل~~ ووقوعها او لا ووقوعها

الذكر

الذي هو الايجابي والسلب ثقل ان يح اراد بالاجاب والسلب ههنا
الموجب والسلب فانها على ما ذهب اليه وقوع النسبة او لا ووقوعها
لا الحكم ان على ما هو المتعارف قال الشيخ من منطق الشفاء ان حقيقة
الاجاب هو الحكم به في المحمول للموضوع وقال صاحب البصائر الاجاب
في المحمل هو الحكم بوجوبه شيء على شيء ان النسبة اليه يقال هو
ما جعله نسبا والسلب هو الحكم بلا وجود شيء على شيء ~~فصل~~
لتوقفها على الحكم عليه وبه فيه بحث اذ لا يلزم من توقف معنى على شئ
ان يكون اللفظ الدال عليه اداة والآلة ان لفظه الابوي في قولك ابي
زيد اداة فانها دالة على معنى يتوقف على شئين كما لا يخفى فالاول
ان يستدل على كون الرابطة اداة بما استدل به الشيخ من منطق الشفاء
حيث قال في لفظ الدالة علم النسبة يسمى رابطة وحكمها حكم الادوا
فاما لغة العرب فربما حذفت الرابطة فيها انما لا يخفى على الذين
يعلمون ما وربما كان في قالب الكلمة والذي في قالب الكلام كقولك
زيد هو ح فان لفظه هو جازات لا يبدل بنفسها بل يبدل على ان زيد
امر لم يذكر بعد مادام انما يقال هو ان يصرح به فخرجت عن ان يبدل بذاتها
دلالة كاملة فحقت بالادوات كنهانها اسماء ~~فصل~~ فلا يكون
رابطة اقوال اذ قصد بلفظ هو وجود الاراء المتقدم لم يكن رابطة وانما يكون
رابطة اذ قصد بها الدلالة على ان ما بعد ما موصوف به هذا الامر فانه
يقصد بها من الدلالة كما لا يخفى على من تتبع مواضع استعمالها فان الاعراب
لم يقصد باللفظ هو في قولهم زيد هو قائم زيد ح كان معنى الكلام
المذكور بالفارسية زيد او استاده است بل قصدوا به ربط العالم

من يدعي كانه معناه بها زيد استاده است وان كانا يتصورون به في قولهم
رايت زيدا هو قائم زيدان هو رابط في الترتيب الاول وهو الذي قال الشيخ
في منطق الشفاء وبجملة فان التلاشية هي التي يصح فيها بالرابطة قولنا
الان موجوب عدلا او قولنا ان الان لا يكون موجوبا فان لفظة موجود ولفظة
هو ليست داخله على انها بنفسها محمول بل ليدل على ان المحمول موجود للموضوع
اما لفظة موجود فليدل على وجود المحمول للموضوع في زمان مستقبل واما لفظة
هو فليدل على وجود المحمول للموضوع مطلقا ~~لولا~~ لولا لانه على الزمان
الذكر لا يدخل في الربط فيه بحيث اذا لفظ كان تدل على الربط المخصوص
بين الموضوع والمحمول وهو وجود المحمول للموضوع في الزمان الماضي كما ينبغي
ما قلناه في الشرح آتيا ولا شك ان للزمان مدخلا في هذا الربط المخصوص
ثم لا يربك تغييرنا عن ربط المحمول بالموضوع بوجوه له في ان لا يكون النسبة
بينها كونه هذا اذ كما حققناه لان التعبير المذكور سابق والمقحم منه
ما قدم صاحب البصائر به حسب ما قلناه آتيا ~~لولا~~ لولا
على ثلثة الفاظ فان قلت قد يدل المحمول على مدلول الرابطة بالتضمن كما في
الكلمات البين الوجودية فان كلامها يدل على معنى موجوب للموضوع فيكون
الرابطة في مثل ضرب زيد مذكورة ويلزم ان يكون القضية ثلثية ثم كما
لا يشمل على ثلثة الفاظ كما ادعاه الشارح وقد عني الشيخ
في التنايات في منطق الشفاء حيث قال واما التنايات فانها
قد افترت عن الوجوب فيها الا ان يكون محمولاتها كلمات فلا يبعد
ان يرتبط بنفسها لان الكلام تدل على الموضوع في بينها والرابطة
انما يحتاج اليها ليدل على نسبة المحمول للموضوع اذ انما هما
في هونته مفتردا فاذا اوجدت الدلالة ما حاصلا في الكلام
هو

لم يكن حاجتها الى الرابطة حاجته الاسماء الاصلية والاسماء المشتقة بحرف
الكلم في ذلك ولا يحتاج من وجوب ان الرابطة لا بد ان تدل على رابط المحمول
بموضوع معين والكلمات والمذكور لا تدل على الربط بموضوع معين بل تدل
على الربط بموضوع متا وهذا القدر غير كاف في الربط لانه لو اشترط في
الرابطة ان تدل على موضوع معين يلزم ان لا يكونا كائنا في مثل كان زيدا قائما
رابطة اذ ليس فيها اثر في تعيين الموضوع وليس فليس تلك الظاهر ان
الشارح اراد بذكر الرابطة ان يذكر بالمطابقة ولهذا حكم بان القضية شاملة
على ثلثة الفاظ ~~لولا~~ المحكوم عليه بالجنسية هو طبيعة الحيوان
ثم اذ يصح سلب الحيوان عن المحكوم عليه بالجنسية ولا يصح عليه طبيعة
فان قلت لا يصح سلب الحيوان عن المحكوم عليه بالجنسية لان لفظ
الحيوان موضوع ما ان اوصوف ذهنية بناء على ان الان لا يوصف ببار
الصورة الذهنية كما حقق في موضوعه وتلك الصورة الذهنية موصوفة
بالجنسية حال كونها من الذهن فيصح ان يحكم بالجنسية عليها وينال
تلك الصورة التي هي مدلول لفظ الحيوان جنس واذا صح ذلك لم يصح
سلب الحيوان عن المحكوم عليه بالجنسية قلت مدلول الحيوان في حيث
هو مدلول لا يوجد من الذهن ولا يصح محله على ما هو فيه وان كان لفظ
الحيوان موضوعا لبار الصورة الذهنية بيان ذلك ان لفظ الحيوان
قد وضع بار اوصوف ثلث هي مدلول لفظ ما ولفظ الحيوان واللفظ
الدال على النسبة بينهما لا كيف اتفقت هذه الصور الثلث بل على
ان يكون مدلول الحيوان قائما بمدلول لفظ ما ومدلول اللفظ الدال
على النسبة مرتبط بينهما حتى يصير مدلول لفظ الحيوان مالمه الحيقي واذا حصلت
هذه الصورة الثلث من الذهن لم يكن واحد من الصور المذكورة كيفية
قائمة بالذهن فلا يكون ما من الذهن في حيث هو فيه مدلول الحيوان ولا مدلول

الحيوان صادق عليه فتقول العلامة والمحكوم عليه ههنا ما يفهم من لفظ الحيوان
غير سلم ان اراد ان ما يفهم من لفظ الحيوان على الوجه الذي يفهم منه محكوم عليه
بالجنسية اذ المفهوم من لفظ الحيوان ماله الحيوان ونفس الامر وما هو كذلك لا يفهم
له الجنسية ولا يصح الحكم بها عليه وسلم ان اراد ان ما يفهم من لفظ الحيوان
لا على الوجه الذي يفهم منه محكوم عليه بالجنسية فان ماله الحيوان يحصل العقل
لا على ان يكون قائم بمعنى لفظه ما والنسبة رابطة بينهما كما يفهم من لفظ
الحيوان وهناك يبرهن له الجنسية وج نفع قوله وهو الطبيعة مستندا
بان طبيعة الحيوان ما وضع له لفظ الحيوان على الوجه الذي وضع له
لا على وجه آخر هذا اذا كان لفظ الحيوان موضوعا بان ماله الحيوان ونفس
على هذا اذا كان موضوعا بان ماله الحيوان والقابل للابعاد الحسن او مثابه
ذلك **فصل** ان المحلية باعتبار الموضوع متخرفة في اربعة
اقسام ورتب ذلك بانه يبقى قسم آخر وهو ان يكون الحكم على الطبيعة
والافراد معا واقول انما يرد هذا القول لان الحكم على الطبيعة بالانسان
لا يصح ان يصدق كونه وجزئية طبيعة الافراد حتى يكون العقل الحكم تارة
على الافراد اما فردا بيان الكنية او بدونها وتارة اخرى على نفس الطبيعة
فردا انه يبقى قسم آخر وهو ان يكون الحكم على الطبيعة والافراد معا
وليس كذلك كما مر ان الحكم عليه بالجنس ليس طبيعة الحيوان بل لا يكون
لفظ الحيوان موضوعا بان ماله لانه موضوع بان ماله الحيوان على الوجه الذي
عرفت من الحاشية السابقة او بان ما شابه ذلك والحكم على الطبيعة
ليس كذلك فاطلاق لفظ الحيوان عليه اما بطريق الجواز او بطريق الاسم
واذا كان كذلك كان الحكم على طبيعة الحيوان التي وضع لفظ بانها
متخرفة فيما بعد الافراد ولا يبرح القسم الذي ذكره الراد حاله الطبيعة

فردا

قد تؤخذ عامة ويحكم عليها كقولك كل انك حيوان وقد يؤخذ خاصة ويحكم
عليها كقولك بعض الانك كاتب وقد يؤخذ في نفسها من غير التفاوت العموم
والخصوص كقولك الانك في خرد وسمى الاولى عامة لامتثال قولك الانك
نفع والثانية خاصة والثالثة طبيعة ومهملة ايضا والعالم يترك على
على الاصطلاح ويسمى بالابتدائي الحكم فيه الى الفرد طبيعة كما فعله بعض المتأخرين
فان قلت حقيقة الحيوان قد تدخل في الذين لا يبين في موضوعه ويبرز للجنسية
هناك فيصالح الحكم على حقيقة الحيوان بالجنسية وهو طبيعة فقلت حقيقة الحيوان
توجد في العقل لكن اذا حلت فيه لم يكن هناك جماعات متحركة بالارادة
فلا يكون حقيقة الحيوان ولا طبيعة وانما تصير حقيقة الحيوان وطبيعة بشر
وجودها في الخارج وفردتها باجماعات متحركة بالارادة كما حقق في قوله
فصل والاعمال كانت وبترادفين ثم ان مفهوم ما وضع لفظه
بان ماله ويفهم منه وكذا مفهوم ما وضع لفظه بان ماله ويفهم منه وعلى
التقدير المذكور كان الحكم في القضية باسناد هذين المفهومين في نفس الامر
وقاية ما لازم من ذلك ان يكونا في نفس شيئا واحدا ولا يقتضيه ذلك
ان يكون لفظا وبترادفين الا يرى انه قد حكم في القضية التي سماها
المع طبيعة باسناد مفهوم موضوعها ومجولها ولا يقتضيه ذلك ترادف اللفظين
الدالين عليها نعم لو كان الحكم في القضية بان ما يفهم من لفظه يفهم من لفظه
بقتضيه ذلك ترادفها وليس كذلك بل الحكم فيها بان ما يفهم من لفظه يفهم من لفظه
بترادفها في نفس الامر واين هذا من ذلك فان قلت المفهوم من اللفظ بترادف ما يحصل
منها في العقل للمسمى به تعريف المفهوم بانه الحاصل في العقل فان لم يكونا ترادف
يحصل به كل منهما في العقل غير ما يحصل به الاخر فيه ولم يصح الحكم باسنادها
قلت ليس الحكم في القضية باسناد المفهومين في العقل لانها ليست بالمتحد

هناك بل الحكم باثنا وبها في نفس الامر واما في الخارج او في العقل بوجه آخر
ولكن باثنا والموضوع والمحمول الوجه في العقل لم يصح الحكم باثنا في الموضوع
ما صدق عليه الموضوع مع مفهوم المحمول اذ لا بد ان يكونا في نفس الامر
في العقل فان قلت قد صرح الشيخ في كتبه بان الحكم على افراد الجيم مناف
لان يكون الحكم على مفهومه قلت لم يرد الشيخ بذلك انك يحكم في مثل
قولك كل حيوان ناطق جسم على زيد وعمرو وغير خصوصياتها فانما غير معلومة
لكن بهذا الوجه حال الحكم فكيف يحكم بهذا الوجه عليها بآراء انك يحكم في هذه
التقسيم على الحيوان الذي ينطوق وذلك ليس الا زيدا وعمرا وغيرهم
فكيف يحكم عليهم بهذا الوجه وعلى هذا لا منافاة بينهما لاحتمال ان يكون
مفهوم ج على الوجه الذي يدل عليه ج لا يكون الا فردا فيكون الحكم عليه
حكما على فردا كالمفهوم في لفظ الحيوان وهو مالا لحيوان مثلا ان يكون
الحيوان قائمة بمعنى لفظ ما والنسبة المذكورة رابطة بينهما فان مالا لحيوان
على هذا الوجه لا يكون الا فردا انما في العقل منه ليس على هذا الوجه على ما عرفت
وبهذا الحكم المفهوم في لفظ الكوكب والارض ونظايرهما ولاجل ان المفهوم في لفظ الاشياء
على الوجه الذي يفهم منه لا يكون الا فردا حكم الشيخ بان الامر الذي يصح
يصح على الارض ولا يصح عليه في عمومها اي على جميع ما يعمد لادان يصح عليه
في خصوصها اي بعض ما يعمد والآن يصح عليه البتة وقال في فصل المخبرات
في منطق الاشياء فتعلم بعض الارض انما نفخ به بعضا من جملة الكوكب الذي ان
بعضها هو انهارا فيقولون في جميع ما يعمد بان وجدته في ذلك فلا يكون
كل من في ذلك حيث اذا لا يلزم من ترادف ج وب في القضية في المنزلة
فاية ما يلزم من ذلك ان يعمد الى على نفسه وهو جائز ان الحكم بان
الموضوع محمول او ما يستلزم ذلك ويصح الحكم بان الشيء نفسه كقولك زيد

والان ان لم لا يجوز ذلك في القضية التي يدل بها على نسبة احد طرفيها
الاخر كقولك زيد زيد ولا يلزم من ذلك انتفاء الحمل مطلقا وقد صرح العلامة في
بعض تصانيفه بان صدق الشيء على نفسه ضرورة وقد سبق منا الاشارة
الى جعل حمل الجزاء الحقيقة على نفسه نعم حمل الشيء على نفسه لا يفيد المخاطبة وعدم
الافادة لا يقتضي انتفاء الحمل مسألة بل معناه هو في المحل في القضية لم لا يجوز
ان يكون الماد ما صدق عليه ج ومفهومه مقادير ذلك وبحسب الزيد
الذي ذكره الشارح اذا لم يكن مفهوم ج على الوجه الذي يفهم منه مسألة
على ما صدق هو عليه على الوجه الذي يفهم ان يراد منه انما اذا كان
عينه كالحیوان فان المفهوم منه مالا لحيوان على ان يكون الحيوان قائمة بمعنى
لفظة ما على ما مر تفصيلا وما صدق هو عليه على الوجه الذي يفهم ان يقتضيه
ماله لحيوان على الوجه المذكور اذ لا خصوصية فردا ولا ورود له ولا يمكن
الترديد المذكور اذ لا يحمل العبارة لمعنيين حتى تزداد فيها تارة ويجمع بينهما
تارة اخرى والتعبد بالتعارف من هذا القبيل لا ما صدق انها على الوجه الذي
يقصد منها نفس مفهومها على الوجه الذي يفهم منه مسألة ثبت
له في نفسه ما لا يحكم من القضية على ما مر بضرورة باثنا والموضوع مع محمول
وكونه هو لا يثبت المحمول مسألة الافراد اعتبرت في جانب الموضوع
او اقوالا اذا اعتبرت الافراد من جانب الموضوع من حيث صدق عليه ج
واعتبرت في جانب المحمول من حيث يصدق عليها ب كان الحكم في القضية
بان ما يصدق عليه ج هو ما يصدق عليه ب وعلى هذا لا يلزم التخصيص
القضايا من الضرورية لاحتمال ان يكون صدق ب على ما صدق عليه ج
بالامكان دون العقل فيصدق الممكنة دون الفعلية كقولك ما يصدق
عليه لزيد هو ما يصدق عليه الاسود او يكون صدق عليه لخصا ببعض الاوقات

فيصدق الفلية دون الدائمة كقولك ما يصدق عليه الانك هو ما يصدق
 عليه الفنا حك او يكون صدق عليه دائما غير ضرورة ذاتية فيصدق الدائمة
 دون الضرورية كقولك ما يصدق عليه الفلك هو ما يصدق المتحرك وعلى هذا
 فمنه ان يلزم انحصار الفضايا في الضرورية نعم لو ارد بان صدق عليه ج وبما صدق
 عليه ج لا افراد بخصوصياتها حتى كان الحكم في ذلك الانك جعلا بان
 بان زيد زيد مثلا يلزم الانحصار في الضرورية في لا يثبت ما ذكره العلامة
فصل في افراد الشخصية او لا يثبت عليك ان الموضوع الكلي
 لا يدل على افراد الشخصية بخصوصياتها ولا يوضح ان يقصد تلك الافراد
 بخصوصياتها منه نظر الما معناه الحقيقي مثلا لا يدل للابيض على خصوصية
 زيد وغيره ويكر ولا يوضح ان يقصد تلك الافراد حال كونه مستلزما ومعناه
 الحقيقي منه قلت تقصد في الابيض مثلا افراد الشخصية بخصوصياتها
 ويحكم عليها بالذات وكيف يحكم عليها بخصوصياتها في مثل كل ابيض
 كذا مع ان خصوصية اكثرها غير معلومة لك بل تقصد منه سماء وهو شر
 قام به ابيض على ان يكون ابيض من قائما بالشيء وما جرى مجرى
 ذلك ويحكم عليه بالذات واما ان شيء قام به ابيض في علم الوجه
 المذكور عين شخص في الاشخاص المندرجة تحت الابيض بتعدى ذلك
 الحكم اليها فيكون حكما عليه بالعرض ولا يدخل في الحكم سر الابيض على
 الوجه الذي في الفعل لان الحكم مقصور على افراد الشخصية وهو كل
 بل ان الحكم على شيء قام به ابيض من علم ان يقوم بالشيء فسر الابيض
 في الفعل ليس كذلك فالحكم في القضية على ما يفهم منه الموضوع على
 الوجه الذي يفهم منه سماء بالذات وعلى افراد المندرجة تحت بالعرض
 واذا ان الحكم على الافراد على هذا الوجه لا وجه لتخصيص الافراد بالشخصية

والترتيب

والنوعية بل كل شيء يكون له اتحاد مانع ما يفهم من الموضوع على الوجه الذي
 يفهم منه بتعدى الحكم اليه ويدخل في الحكم حتى اذا قلت كل شيء كذا يدخل
 في الحكم الاشخاص والكميات وليس الكلي على الوجه الذي في العقل جمعا
 وكيف يخص الافراد مع انه الشج صرح بان الحكم على كل واحد واحد
 من الافراد بحيث لا يثبت منها شيء حيث في منطق الشفاء ويجب ان يعلم
 ان معنى قولنا كل انك كذا هو انه كل واحد لا الكل محله والكل فليس
 معنى قولنا كل انك انه كل الكلي محله ولا الانك الكلي بل ان كل واحد
 منهم حتى لا يثبت شيء نعم اذا لم يكن المفهوم الموضوع على ما يفهم منه
 اتحاد الاعم للافراد الشخصية كان الحكم مقصورا عليها فان قلت
 اذا كان الحكم في كل ج ب على مفهوم ج بالذات كانت لفظة مستدرك
 كما ذكره العلامة قلت ليس مستدرك فانها يدل على ان الحكم على المفهوم
 المذكور في عمومها يتركب الى ذلك ما نقلناه من عبارة الشفاء
 قبل هذا الحاشية **فصل** وبالفعل عند الشج هذا الفعل كما صرح
 به الشج في كنهه ليس بعد الوجوه في الاعيان فقط فربما لم يكن الموضوع
 موجودا في الاعيان وربما لم يكن ملتقنا اليه حيث هو موصوف
 في الاعيان بل اما الفعل في الاعيان او في العرض الذين في تحقيق
 ذلك ان الحكم في المحلية على الموضوع كما هو المتبادر لكن لا يلزم
 من كونه الحكم عليه ان يكون في نفس الامر جسم في نفس الفعل فاما ان في نفس
 الامر جسم بالفعل بان يوجد في الخارج او في الذهن جسم في احد الازمنة الثلاثة
 وربما لم يكن كان يقال التقبضان المحتملا بالفعل غير السواد فان الحكم في نفس القضية
 على امر غير واقع في نفس الامر وهذا القسم موصوف بجسم في العرض لا في الذات

بصور الجسم بالنقل حال كونه مروضاً غير واقع ونصفه وصفاً ثم يحكم عليه
لان شيئاً فرضه وحكم عليه فالمراد بالرض هنا الرضى ففى الشئ
لا فرضى الشئ شيئاً **فصل** وظاهره فاضى في الجوانب التفسيرية
لا يجوز ان يكون خبر المبتدأ سادساً جواب الشرط ويكفر قولنا
وكان جـ معطوفاً على الشرط بل الشرط بها معاً وعلى هذا لا يلزم ان يكون
فى عقد الوضع الحكم الاتصال اصلاً لان اقتران الجزأين بالشرط يدل
على الحكم باتصاله كما لم يكن بهذا الشرط جزء لوجود ما يقتضيه الجزء
اي ما قام مقامه لا يكون هناك الحكم بالاتصال قطعاً ولتحقق
حرف الشرط الدال على التقدير يدخل الافراد المقدرة في التركيب
على ما هو المطلب منه وعلى تقدير عدم الدواوين ان يجعل قولهم كان
جـ حالاً لاجزاء الشرط لا يلزم الشركة في العنوان الذكى هو الترتيب
التقسيم الحكم الاتصال ويحكم بان هذا الشرط على غير الجزء لوجه ما قام
مقامه وكذا اقولهم كان جـ خبر المبتدأ الا ان يجعل جزء للشرط والجملة
الشرطية جزء لتلا يكون فى عقد المجل اي الحكم الاتصال الذى هو
غير مقصود منه ويحكم باستثناء الشرطية عن الجزء لوجه ما قام مقام
فان لم **فصل** ويلفوا ابراده في جانب المحل احوال الوجود الشرط
في جانب المحل وقيل كل ما لو وجد كان جـ فهو يتبادر منه انه
بالنقل وهو غير مراد والاحتمال ان لا يكون جـ وجوداً اصلاً فلا
يكون جـ بالنقل فضا والماد انه جـ حال وجوده فزيد قولهم بحيث
لو وجد وقيل في وجوبه لو وجد كان جـ ليدل على هذا **فصل**
واما اختلاف العنوان ان كان الحكم من القضية على ايراد العنوان

بالذات

بالذات كما ذهب اليه بعض المشايخ لم يكن اختلاف العنوان مؤثراً في مفهوم
القضية كما بينت العلامة وقد عرفت انه ليس كذلك بل الحكم فيها على
العنوان بالذات كما صرح به بهمنيار وعلى الافراد بالعرض واذا كان
كذلك كان اختلاف العنوان مؤثراً في مفهوم القضية قطعاً فان الحكم
على مفهوم بالذات مغاير للحكم على مفهوم آخر بالذات وان كان يتعدى
من كل منهما الى افراد بينهما بالعرض **فصل** ضرورة ان ايجاب الشئ
لغيره او اقوله كلية هذا الحكم ينتقضى في الايجاب في الممكنة فان صدق
لابعض وجوه الموضوع كما لا يخفى اللهم الا ان يقال ان الممكنة ليست
قضية الا بالقوة وليس فيها ايجاب وسلب وموضع وتحويل بالفعل
على ما صرح به الشارع في نزحه للمطالع **فصل** الايجاب يقتضى
وجود الموضوع في الذهن من حيث انه حكم غير مسلم وكذا قوله والى
بشارك الوجبة في اقتضاها الوجه الاول ان غاية ما يلزم من الحكم على الشئ
ان يتعدى ذلك الشئ لا يقتضى تصور حصوله في الذهن على الوجه المذكور
يكون موضوعاً لجزأين يكون موضوعاً وحكوماً عليه على وجه واحد لان
الذهن على وجه آخر الا بمر ان لالة الحق مثلاً حصولين حصولاً في الخارج
والحق هنا كقائمة بمعنى لفظها والنسبة يربط بينهما واللفظ ما
له الحق موضوعاً بازائه على هذا الوجه وبدل عليه من حيث انه كذلك حصول
الآخر في الذهن وهناك لا يكون الحق قائمة بمعنى لفظها ما ولا النسبة
يربط بينهما ولا بدال للفظ المذكور عليه من حيث انه كذلك كما مر مراراً
واذا احكم وقيل ما لا متحرك مثلاً كان الحكم كائناً على الوجه الاول انه المفهوم
من اللفظ المذكور سماء ولا يكون الحكم عليه كائناً على الوجه الثاني فانه علم بهذا
الوجه عند ادخل في الحكم المذكور كما بيناه في الجوانب السابقة فظهر انه

لا يلزم من الحكم على الشيء وجوه الموضوع على الوجه الذي يكون موضوعا ومحمولا
 عليه في الذهن الا ترى اننا نحكم على امور يتبع وجود ما في الذهن كالنقشبين
 وشريك البيرة معاً في التركيب والمجهر والمطلق والمعدوم المطلق ولا يلزم من ذلك
 وجود ما في الذهن نعم اذا كان ما حصل من الموضوع في الذهن داخل في الحكم كان
 الحكم مقتضا لوجود الموضوع في الذهن واللفظ الدال لم يرد بذلك ان بدل اللفظ على
 ما هو الكيفية الثانية في نفس الامر بينهما هي بر ذلك بانه من ان لقوله
 ومثله خالفت الجهة مادة القضية بل الادب ان بدل اللفظ على ان الكيفية الثانية
 في نفس الامر بينهما ما اذا سوا كانت مطابقة او غير مطابقة قال صاحب البصار
 وما جهة القضية فهو لفظ زائغ على الموضوع والمجهر والرابطة دالة على هي
 الاحوال الثلاثة سواء كانت دلالتها صادقة او مطابقة لادري في نفسه او كانت
 قولاً بل لغيره غير مستقلة عدم الاستقلال من العبارة بناء على ان
 في تعيين الموضوع والمجهر والخصيصة او لا بهار والحق سوا كانت كلية
 او جزئية تتبع للقضية المذكورة تبعية موافقة في الايجاب او السلب
 تابع لها تبعية مخالفة قولاً في جميع اوقات وجوده فان قلت
 اذا كان معنى الضرورية المطلقة ما ذكرتم لا يقتضي الوجبة الضرورية
 وجوه الموضوع ان يصدق على الان حال كونه معدوما ان الحيوان
 ضرورة البتة له في جميع اوقات وجوده ههنا قلت لم يرد بذلك
 انه يحكم على الان بانه حيوان على تقدير وجوده بل لم يرد ذلك ان لو كان
 كذلك كانت القضية شرطية بالحقيقة بل اراد به انه يحكم على الان بانه
 حيوان بالضرورة حتى اذا لم يكن حيوانا بالنسبة لم يصدق بهذا الحكم غاية الامر
 انه ينبغي منع ذلك وقت الفروق فان وقت الفروق قد يكون اولاً
 وقد يكون زمان الوصف وقد يكون زمان وجوه الذات ثم لا يلزم من ان يبين
 الذات

بما هو الكيفية الثانية في نفس الامر بينهما ما اذا سوا كانت مطابقة او غير مطابقة قال صاحب البصار وما جهة القضية فهو لفظ زائغ على الموضوع والمجهر والرابطة دالة على هي الاحوال الثلاثة سواء كانت دلالتها صادقة او مطابقة لادري في نفسه او كانت قولاً بل لغيره غير مستقلة عدم الاستقلال من العبارة بناء على ان في تعيين الموضوع والمجهر والخصيصة او لا بهار والحق سوا كانت كلية او جزئية تتبع للقضية المذكورة تبعية موافقة في الايجاب او السلب تابع لها تبعية مخالفة قولاً في جميع اوقات وجوده فان قلت اذا كان معنى الضرورية المطلقة ما ذكرتم لا يقتضي الوجبة الضرورية وجوه الموضوع ان يصدق على الان حال كونه معدوما ان الحيوان ضرورة البتة له في جميع اوقات وجوده ههنا قلت لم يرد بذلك انه يحكم على الان بانه حيوان على تقدير وجوده بل لم يرد ذلك ان لو كان كذلك كانت القضية شرطية بالحقيقة بل اراد به انه يحكم على الان بانه حيوان بالضرورة حتى اذا لم يكن حيوانا بالنسبة لم يصدق بهذا الحكم غاية الامر انه ينبغي منع ذلك وقت الفروق فان وقت الفروق قد يكون اولاً وقد يكون زمان الوصف وقد يكون زمان وجوه الذات ثم لا يلزم من ان يبين الذات

ان وقت الضرورية زمان وجوه الذات ان يكون موجودا بل يلزم وجوب
 من صدق الحكم الايجابي المذكور فلا يقتضي الالبنة الضرورية المطلقة
 وان يبين فيها ان وقت سلب الضرورية هو زمان وجوه الذات ان يكون الذات
 موجودة فلا يرد ما اورد في الحواشي النصيرية عند عدم الموضوع فيبطل ما قدمه
 من كون الالبنة البسيطة عند عدم الموضوع اهم من الوجبة المعدولة
 هذا وقت الالبنة المطلقة فيما ذكرناه ~~قولاً~~ وليس اذا كانت النسبة
 متحققة في جميع الاوقات امتنع انفكاكها عن الموضوع غير مسلم ان النسبة
 اذا كانت متحققة في جميع الاوقات كانت واجبة التحقيق في جميعها
 لا اله الا ما لم يجب تحققه لم يحقق كما حقق في موضوع اذا كانت واجبة
 التحقيق في جميع الاوقات امتنع انفكاكها عن الموضوع قطعاً
 اما الذات الموضوع اوله وعلم كالاقتضاء كما يصدق الضرورية حيث
 لم يشترط فيها ان يكون الفروقة ناشئة عن ذات الموضوع قال الثالث
 في شره للمطالع ونحن نعلم بالضرورة استحالة انفكاك المحول
 عن الموضوع سواء كانت ناشئة عن ذات الموضوع او امر منفصل عنه
 اذا كان كذلك حيث يصدق الدائمة المطلقة يصدق الضرورية
 المطلقة وبالعكس فترها متساويان بحسب نفس الامر اللهم الا ان يعتبر
 من الضرورية المطلقة ان يكون الفروقة ناشئة عن ذات الموضوع
 فانها تصبح اخص مطلقاً من الدائمة المطلقة ولم يعتبره المم لم يكون
 الدائمة اعم منها نظر الى الجود من موضوعها بمعنى ان المتعلق اذا لاحظ مفهوم
 الدائمة مجرد بمجرده تلك الملاحظة مع قطع النظر عن الاسباب الخارجية

في انه يلزم من ذلك ان لا يصدق
 الالبنة الضرورية صريح
 على الضرورية المطلقة صريح

تحققة بدو الضرورة واذا لاحظ مفهوم الضرورية لم يجوز تخفها بدون
 الدائمة اصلا لكن العموم لا يجزئ نفعا في هذا المقام لان النعم هناك في حدود
 ان يبينها نسبة مفهومها الى التفاضل بعضها لا بعض بحسب نفس الامر لا بالنظر
 الاجزائي مفهوماتها مع قطع النظر عن الواقع كما لا يخفى **فصل** في غير عكس
 وانما يصدق العكس بها لانه اعجز في المشروطة بشرط الوصف ان يكون
 للوصف مدخل في الضرورة في مادام الوصف ان يكون الضرورة ثابتة
 بالنسبة الى ذات الموضوع فقط كما ذكره العلامة ولا يلزم في الدوام شيء
 منها **فصل** واذا اعتبر كونه للعلاقة ان اراد باعتبار ان يكون الاتصال
 للعلاقة ان يحكم بانتفاء العلاقة بينهما كما هو المتبادر فيزول عليه ان
 للاتصال لما كان امرا ممكنا واقعا هناك فلا بد من سبب وذلك السبب
 هو العلاقة المتضمنة للاتصال هو حكم يكون للاتصال للعلاقة كما ذكره
 الحكم بزمط بطون الواقع قطعا فلا يصدق للاتفاقيه في مادة في المواد اصلا
 ولكن يحكم به في ان يكون عارفا بانة ممكن واقع والممكن الواقع لا بد له من سبب
 وان اراد به معنى آخر فلا بد من تصور حتى يتقرر في صحة **فصل** صدق
 التعلق على تقدير صدق المقدم فيها لا للعلاقة موجبة لذلك غير مسلم
 اذ مساجبة الطرفين وموافقتها في الاتفاقية امر ممكن واقع فلا بد له
 من سبب قطعا وذلك السبب هو العلاقة الموجبة للاتصال كما لا يخفى
 وقد اعرفت الشيخ بان العلاقة مستحقة في الاتفاقية حيث حكم
 بان المعية في الصدق علاقة ما في الوجود وقال لكن اذا كانا ذهبا
 قد سبق تعلم وجود التعلق ليس انما ينتقل اليه وضع للاول اما انتقالا

اوليا واما انتقالا لا بالانتقال فيكون لافادة لوضع المقدم لانتقال ^{الذهن}
 الى التعلق وهذا يعلم ان الذين ان انتقل وضع المقدم من المتصلة
 وجه التعلق لا بان ينتقل اليه وضع المقدم حتى لا يكون للمقدم فائز
 من انتقال الذين منه الى التعلق للاتفاقيه وعلى هذا ينحصر التعلق في
 الزمنية والاتفاقيه ولم يوجد متصلة معلقة كما اثبت العلامة قال
 الشيخ في منطق الشفاء واما قلنا ان كان للاتصال وجودا فاعلا
 ليس بموجب هو صادق بالمعنى الاول الى الاتفاقية وكاذب بالمعنى الثاني
 الزمنية فان صدق هذا مع ذلك غير لازم غير وضعه وان كان صادقا
 معه وحاصل ما ذكره الشيخ من الفرق بينهما ان لا يتبع الذكي الاتصال
 فذكون على ان وضع المقدم يقتضي لذاته ان يتبع التعلق العلاقة بينهما
 لا يجوز معها ان يحصل للمقدم وجودا لا وحصل للتعلق وجودا سواء
 كانت تلك العلاقة معلومة بالبدية او بالنظر وقد يكون الاتباع
 غير هذا السبيل فكون المقدم صادقا كان التعلق ايضا صادقا غير
 ان يكون هناك علاقة يلحق اليها وبادع وان كانت العلاقة واجبة
 فتنفس الوجه الغير المشد به بدية او نظرا كما اذا قلنا ان كان الاتصال
 موجودا فالنفس موجودا ايضا لا على حكم منا ان ذلك الاتباع اذ واجب
 فتنفس ولا ان نفس وجه الاتفاقيه موجبة او ينفع هل يجوز منا
 ان يكون اس اتفقاوه بل ان لم يكن الا في الطابع كذلك **فصل**
 ان كان زيد هو اعمى جارا فان قلت صدق بين الشرطية غير مسلم لان
 جهة زيدا وعلى تقدير وجوده لا يكون زيد جارا لاحتمال ان يستلزم
 جارا آخر قلت لو كان الحكم من الشرطية المذكورة بان جارية زيد متحقق
 على تقدير تحقق جهة زيدا يرد عليه ذلك لكنه ليس كذلك بل الحكم فيها باتصال

تحقق جمادية بتحقيق محبة في نفس الاراد انصا لا على سبيل اللزوم حتى اذا
 تحقق هذا فيه تحقق ذلك قطعا واحتمالا استلزام محال بحال آخر لا ينبغي
 هذا الاتصال في نفس الامر فاعرف ذلك وحق عليه ما كان المقدم فيه
 كاذبا والناس اصادقا كقولك ان كذا زيد جمادى ان حيوانا هو
 بل لا بد مع ذلك من عدم العلاقة في نفس الامر فالاول ان يقال يجوز كذا
 الاتفاقية عن الصادقين فيما ينقل الذهن بينهما في وضع المقدم الى وجود
 التالي كقولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود **فصل**
 الموجبة الكلية او قال الشيخ في منطق الشفاء منها حروف شرط في الشرطيات
 المتصلة تدل على الحق المذكور في اللزوم وحروف اخرى لا يدل عليه
 فانه لا يدل عليه لفظه ان فانك لا تتقدم ان كانت القيامة ثابتة فيجب
 الناس اذ لم يثبت ترى التالي يلزم في وضع المقدم لان ذلك ليس بضروري
 بل ارادى من الله تعالى ويقتل اذا كانت القيمة بكتاب الناس وكذلك لا يقتل
 ان كان الان موجودا فالاشنان زوج او الخلاء معدوم لكن تقدم متى
 كان الان موجودا فالاشنان ايض زوج والخلاء ايض معدوم فيثبت
 ان لفظه ان شديدا في الدلالة على اللزوم وهي حقيقة في ذلك
 واذا كان كالمستوسط ولفظه اذا كان كذا لا يدل على اللزوم البتة وكذلك
 لفظه كلما لا يدل ايض على اللزوم ولفظه لا اذا تقدم كذا ايض
 لا مربي ولا يوجب احدهما **فصل** لاختلاف الموضوع اقل اذا
 كان الحكم في القضايا المحصورة على افراد الموضوع بالذات كما ذهب
 اليه الاشاعرة في موضوع الجزئيين المذكورين مختلفين لانها اما اذا
 كان الحكم فيها على مفهوم الموضوع بالذات ويسرى الى افرادها بالعرض

- فيه بحث او قد مر غيره
 ان الاتفاقية لا يجوز عن
 العلاقة صحتها

- وهو ما كان اتباعه مائة
 لمقدوم على سبيل اللزوم
 عن وضوح مساله

- واذا كان مستوطنا

كما حقتاه

كما حقتاه فلا يكون موضوعها مختلفين اذ موضوعها على هذا التقدير
 مفهوم الحيوان لا غير هو امر واحد **فصل** المراد الموضوع والذكر
 لا ذات الموضوع اقل لا يلزم من عدم كونه الذات الموضوع مراد ان
 يكون المراد الموضوع من الذكر يجوز ان يكون المراد ما هو الموضوع بالذات
 وهو من القضيةين المذكورتين مفهوم الحيوان واقتراح لفظ الكل
 والبعض لا يقتضيهما هو الموضوع بالذات بل يقتضيان الحكم عليه في عمومته
 وفي خصوصيته **فصل** في الكتاب يجوز الكلام بالربا

تاريخ
 ١٠٨٢

من كنية على قوله قدس قيل عليه ان ما يجب ان يعلم في المنطق
 يكون جزءا منه لمولانا محمد امين كتبها في خط تلمين عزالله
 لها وكتابة النبوة والحمد لله

بسم الله الرحمن الرحيم
 في هذا الكتاب
 ما يجب ان يعلم في المنطق

بسم الله الرحمن الرحيم
 فخذ كتابا هديتنا الى ما يجب ان يعلم في المنطق
 ونص على علم اعرب بمنطقة الفصح عالم في علم
 وعلى آله الذين هم المقدسين في كل ما جرت به العادة
 وبعد فلهذه تحقيقات دقيقة وقد فقهنا
 انبثقت علقته ببعض الحواشي المتعلقة
 بوجه ترتيب الرسالة الشمسية في
 الحواشي الشريفة الشريفة في ذكره للتحليل
 ونسبة للمستفيد من مستغنا بالله
 ونسوكلا اياه واعلم ان العلامة القزاز ان
 رحمه الله قال في شرحه للرسالة الشمسية
 بعد ما جعل المذكور في الكتاب مورد القسمة
 الى الاشياء الخمسة معتزضا على الشارح انه
 جعل مورد القسمة ما يجب ان يعلم في
 المنطق وكون القسمة من هذا القبيل محل نظر
 ولان ما يعلم شيء لان يكون وجه نظره سوى
 ما ذكره في القسمة وجهه وقال في تعليقه
 ان ما يجب ان يعلم في المنطق يكون جزءا منه

المراد بكلاما جريه العلم الامور الشرعية يعني
 ان ما كتب بالقلم الامور الشرعية
 ما خوذ وشفور عن الآراء
 لا ينبغي علوت ان سمع بخط التلمين
 لان الحواشي المؤلفة بوجه ترتيب
 الرسالة الشمسية كتبها في خطها
 هو من السيد الربيع او الماروم
 المداني المضاف اليه لفظ
 البعض جعل في السبيل الربيع
 في بعض بعض
 وهو الماروم
 بخط كنه
 الماروم

اي اعتزض من على الشارح بما حاصله وتفصيله
 ان ما يجب ان يعلم في المنطق
 اجزاء لما ذكره الشارح من دليل الحصر
 وقوله ما يجب ان يعلم في المنطق يكون
 جزءا منه كبرى لصغرى قيلن افتراضات
 شرطية لبيان ملازمة قيلن بهنثاني مطلوب
 دال على عدم صحة هذا الدليل وتقريره
 ان الوجه بهذا الدليل يجمع مقدما كانت
 المقدمة جزاء في المنطق والنتالي بط فالقدم
 مثلا اما بطلان التالي في بيان بيانه في كلامه
 قدس بوجهين واما الملازمة فلانه لو صح
 هذا الدليل يجمع مقدما كانت المقدمة
 ما يجب ان يعلم في المنطق وكل ما يجب ان يعلم
 في المنطق فهو جزء منه ينتج انه لو صح هذا
 الدليل يجمع مقدما كانت المقدمة جزاء
 من المنطق والشرطية لظهورها مطلوبة
 ضرورة ان ما يجب ان يعلم في المنطق وقع في هذا
 الدليل مورد القسمة الى المقدمة وغيرها

مطهر
 في المنطق
 صدر في بيان افتراضات شرطية ملازمة

لا يعلم فيه واللازم بط بديهة فاللزام مثله
 وبيان الملازمة انه لو لم يكن جزءا منه كان خارجا
 لبطلان العينية بالبدئية وكل ما هو خارج عنه
 لا يعلم فيه فلو لم يكن جزءا منه لا يعلم فيه فقل
 من بين التيارات ان هذا الدليل منطبق على الكثر
 ولا فائدة فيه حيث الصورة في اي حيز
 ما ثبت ان كل ما يجب ان يعلم في المنطق
 وهو جزء منه يلزم من دليل المحر الذي ذكره
 ان يكون المقدمة جزءا من المنطق لانها
 جعلت في الدليل المذكور قسما ما يجب ان يعلم
 فيه فثبت انه لو صح هذا الدليل بجميع مقدماته
 لكانت المقدمة جزءا من المنطق لكن التال بط
 واليات قدس بقوله وهو بط ثم استدلال
 على بطلان التال بوجهين احدهما دليل نقلي ظني
 واليات بقوله لا تقا فهم على ان مقدمة الشروع
 في العلم خارجة عنه وتقرى ان المقدمة ما اتفق القوم
 على كونه خارجا عن المنطق وكل ما اتفقوا على كونه خارجا
 عنه فهو خارج عنه البتة اما الصغر فلتقر بما ناهم
 بخروجها واما الكبرى فلان من امور اصطلاحية اعتبار

سما
 من المنطق
 جزءا من المنطق
 المقدمه
 كما ذكره

القديمه وبقربها
 الما تميزها
 نادر

تدور على اعتبارهم فما اعتبروا خارجا فهو خارج وما اعتبروا
 عينا او جزءا فموضوع او فرع او لانها من الاصول المنطوقه
 لكننا مسلمة بغيرهم بناء على حسن الاعتقاد بانهم
 وربما استدلالا بطلان التال بان المنطق حيث
 عن احواله الموصلة حيث انه موصل والمقدمة
 ليست باحده عنه فلا تدخل فيه وتاثيرها
 دليل عقلي واليات بقوله وايضا حاصله
 ان كون المقدمة جزءا من المنطق يستلزم توقف
 على انفس الذر هو محال بالبدئية لانه ينظم
 فيس استثنى ان ينتج ان الشروع في المقدمة
 شروح في المنطق وفيس ما وان ينتج ان الشروع
 في المنطق موقوف على الشروع في المقدمة وينتظم
 من نتيجتي القيسين المذكورين فيس اقتران
 في الشكل الاول ينتج ان الشروع في المقدمة
 موقوف على الشروع في المقدمة وهو توقف الشيء
 على انفس الذر او عينا لزمه واما القيسين الاثنان
 فالليات بقوله اذا كانت المقدمة جزءا منه
 كان الشروع فيها شروعا في المنطق وهذا المقدمه
 بشرطية ذلك القيسين الاستثنائي او مقدمه

سما
 من المنطق
 جزءا من المنطق
 المقدمه
 كما ذكره

سما
 من المنطق
 جزءا من المنطق
 المقدمه
 كما ذكره

من المنطق
 شروح
 المقدمه

فلا يلزم ان يكون الوجود في المركب
مستقلاً عن الوجود في البسيط

فانه ليس بأخوف من تعريفه بل أأخوف منه
الاخذ بالتبليس فلا يلزم الدور
غوا اما الشروع في البسيط فهو التبليس
بل ربما يدعى انه لا يطلع الشروع الا في
المركب

فان اذ خفتين - ففلا يرد ذلك ما قبل

شروع في جزئه وهلم جرا الثالثة اما المراد
 بالجزء جزء ما اى جزء كان وبالشروع والتبسيط
 والاخذ اياه بشرط ان لا يكون مسبقا باخذ جزء
 آخر من اجزاء ذلك الشرط ان يكون ذلك الاخذ
 والتبسيط او التبسيط لان ترجمة الشرع
 بالفارسية آغاز کردن چیزی فلان ان
 ارید بالجزء جزء ما لا على التعيين فلازم ان يكون
 الشرع في الشيء متعديا حسب تقدير الاجزاء
 وان يكون التبسيط بالجزء الاخر ايه شرعا فيه
 وكلاهما باطوانا ارید الجزء المعين فلا يلزم الترتيب
 اذ لا يلزم منه ان يكون الشرع في المقدمة
 على تقدير جزئيتها من النطق شرعا فيه لجواز
 ان لا يكون المقدمة ذلك الجزء المعين
 الرابعة ان مرادهم ان الشرع في الشيء
 عبارة عن التبسيط بجزء من اجزائه بقصد
 تحصيل ذلك الشيء لا مطلق الا بريد
 ان الخارج في البيت بقصد التوفيق
 مثلا لا يقال انه شارع في جميع الاشياء

لا تزلزله من تحت يدي
فمنعوا واحدا صدقوا
او لم ينجوا من تحت يدي
وما فقدوا الجحيم
يصدق عليه انه تيسر
بمنه الذر يوزن الزرع
تأمل
سكناه



الى فصله من الحكمة جزء منها من البلدان المباني
 فيكون في خروج من بيته بخطوة واحدة شاعرا
 في شرق المشرق والمغرب وما بينهما من السهول
 المفروضة الغير المشاهية وانه ان من تلفظ
 بسم الله الرحمن الرحيم او ببعض اجزاء او بجزء
 كذلك لا يفتى انه شاعرا في جميع الكتب
 الى ثمانين الكلمة جزا ان منها فلا يرد ان الشروع
 في العلم لما كان عبادة في الشروع في بعض اجزاء
 فلا يتوقف الشروع في العلم بهذا المعنى
 على المقدمة التي هي تصور العلم والتصديق
 بقايتها بل انما يتوقف على تصور جزء العلم
 والتصديق بقايتها ذلك الجزء اذ يجوز ان
 يتصور جزء منه ويصدق بقايتها فيحصل
 وبكذا في كل جزء حتى يحصل العلم بدونه
 تصور والتصديق بقايتها لكن يرد ان لا يتوقف
 في امكن ان يحصل مسئلة في العلم الى ان
 يتم ذلك العلم بدون تصوره والتصديق
 بقايتها فان لم يتحقق في هذه الصورة الشروع
 في العلم بناء على اعتبار التصديق في الشروع

فاذ كان المراد من الشروع ذلك
 بالترتيب المذكور فلا يرد
 العلم
 واما التصديق بالصدق فلا يرد
 فيكون الشروع في العلم بدونه
 حاصل لان الشروع في العلم بدونه
 في اجزاء او في بعض اجزائه
 والتصديق بقايتها وهو حاصل بتصور الجزء
 في العلم وهو يتوقف على تصور بقايتها بدونه تصور العلم
 لكن لما كان المراد من الشروع في العلم
 بقصد تحصيل العلم لا بد من التصديق بقايتها
 وذلك لان العلم لا يتحقق الا بالتصديق بقايتها
 والتصديق بقايتها لا يتحقق الا بالتصور
 في اجزاء او في بعض اجزائه
 بقصد تحصيل العلم لا بد من التصديق بقايتها
 والتصديق بقايتها لا يتحقق الا بالتصور
 في اجزاء او في بعض اجزائه

والعلم

في العلم لزم امكن تحصيل العلوم المدونة بدون
 الشروع فيها وبطل ايضا كلية المقدمة الثالثة
 بان الشروع في المقدمة على تقدير كونها
 جزءا شروعا في المنطوق لان التلبس بجزء من
 اجزاء المقدمة بقصد تحصيل باقي اجزائها
 من غير قصد تحصيل اجزاء العلم في المقدمة وليس
 شروعا في المنطوق بل لا يثبت كبره في
 المساواة ايضا لان الشروع في المنطوق وان
 كان موقوفا على نفس المقدمة لكن نفس
 المقدمة لا يتوقف على الشروع فيها لكان
 تحصيل كل واحد منها جزءا المقدمة بلا قصد
 تحصيل باقي اجزائها فيحصل نفس المقدمة
 بلا شروع فيها فلا يلزم توقف الشروع وهو سمه قبلي المساواة
 في المنطوق على الشروع في المقدمة بقيلان
 ويرى ما يدفع الا واما امكن تحصيل العلم بدون
 الشروع فيه ليس اذ استحبال بل هو مستبعد
 لان في جري العادة على تحصيل الشيء بالشروع
 فيه بان يتلبس بجزء من اجزائه بقصد تحصيله
 كيف والشروع فعل اختيارى سبقه بقصد
 اريد بمكة تحصيل العلم بدونه الشروع اريد به
 في النفس ففعل الاختيارى يكون لها شق فلا شروع فيه
 كذا هي منه لكنه لا يبين ضيقه سبحانه بل العلم

مستبعد جدا ان يكون
 ان لا يقبل القصد في الشروع
 فيه ما تورد او لا تأمل كلامه

اجزائها

والاختيار عما تقدم من موضع واما قيل هي و
 قالية ث ر بقوله والمفروض بناء على تفسير المقدمة
 ما يتوقف عليه الشروع في العلم ان الشروع في النظر
 موقوف على نفس المقدمة والمقدمة الثانية
 محذوفة وتقرر القياس ان الشروع في المنطق
 موقوف على نفس المقدمة ونفس المقدمة
 موقوفة على الشروع فيها لكونها مركبة وخصوصا
 المركب موقوفة على الشروع فيه سواء
 كان نظريا او بدنيا يباح ان الشروع
 في المنطق موقوف على الشروع في المقدمة
 لصدق المقدمة الاجنبية من بناء وهي
 ان الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف
 على ان ذلك الشيء والى هذه النتيجة اشار
 بقوله فيكون الشروع في المنطق موقفا على الشروع في المقدمة
 واما القياس الاخر ان المؤلف من نتيجة القياس المنج
 للمنط قالية فقد بقوله فنقول اي اذا تقرر هذا فنقول
 فثبتت المطالعة هو توقف الشيء على نفسه بجعل نتيجة
 القياس للامتنان في معنى ونتيجة القياس المساوي كبرى
 الشروع في المقدمة شروح في المنطق والشروع في المنطق

فان كان
 مقبولا
 فيكون
 مقبولا
 فيكون
 مقبولا

مرند

موقوف على الشروع في المقدمة فينتج الشروع في المقدمة
 موقوف على الشروع في المقدمة كما قال فيلزم ان يكون
 الشروع في المقدمة موقفا على الشروع في المقدمة
 ثم انه يمكن ان يعكس ترتيب المقدمات فينتظم حينئذ فبان
 مساواة نتيجة ان الشروع في المنطق يتوقف على الشروع
 في المنطق وبهذا اللازم ايضا فتقرر الشروع
 في المنطق موقوف على الشروع في المقدمة والشروع في
 المقدمة شروح في المنطق فالشروع في المنطق موقوف
 على الشروع في المنطق لصدق المقدمة الاجنبية من بناء
 وهوان الموقوف على ما يتقدم مع الشيء موقوف على ذلك
 الشيء الا ان قيس اليك واه لاه فيما اذا انتظم نتيجة
 قيس اقتران سيما القرب القريب الاول في الشكل
 الاول حقيقا بان يتخذ ظاهريا وان صدقت مقدمته
 الاجنبية اختار قدس سره في ترتيب المقدمات
 ما ذكره على عكس ذلك الترتيب بهذا واعلم
 انه كما يلزم من جوهرية المقدمة في المنطق توقف الشيء
 على نفسه على ما بينه قدس سره في بنى الحاشية
 يلزم الدور ايضا لان الشروع في المقدمة شروح في المنطق

اذ كان

سيما القرب الاول

كما بين والشروع في المنطق موقوف على نفس مقدمته
 فالشروع في المقدمة موقوف على نفس مقدمته كقولنا
 ذات جزاء مترتبة في الحصول موقوف على الشروع
 فيها فيلزم توقف الشروع في المقدمة عما يبتدئ على
 الشروع في المقدمة وهو نفس ما ذكره قدس سره
 في حاشية المطالع حيث قال والشروع في العلم لا يتوقف
 على ما هو جزاء منه والآلية لكن لم يصرح بالدور
 آمالان مناط والدور توقف الشيء على نفسه
 فالتفصيل المختصرا اولان توقف الشيء على نفسه
 اي في سائر الدور كملك فلها متلازمة وذلك
 لان الدور توقف الشيء عما يبتدئ عليه سواء كان الكون
 عين الموقوف او غيره ومن هنا قيل الدور يستلزم
 التسلسل وقد بينه قدس سره في حاشية المطالع
 ثم اثبات رالي بطلان تلك النتيجة بقوله وذلك حال
 ان يكون الشروع في المقدمة موقفا على الشروع
 فيها فيستحيل الاستلزام بتوقف الشيء وتقدمه
 على نفسه قد يقال بهذا انما يلزم لو لم يتقدم الشروع
 في المقدمة واما اذا تقدم الشروع فيها كما هو الواقع

فما لا يمتنع ان يكون الشروع في المقدمة موقفا على الشروع فيها فيلزم توقف الشروع في المقدمة على نفسه وقد بينه قدس سره في حاشية المطالع
 انما لا يمتنع ان يكون الشروع في المقدمة موقفا على الشروع فيها فيلزم توقف الشروع في المقدمة على نفسه وقد بينه قدس سره في حاشية المطالع
 انما لا يمتنع ان يكون الشروع في المقدمة موقفا على الشروع فيها فيلزم توقف الشروع في المقدمة على نفسه وقد بينه قدس سره في حاشية المطالع

فانما لا يمتنع ان يكون الشروع في المقدمة موقفا على الشروع فيها فيلزم توقف الشروع في المقدمة على نفسه وقد بينه قدس سره في حاشية المطالع

لكن ان كان الشروع في المقدمة موقفا على الشروع فيها فيلزم توقف الشروع في المقدمة على نفسه وقد بينه قدس سره في حاشية المطالع

فلا يلزم ذلك بل توقف بعض افرادها على بعض آخر وكذلك
 فيه اجيب عنه بان الشروع في المقدمة وان كان متوقفا
 لكنه متناه قطعا فاذا كان بعض افرادها موقفا
 على بعض آخر تنقل الكلام الى ذلك البعض الموقوف عليه
 لانه اي شريع في المقدمة فيكون موقفا على نفسه
 او على ما قبله او على بعض آخر وهكذا فيلزم انما ان
 يتوقف على نفسه او يدور او ينتهي الى
 توقف الشيء على نفسه او الدور والدور يستلزم
 توقف الشيء على نفسه فيستوقف الشيء على
 نفسه لازم قطعا ثم اجاب قدس سره في النظر المذكور
 بما حاصله ان هذا الكلام موقوف على ظاهره ومقدر
 بما لا يرد عليه شيء والبيات ريقه والجواب
 ان في الكلام المذكور الذي اورد عليه النظر
 مضافا لحد وفاقا اي ما يجب ان يعلم في
 كتب المنطق فيلزم ان على تقدير الارتكاب
 على ذلك المحدث ان يكونا المقدمتين
 جزءا من كتب المنطق لان ما ليس بجزء من كتب
 المنطق لا يعلم فيه قطعا لاجزاءه فانه

لكن ان كان الشروع في المقدمة موقفا على الشروع فيها فيلزم توقف الشروع في المقدمة على نفسه وقد بينه قدس سره في حاشية المطالع

لكن ان كان الشروع في المقدمة موقفا على الشروع فيها فيلزم توقف الشروع في المقدمة على نفسه وقد بينه قدس سره في حاشية المطالع

المحذور ان الزمان لما علم تقدير كونه المقدمة في المنطق
 معاً لان كونها جزءاً من كتب المنطق ليس محالاً لانها تم
 لانهم لم ينتقوا على كون المقدمة خارجاً عن كتب المنطق
 وليس فيها استمرارية لتوقف الشيء على نفسه لا في الوجود
 في كتب المنطق ليس موقفاً على المقدمة حتى ينطبق
 قبلي ينتج لكون الشروع في المقدمة موقفاً على
 الشروع فيها ثم لا بد ان ارتباب المحذور خلاف الظن
 ولا يصح التبعه الا بقية حاشية حاشية على
 ترتيبه فبالج في فوق الترتيب فقال والدليل
 على تقدير هذا المضاف ان المقصود الذي تعلق به
 قصد الشرح بيان احوال الرسالة في الاشياء المنطوق
 لانه يصدره في أصل الكلام الذي اوردته ان راجع
 في هذا المقام ان هذه الرسالة الى اريد بيان
 وجه ترتيبها على الاشياء المنطوق في كتاب في هذا
 الفنى وكل كتاب في هذا الفنى يليق به ان يرتب
 على هذه الاشياء المنطوق في هذه الرسالة يليق
 بها ان يرتب عليها اما الصنعة التي هي ان تدرج
 الرسالة في كتاب في هذا الفنى فظاهر لكونها معلوماً
 بانها هي فلا يحتاج الى بيان واما الكبرى فلا

ما يجب

ما يجب ان يعلم في كتب هذا الفنى اننا كما اذا
 كذا او فقولاً كذا لان ما يجب ان يعلم كبرى المنطق
 مساواة لبيان الكبرى المذكورة في صفة مطوية وتزويده
 ان كل كتاب في هذا الفنى يليق به ان يرتب على ما
 يجب ان يعلم في كتب هذا الفنى وما يجب ان يعلم
 في كتب هذا الفنى هو بين الاشياء المنطوق
 ينتج ان كل كتاب في هذا الفنى يليق به ان يرتب
 على هذه الاشياء المنطوق وهذا هو الكبري المنطوق
 بيانها والمقدمة الاجنبية صادقة لان ما يليق به
 ان يرتب على المنطوق بالشيء يليق به ان يرتب
 على ذلك الشيء هذا اقرب ما في الكتاب ثم انه
 اورد عليه قدس سره ان الوجوب هنا المتعلق
 سواء قدر الكتب او لا في يجوز ان يعلم المقدمة وكذا
 سائر الاقسام في خارج لان المنطق ولام كتبه
 فلا حاجة الى التقدرب لان مقدمة العلم وان كانت
 خارجة عنه لكنها بسحق ان يعلم فيه فتقدرب الكتب
 بدون حمل الوجوب على الاسنى في فائدة وفائدة
 حاصله ان الوجوب ان المفهوم عرفاً في فائدة فائدة يعلم
 من كتابك تلك المسئلة انه يجب ان يرتب
 على الاشياء المنطوق في هذا الفنى

ما يجب ان يعلم في كتب هذا الفنى اننا كما اذا
 كذا او فقولاً كذا لان ما يجب ان يعلم كبرى المنطق
 مساواة لبيان الكبرى المذكورة في صفة مطوية وتزويده
 ان كل كتاب في هذا الفنى يليق به ان يرتب على ما
 يجب ان يعلم في كتب هذا الفنى وما يجب ان يعلم
 في كتب هذا الفنى هو بين الاشياء المنطوق
 ينتج ان كل كتاب في هذا الفنى يليق به ان يرتب
 على هذه الاشياء المنطوق وهذا هو الكبري المنطوق
 بيانها والمقدمة الاجنبية صادقة لان ما يليق به
 ان يرتب على المنطوق بالشيء يليق به ان يرتب
 على ذلك الشيء هذا اقرب ما في الكتاب ثم انه
 اورد عليه قدس سره ان الوجوب هنا المتعلق
 سواء قدر الكتب او لا في يجوز ان يعلم المقدمة وكذا
 سائر الاقسام في خارج لان المنطق ولام كتبه
 فلا حاجة الى التقدرب لان مقدمة العلم وان كانت
 خارجة عنه لكنها بسحق ان يعلم فيه فتقدرب الكتب
 بدون حمل الوجوب على الاسنى في فائدة وفائدة
 حاصله ان الوجوب ان المفهوم عرفاً في فائدة فائدة يعلم
 من كتابك تلك المسئلة انه يجب ان يرتب
 على الاشياء المنطوق في هذا الفنى

ما هو خارج لا يعلم فيه لا تقيد بالوجوب
والتقيد بالوجوب على ما في بعض النسخ
لناسبة المقام ولا لادخله في تأكيد التوكل
لانه اذا كان ما يعلم في المنطق جزءا منه فالحجب
ان يعلم فيه يكون جزءا منه بالطريق الاول
فبعد هذا قد انكسر الاركان المثلث علم الاشياء
بلا تقدير المضاف فلهذا ومعه لغو هذا قيل
ان اصل النظر انما يتجه اذا جعل في المنطق
متعلقا بقوله يعلم واما اذا جعل متعلقا
بقوله يجب فلا لان حاصل المعنى ما يكون
العلم به جز واجبا المنطوق وذلك لا يقتضيه الجزئية
كما ان قولك يجب في الصلوة الموضوع لا يوجب
كل الموضوع جزاء انه الصلوة وتفصيله انه على
تقدير تعلو الطرف بالعلم انما يلزم الجزئية
بناء على ان الظالمات في قولك هي المسئلة
يعلم في ذلك العلم انه في ما لم كما عرفت بخلاف
ما اذا تعلو بالوجوب فانه ليس الظالمات في
في قولك هذا الشيء يجب في ذلك الشيء

على العلم بالوجوب
على العلم بالوجوب
على العلم بالوجوب

على تلك المسئلة وكونه بحيث يعلم منه تلك لانه
يجب على الاشياء ان يعلموا ما في كذا بك لا في غيره
حتى انما في جواز ان يعلموا ما في كذا في غير
تقدير الكتب لا حاجة الى جعل الوجوب مستحبا
وعلى الجمل على الاشياء ان يعلموا بتقدير الكتب
لان الجبرج غير الشئ كما لا يجب ان يعلم فيه لا يجب
ان يعلم فيه اذ ليس معنى كونه معلوما فيه انه
معلوم فيما بين مسائله اذ الخارج عن العلم قد
يجب ان يعلم فيه بهذا المعنى كما اذا توقف
على بعض مسائله وكان مبدءا لبعضها فربما
مع كونه معلوما فيه انه في اجزاءه لان المتبادر
من قولك علمت هي المسئلة في العلم بالظلال
او هي المسئلة تعلم في ذلك العلم انها في مسائل
ذلك العلم لانه فيما بين مسائله لا يبرر انك
لو قلت يعلم في علم المنطق ان الواو والواو
قد يكون بمعنى او الفاصلة وغير ذلك من ذلك
علم آخر يذكر فيما بين مسائله مستظرا والمرشد
فذلك لما ذكره في تلك التوكل في الحقيقة لفظة
في ويكون ان الواقع في كبره النسخ لان
ما هو

على العلم بالوجوب
على العلم بالوجوب
على العلم بالوجوب

على العلم بالوجوب
على العلم بالوجوب
على العلم بالوجوب

على العلم بالوجوب
على العلم بالوجوب
على العلم بالوجوب

كذلك لا يصدق عليها المعروف اذا المعروف
 ما هو الخاتمة حقيقة ومقصود منها اصابة وهو
 الاقضية فقط واما اجزاء العلوم فتتفرقة
 على الخاتمة ودخيل فيها فلا ضرة في خروجها
 عن تعريفها ويجوز ان يكون حاصل الابرار وهي
 التداخل بين منطوق الاول ومنهوم الثاني
 حيث خرج من الاول باز الخاتمة ليست
 على مواد الاقضية بل مشتقة على اجزاء العلوم
 ايضا لكن المفهوم وجه الحصر ان الخاتمة
 مقصورة على مواد الاقضية فبين ذلك
 المعنى المنطوق وبين هذا المفهوم تداخلا
 في اصل الجواب ح انه لا تداخل بينهما
 نظر الى ما هو المقصود من الخاتمة فيحتمل ويحتمل
 ان يكون حاصل الابرار المذكور ان
 الدليل المذكور للحصر مشتمل على ترك الاول
 والمناسب اذا الخاتمة كما ذكرنا اولاً
 مشتمل على مواد الاقضية واجزاء العلوم
 فما هو الاول والمناسب التعرض بها في وجه
 الحصر فغن الاكتفاء في مواد الاقضية ترك

ذكر هذا الجواب في حاشية الرواوي

ما هو

ما هو
 ما هو
 ما هو

لما هو اول وانسب فتصية الجواب ح ان
 ذلك الاكتفاء وارد على ما هو اول وانسب
 نظر الى المقصود الاصل في الخاتمة فان قلت
 لما لم يكن اجزاء العلوم من الخاتمة في شيء فما وجد
 كما بحث اجزاء العلوم من الخاتمة قلت فائق جليدة
 وهو التميز بين ما هو اجزاء العلوم وبين ما هو
 خارج عنها كما يذكر في كتبها لداعي عابدة وبهذا
 يميز القيمة باسم المعلوم عن فروع الهمة الى ما لا يعنيه
 اذ يقتصر على هذا الحاجة في تحصيل الخارج فلا
 يطلب الاستقصاء فيه حتى يشغل عما هو
 حق الاهتمام في تحصيل ما هو اجزاء العلوم
 المط لا يفتقر فينبغي ان يذكر في مباحث
 المقدمة لكونها ما لا يعين في تحصيل الفهم لاكتفاء
 لان المنطوق دون للاحتياج اليه في تحصيل
 العلوم الحكيمه فجمع بعد ما ينفذ في تحصيل الحكمة
 وذكر بعد النزاع عنه كالتنبيه له ولتكميل ما هو
 الغرض منه وقد يقال وجبة ذكرها في الخاتمة
 عدم اختصاص البحث عن مواد الاقضية
 بعلم دون علم لعدم اختصاص اجزاء العلوم

جمع مع المنطق بالسنن
 من ينفع في تحصيل الحكمة
 اية ما تناسب اليه
 المنطوق ولا هو الذي به
 المحتاج الى حقيقة الذي
 ما ليس به النزاع عنه الذي
 هو المحتاج اليه من الحكمة
 معناه من تحصيل الحكمة فلهذا
 ذكر اجزاء العلوم من الخاتمة
 وفي المقدمة

حق الاهتمام

وبرد عليه ان تلك المنكبة موجودة مع ما ذكر
في المقالة الثالثة ايضا **والسابع**

والمراد بالمقدمة ههنا ما يتوقف عليه الشروع في
العلم قبل علمه كون المراد بالمقدمة ما ذكر
فوقه في المحرر الثاني في بيان المراد بها
والجواب اما اولاً فنون المعلوم مركباً من وجه
الاحمر ان ما يتوقف عليه الشروع المقدمة لا ان
المقدمة ما يتوقف عليه الشروع فيجوز في بادي
الرأي ان يكون عمل المقدمة على ما يتوقف عليه
الشروع من قبيل علم الاخر على الاخص وان كان
المقدم بهذا المحل في وجه الاحمر تحصيل معرف
جامع وما نفع للمحمول واما ثانياً فنون المعلوم
من وجه الاحمر ان المقدمة ما يتوقف عليه الشروع
في المنطق لانه ما يتوقف عليه الشروع في العلم
منطقاً او غير فنية ببيان المراد منها على ان
اطلاقه على ما يتوقف عليه الشروع في المنطق
لا يخصه بل يكون علماً واما ثالثاً فنون
ان كون المراد بالمقدمة ما ذكر انما علم وجهه
ضناً لان العلم الاصل هناك كان في وجهه

فللفظة

انما المراد بالمراد
ارادته على

كحل الجوز على الان في ذلك لا في الاخر
بارشروا ما هو ترفعه لانه لا يجوز ان
الجبون هو الان سلك

قوله في قوله
انما المراد بالمقدمة
ما يتوقف عليه الشروع
في العلم

فللفظة والذبول حال فمرجه بالمراد ان ذلك
الفظة واما رابعاً فنون فنية توطئة وتمهيداً
لما يذكر بعد وجه توقف الشروع واما خامساً
فنون فنية في اللفظ والمعنى مستفاد من
كلمة ههنا وهذا التقيد لم يعلم وجهه الا من
ساد فنون فنية في اللفظ والمعنى انما يحظر
بالبارز ان قوله والاول المقدمة غير صحيح
المقدمة جزء الكتاب الذي المختار فيه انه
الفاظ وعبارات وما يجب ان يعلم ويتوقف
عليه الشروع في المعنى والمحل بين اللفظ والمعنى
غير صحيح فاشكاله بان مراد بالمقدمة ههنا
ان في مقام بيان وجه الاحمر هذا المعنى فصح المحل في
مقام دعوى صحتها فان المراد هناك طائفة
من النسخ في الكتاب واما سابعاً فنون فنية
اشكاله ان ما يتوقف عليه الشروع في العلم
الاصطلاح حيث اصطلاح على تسميتها بمقدمة
ولا شك ان هذا غير معلوم من وجهه لانه لو كان
امرين في بيان ثانياً فنون فنية في اللفظ والمعنى
لما اراد ان يثبت ان الامور الثلاثة المذكورة مقدمة

بالجواب رابعاً فنون فنية
توطئة وتمهيداً

قوله في قوله
انما المراد بالمقدمة
ما يتوقف عليه الشروع
في العلم

ارادته على

قوله في قوله
انما المراد بالمقدمة
ما يتوقف عليه الشروع
في العلم

على ان لا يعرفها هذا الكتاب عشرة كاملة ان احلقت
 بها فلك كافية فلا تقل هل من باقية وما يستحق
 ان ينسب عليه ان المراد بالشروع في تعريف المقدمة
 جنس الشروع لا جميع انحاء الشروع فيسندرج فيه
 ما يتوقف عليه الشروع على وجه البصيرة فقط او على
 وجه زيادة البصيرة فقط فالمنع ان المقدمة ما
 يتوقف عليه شروعه ما فاضلا وكن على بصيرة فوه

قد سكره انما قال ههنا لان المقدمة
 في سياحتي قد جعل قدس كلمة ههنا اشارة
 الى اول الكتاب فثبتت وانما مقام دعوى المحصر
 وقد عرفت سابقا ان ليس المراد منه بالمقدمة
 ما يتوقف عليه الشروع بل طائفة من الاشارة الكتاب
 الذي هو عبارة عن اللغات على ما هو المختار الا
 ان يجعل الكتاب مع عبارة عن المعاني المخصوصة
 على غير المختار وههنا احتمالا اخر منها ما قدنا
 سابقا انه ههنا اشارة الى المقام وجه المحصر منها
 ان يجعل اشارة الى عرف ارباب التدوين ان
 المراد بالمقدمة في عرف ارباب التدوين ان
 يكون فيه اشارة الى ان لها في اللغة معنى آخر هو مقدمة تدوين

هذا هو المختار
 في سياحتي قد جعل قدس كلمة ههنا اشارة
 الى اول الكتاب فثبتت وانما مقام دعوى المحصر
 وقد عرفت سابقا ان ليس المراد منه بالمقدمة
 ما يتوقف عليه الشروع بل طائفة من الاشارة الكتاب
 الذي هو عبارة عن اللغات على ما هو المختار الا
 ان يجعل الكتاب مع عبارة عن المعاني المخصوصة
 على غير المختار وههنا احتمالا اخر منها ما قدنا
 سابقا انه ههنا اشارة الى المقام وجه المحصر منها
 ان يجعل اشارة الى عرف ارباب التدوين ان
 المراد بالمقدمة في عرف ارباب التدوين ان
 يكون فيه اشارة الى ان لها في اللغة معنى آخر هو مقدمة تدوين

هذا هو المختار
 في سياحتي قد جعل قدس كلمة ههنا اشارة
 الى اول الكتاب فثبتت وانما مقام دعوى المحصر
 وقد عرفت سابقا ان ليس المراد منه بالمقدمة
 ما يتوقف عليه الشروع بل طائفة من الاشارة الكتاب
 الذي هو عبارة عن اللغات على ما هو المختار الا
 ان يجعل الكتاب مع عبارة عن المعاني المخصوصة
 على غير المختار وههنا احتمالا اخر منها ما قدنا
 سابقا انه ههنا اشارة الى المقام وجه المحصر منها
 ان يجعل اشارة الى عرف ارباب التدوين ان
 المراد بالمقدمة في عرف ارباب التدوين ان
 يكون فيه اشارة الى ان لها في اللغة معنى آخر هو مقدمة تدوين

لا يجوز على ما يتوقف عليه الشروع على المقدمة التي هي الاشارة
 ان يفهم منه ان اشارة الى المراد في الكتاب السابق في المقدمة
 التي هي من جنس اشارة معنى متصاع من حيث يتوقف عليه
 الشروع على المقدمة التي هي من المعنى ولا يخفى
 ان المعنى هو المدرك وما يتوقف عليه
 هو الادراك وحمل الادراك على المدرك غير جائز
 فكيف يمكن الحمل على امره المكون من

هذا هو المختار
 في سياحتي قد جعل قدس كلمة ههنا اشارة
 الى اول الكتاب فثبتت وانما مقام دعوى المحصر
 وقد عرفت سابقا ان ليس المراد منه بالمقدمة
 ما يتوقف عليه الشروع بل طائفة من الاشارة الكتاب
 الذي هو عبارة عن اللغات على ما هو المختار الا
 ان يجعل الكتاب مع عبارة عن المعاني المخصوصة
 على غير المختار وههنا احتمالا اخر منها ما قدنا
 سابقا انه ههنا اشارة الى المقام وجه المحصر منها
 ان يجعل اشارة الى عرف ارباب التدوين ان
 المراد بالمقدمة في عرف ارباب التدوين ان
 يكون فيه اشارة الى ان لها في اللغة معنى آخر هو مقدمة تدوين

وغيره انما يشتمل على ما يتوقف عليه
 على ما يجب ان لا يشتمل على ما يتوقف عليه
 في سياحتي قد جعل قدس كلمة ههنا اشارة
 الى اول الكتاب فثبتت وانما مقام دعوى المحصر
 وقد عرفت سابقا ان ليس المراد منه بالمقدمة
 ما يتوقف عليه الشروع بل طائفة من الاشارة الكتاب
 الذي هو عبارة عن اللغات على ما هو المختار الا
 ان يجعل الكتاب مع عبارة عن المعاني المخصوصة
 على غير المختار وههنا احتمالا اخر منها ما قدنا
 سابقا انه ههنا اشارة الى المقام وجه المحصر منها
 ان يجعل اشارة الى عرف ارباب التدوين ان
 المراد بالمقدمة في عرف ارباب التدوين ان
 يكون فيه اشارة الى ان لها في اللغة معنى آخر هو مقدمة تدوين

ومنها ان يجعل اشارة الى ان لها في اللغة معنى آخر هو مقدمة تدوين
 من هذا الكتاب معنى اخر وهو ما يتوقف عليه البصيرة
 الآتية وترتبط به بخواربهاط كما وقعت في اللغة
 الثانية التي في القيايا ومنها ان يجعل اشارة
 الى هذا الكتاب لان المراد بها من غير هذا الكتاب

في سياحتي قد جعل قدس كلمة ههنا اشارة
 الى اول الكتاب فثبتت وانما مقام دعوى المحصر
 وقد عرفت سابقا ان ليس المراد منه بالمقدمة
 ما يتوقف عليه الشروع بل طائفة من الاشارة الكتاب
 الذي هو عبارة عن اللغات على ما هو المختار الا
 ان يجعل الكتاب مع عبارة عن المعاني المخصوصة
 على غير المختار وههنا احتمالا اخر منها ما قدنا
 سابقا انه ههنا اشارة الى المقام وجه المحصر منها
 ان يجعل اشارة الى عرف ارباب التدوين ان
 المراد بالمقدمة في عرف ارباب التدوين ان
 يكون فيه اشارة الى ان لها في اللغة معنى آخر هو مقدمة تدوين

ما ذكر فيه من الرؤس الثمانية او اذ اخر سوي
 ما يتوقف عليه الشروع ما ليس من تحصيل الفيت
 واما المراد بها من هذا الكتاب هو ما يتوقف
 عليه الشروع اي هذا الفرع منها اذا المذكور من هذا الكتاب
 هو هذا الفرع لا غير وتحقيق المقام يستدعي سبطا
 من الكلام وهو ان المقدمة لهم مفهوم كل
 هو ما قدمت امام المقام لا ارتباط به وتعبا
 اخرى ما يعين من تحصيل الفن والابرصان على
 انحصاء فيما يتوقف عليه الشروع من الامور الثلاثة
 المذكورة ههنا بل القديما كما نفا بذكره في صدور
 كتبهم ثمانية لثبات واستموتة بالقرآن الثمانية

في سياحتي قد جعل قدس كلمة ههنا اشارة
 الى اول الكتاب فثبتت وانما مقام دعوى المحصر
 وقد عرفت سابقا ان ليس المراد منه بالمقدمة
 ما يتوقف عليه الشروع بل طائفة من الاشارة الكتاب
 الذي هو عبارة عن اللغات على ما هو المختار الا
 ان يجعل الكتاب مع عبارة عن المعاني المخصوصة
 على غير المختار وههنا احتمالا اخر منها ما قدنا
 سابقا انه ههنا اشارة الى المقام وجه المحصر منها
 ان يجعل اشارة الى عرف ارباب التدوين ان
 المراد بالمقدمة في عرف ارباب التدوين ان
 يكون فيه اشارة الى ان لها في اللغة معنى آخر هو مقدمة تدوين

الاول والفرع من تدوين الفن لئلا يكون الناظر
 فيه عابثا الثاني المنفعة وهو ما يشوق الكل
 ويجعل اليه عموم الطبايع ليحل الناظر فيه المشتة

انه في تحصيله والفرق بين الفرض في العلم ومنفعة
 ان الفرض منه كما ان سببا حاملا للقدرة
 الاول على تدوين العلم والمنفعة هي الصلة
 التي ترتب عليه ويميل اليها عموم
 الطابع كمن يغير شجرة التمار فان غرضه
 منه والباعث له على ذلك هو الثمرة
 ثم انه يرتب عليه منافع ومصالح كالا
 به والانتفاع باغصانه وليس شئ منها
 باعتبار العرس فالفرض في المنطق
 التمييز بين الصدق والكذب في الاقوال
 والجزء الشرعي للافعال والحقوق والباطل في الاعتقاد
 ومنفعة القدرة على تحصيل العلوم النظرية و
 العملية الثالث التسمية وهو عنوان العلم
 ووجه تسميته بلمة ليكون عند الناظر فيه اجمال
 ما يقتضيه العلم في المقاصد وكما المنطق
 سيجي الرابع المؤلف اي لهم مدون الفن او
 مؤلف الكتاب ليسكن قلب المتعلم اليه اذا اشق
 في ما يري حال المعرفة حال الاقوال في مراتب الرجال
 واما المرتقون في حفيظ التقليد لارادة الكمال
 فيكون

قوله التمييز في قوله في الاعتقاد ان هو من
 علوم عصره الفكر في الخطا سمع ابن المولى
 سليمان

في قوله المؤلف اي لهم مدون الفن او
 مؤلف الكتاب ليسكن قلب المتعلم اليه اذا اشق

فيكون

فيعرفون الرجال بالحق لا الحق بالرجال ومدونة المنطق
 ارسطو مدونه بامر اسكندر ولهذا لقب بالمعلم الاول
 وفيه همتا قبل للبين انه ميراث ذن القرنين وقبيل
 ذوا القرنين لارسطولا جل تدوينه خمسمائة
 الف دينار وقرره كل سنة مائة وعشرين الف
 دينار ثم بعد ما نقل الفلسفة من لغة يونان
 الى لغة العرب وقويت ورتبه واحكمه واتقنه
 ثانيا ابو نصر الفارابي وكذا القاب بالمعلم الثاني
 الخامس انه من ان علم هو ان جنس علوم العقلية
 او العقلية الاصلية او الوضعية ليطلب منه ما
 يليق به والمنطق اختلف فيه انه من العلوم
 الحكمية ام لا فمنه ترك فيه الاعيان في تفرق الحكمية
 جعله منها ومن اخذه فيه لم يجعله منها بل راسيا
 انه من ان مرتبة هو ليعلم على ان علم يجب تقديمه
 فيقدم عليه في البحث وعلم ان علم يجب تأخره
 فيؤخر عنه اذ بذلك ينظم امر التعليم والتعلم
 ومرتبة المنطق ان يشتغل به بعد تذييل الاخلاق بحكمة العملية
 وتقوم الفكر ببعض العلوم الرياضية من الهندسة

من العلوم العقلية والنقلية
 من العلوم العقلية والنقلية
 من العلوم العقلية والنقلية
 من العلوم العقلية والنقلية

في المعنى الاول انما هو اختلاف عباراتهم في القضية
 بالمعنى الاول حيث فرقوا بين المعنى العام فقالوا
 قضية جعلت جزء جم. وتارة بالمعنى الاخص فقالوا
 قضية جعلت جزء قبلي او مبني على الاختلاف
 الواقع فيما بينهم في معناه على ما هو المتبادر
 من هذه العبارات فيكون المعنى المتفق عليه
 عندهم احد هذين المعنيين فكأنه قال تطلق
 على احد هذين الاكبري واما ما قيل من ان المعنى
 ذهب الى ان المقدمة تطلق على قضية
 جعلت جزء قبلي كما هو في معنى الكتاب
 وذهب بعضهم الى انها تطلق على قضية جعلت
 جزء جم. فاشرك قدس في بقوله او جم. الى المعنى
 اخبر عليه ان يحصل للمقدمة معنى
 المذكور في الشرح بمعنى ثلثية وهو قدس
 خرج من كل ثلثية المطالع بالمعنيين وذكر في العبار
 بعضها وهذا قريب على انه لم يقصد ذلك وقد
 بحاج انما قال كذا اتباعا لكلام الشيخ في الاشياء
 وانما خرج الشيخ به لشيء من العلم في الاستدلال
 بالقبول في الكلام في الاستدلال

في جمع هذا الجواب في المال الجواب الذي
 نقله بقوله فما قيل من ان المعنى هو شامل
 للمعنى

هذا الجواب هو الجواب الذي
 نقله بقوله فما قيل من ان المعنى هو شامل
 للمعنى

واما القول بان الشيخ اراد بالقول ما سماه
 يتناول الاف ام الثلثة فانه بقوله او جم. تزداد
 في العبارة وتختير في التلفظ دفعا لا يتوهم من عمل
 القائل على معناه المتبادر فلا يخفى ومنه وكذا
 القول بان كلمة او بمعنى اولان النجاة من جواب او
 بمعنى بلز. وداخل الجملة وخصا بغيرها انه قد سكر
 قال في حاشية المطالع وكان هذا الثاني اعم من سابقه
 وفي هذا الحاشية جزم باعمية التفسير قالوا الثاني
 اعم من سابقه على ما في اكر النسخة ووجهه
 انه اضاف في حاشية المطالع لفظ الصبر في المعنى
 الكسبي قال ثانيا ما يتوقف عليه صحة الدليل
 وهن العبار يحتمل معنيين احدهما ما هو المتبادر
 بحسب العرف العام وهو ان يراد به ما يتوقف عليه
 صحة بعد انعقاده وتخصر ولا يدخل فيه الاجزاء
 والحاده فان اهل الفرق لا يطلقون على اجزاء الشيء
 انها ما يتوقف عليها صحة بل يقولون انها يتوقف
 عليه ذاته والثاني هو المعنى المتقاهم عند اهل العلوم
 العقليه وهو يشمل الاجزاء والشرائط فان ما يتوقف
 على قوله قدس في الاستدلال
 المثلثية على

لاننا وعليه انما هو الذي
 يحتاج الى توضيح
 او لا يحتاج الى توضيح
 بعد كلام

منافاة في نفس التفسير
 وجهه في حاشية المطالع

هذا الجواب هو الجواب الذي
 نقله بقوله فما قيل من ان المعنى هو شامل
 للمعنى

العلم
منه العلم

عليه ذات الشرع توقف عليه صحة ضرورة انه ما لم
يتمحصل ذاته لم يتصف بالصحة وهذا هو البطلان
فلذلك رتبه قد كرم واورد كانه كان المنية
للحق الذي هو الزمان ولم يحزم به لقيام الاحتمال
الاخر وعما به من الحاشية لا لم يشتمل على لفظ
الصحة جزم ههنا بامية العلم عن اليبق وما وقع
في بعض النسخ الهامه لفظ الصحة في تعريف العاقلين
علم انه يمكن ان يقال انه قطع من بين الحاشية
بالمعنى المتفاهم عند اهل العلوم العقلية لكونه
اليق بالصناعة واسقط المعنى الفرعي ووجه
الاعتبار جزم بالامنية وفي كلية المطالع لم ينط
به بل رجه فلم يحزم لقيام الاحتمال ناسل وبعضهم
فر هذا الكلام كلام اوصل في نسخ العكس **قال**
الشيخ ووجه توقف الشرع اما على تصور
العلم فلا لا بد من حرف بين العبارة عن ظاهر
والا فيكون المعنى الاعلى توقف الشرع اما على
تصور العلم فلا لا بد ولا يخفى ان هذا القول
في الكلام وبطلان احتملا في توجيهه فتم

هذا هو
الوجه
في بعض النسخ
الهامه لفظ
الصحة في تعريف
العاقلين

من جعل اللام زائفة في المواضع الثلاثة لا تعليلية
من يتوجه الاشكال وجعل ان مع ما في حيزها جوهرا
مخدوف فالعنه ووجه توقف الشرع اما على كذا
فيكون ان راع او منهم من جعل قوله فلان او
غير مبتدأ مخدوف ونوله ووجه توقف الشرع
بمبتدأ مخدوف الجز والمعنى وجه توقف الشرع
امور سنذكره اما توقفه على تصور العلم فلا ان او
وتم من جعل قوله فلان الشرع او حلة
للجز المخدوف في المواضع الثلاثة او وجه
توقف الشرع اما على تصور العلم فمحقق
لان او ورد ذلك بانه يلزم منه تعليل تحقق
الوجه بنظره ما ذكره على تحقيق التوقف
ووجه له لا على تحقيق الوجه وقبه نظرا
حاصل الكلام ان مطلق الوجه متحقق لتحقيق
هذا الوجه الخاص وتحقيق الخاص مستلزم لتحقيق
العام فلا يلزم تعليل تحقق الوجه بنفسه
وتم من قال ان قوله ووجه توقف الشرع
بمبتدأ مخدوف فالمعنى هذا وجه
توقف الشرع اما توقفه على تصور العلم فلا ان او

هذا هو
الوجه
في بعض النسخ
الهامه لفظ
الصحة في تعريف
العاقلين

ان قد يرد في بعض
المرزقات ان هذا باب
المرزقات

هذا هو
الوجه
في بعض النسخ
الهامه لفظ
الصحة في تعريف
العاقلين

الحمد لله الذي جعل
العلم نورا في القلوب

الحمد لله الذي جعل
العلم نورا في القلوب

ولا يخفى بعد ومنهم قال التركيب في قبيل
وجه ربك اي يبقى ربك فوجه توقف النزوع
معناه توقف النزوع فلا اشكال في ذكر اللام
التعليقية ولا يخفى على القاطن ان هذا يستعمل
جدا ومنهم من قال ان اللام مفتحة فجعل
غير خبر ان موضوعات اللام والمفعول الاول
والصدق على محمد وآله الكرام فلولات
العوائق عاقتني خشيت

الحمد لله الذي جعل
العلم نورا في القلوب

الكتاب عن آخر ما ويزن
الفرع الباب
تم والاقدم

تمت هذه الرسالة الحقة لمولانا محمد
ابن علي بن محمد قدس فيل ما يجب ان يعلم
زيد كنهها في خطاب المؤلف سليمان
فروقت العزم من راجع له ثمانية واثنيون الف
عن الله له آية الحق واليهما و
المسلمين امين يا رب العالمين
الحمد لله والصلوة والسلام
على محمد وآله الطيبين

والعلم انه لا يجوز تعريف البديهي لانه لو كان جائزا ليعلم احكامه من المستعنيين وهو انما تعريف
عابوا حتى من اوجابوا بسادة المعرفة واما ما هو الثاني فانه قد ذكره المتقدم بيان الطريقة لان المعروف
لوقوعه بديهي فلا يخفى ان المعروف ايما بديهي او كسبي فان كان الاول فليعلم انه امر ثابت في زمان كان
الثاني فليعلم انه امر الاول فثبت الموحى به
المتن بخلق حقا عليه معان بآيات من ان سطحي
الاول من لفظة العلم ان العلم انما هو
ان ثبت القوة العاقلة التي هي لنفس
الساكنة التي يدرك الاشياء بسبها
والعلم ان يكون ان المتعدي انما هو العلم والادراك وحكم انما هو العلم
اذ كان حيا فكذلك في سادة غير انما في النسبة نفوس متولدة من العلم فلا بد من العلم الذي هو
متولدة الكيفية والاشياء وانما هو العلم لان العلم ليس يعلم وتكونه اوكبر في العلم والاشياء
لا يجوز على وجوب ان العلم واتباع النسبة والاشياء وكلها عبارة والعاطفة الحقيقية هي النفس
عنها ما تدفعه من ان كان وقبوله وادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة نفوس متولدة
الكيفية وكيف لا وقد ثبت في الحكمة ان الاشياء ليست متولدة لاشياء اخرى بل هي نفس متولدة
العلمان عن واهب الصور وان العلم صورة اذ ما كان لا يعلم في ذلك كرسطاطس

تاریخ ۱۳۰۲

هذه حاشية على حاشية كوجيد السيد الشريف
للسيد علي بن محمد السيد الشريف

بسم الله الرحمن الرحيم وثقتي

بسم الله الرحمن الرحيم وثقتي
بسم الله الرحمن الرحيم وثقتي
بسم الله الرحمن الرحيم وثقتي

ورتبة على مقدماته فمقتالات وخاتمة النظر راجع الى الكليات المذكورة سابقا المرحوم السيد الشريف
المعطوف هو عليه لا الا الرسالة مع تعلق ارادة الكليات بها او باعتبارها كليات فصار معنى رتبة
على مقدماته فمقتالات وخاتمة جعلته مستملا على ما يجب من كل ما هو موضوع ووجهه فكل ما هو موضوع
الشرح فانه في ما قد قبل ان معنى رتبة على كذا او في معنى رتبة فكل ما يكون الرسالة بعد من التامع لا سيما
والصواب ان لفظة ملتاه وحاصل ان بنوت بكون اللفظة في جميع الشرح فيما بعد من قوله واما الحاشية
فقلت ان هذا المعنى من عبارة الخشني انما جعلها قول الله وشبهه في بعضه من بعض منها فترى
فيما زادها والمقصود من جميع الشرح ان لم توجد فيها عمالية وجدت فيها لكن لا الخشني ان الصواب في الاصول
او ما ينبغي غناء لا الصواب الذي يسمي بخطا في مقابلته اذ لا قطع فيه عقلا بل ان كان الزكوة في الشرح
ووجه الثاني بعد العهد وطول المسامحة والظان المراد هو هذا اذ ذكره اما بطريق بعض الاول والابواب
وقبل المداواة اريد الحكم بزمان احد ما كان الحكم بزمان الاول لوجه ما في البعض وعملية البعض
الاخر دون الثاني لوجه ما في الكل وفيه ما في الاشكال فانه لا يبنى العليل وقد ذكر لسان زيادة في وجه
آخر احد ان الاول وقع فظله والثاني عجز الحكم بزمان الفضل اسهل وانها ان الحاشية
لا تجازم التفصيل في وجه وقد جعل بعضهم عبارة الخشني عليه ايضا وانها ان الحكم بزمان الاول حكم
بسمو الثاني من وجه واحد ويزان الثاني حكم بسمو من وجهين زيادة في ذلك وحصلت الفائدة
كلها فاولها اللفظة الثالث فاصل ما في المقدمات من المقدمات او المقدمات من المقدمات من المقدمات
لا فاقوتها الروح بالبعيد تقدم من عرفها في الشارحين عما لم يكون منهم وقد يكون معنى الدال
وهو وان لم يكن مستبعد الفضا ومن نكل المذكور في الفاي ان خلف في الشرح اما المقدمات في ما في
المنظور بيان الحاشية اليه وموضوعه قبل يلزم من طرفة النظر واجبة المقدمات على الاطلاق
المعينة الدالة بما هو الموضوع على الموضوع فيكون معنى كلامه في العبار ان من بيان ما هو المقدمات حقيقة
الحاشية الدالات فالمنظور في الفاظ النظر في حاشية ولا يجوز في قداسة في ذكر التامع في حاشية
المنظور وقد قبل في جوابه ان كلمة في اذ دخلت على الحاشيات اذ دخلت في حاشية النظر واذ دخلت
في حاشية اذ دخلت في حاشية فلا حاشية حاشية النظر في حاشية وانما في حاشية انما في حاشية
المنظور فقلت في ترك البياض الاول جسد بوجوبه في كل المراد به المقدمات ولا ضارة ان المقدمات

بسم الله الرحمن الرحيم وثقتي
بسم الله الرحمن الرحيم وثقتي
بسم الله الرحمن الرحيم وثقتي

بسم الله الرحمن الرحيم وثقتي
بسم الله الرحمن الرحيم وثقتي
بسم الله الرحمن الرحيم وثقتي

بسم الله الرحمن الرحيم وثقتي
بسم الله الرحمن الرحيم وثقتي
بسم الله الرحمن الرحيم وثقتي

بما هي المقدمات في موضوعه فمقتالات وخاتمة النظر راجع الى الكليات المذكورة سابقا المرحوم السيد الشريف
الذي عطف عليه اذ هو موضوع المقدمات في موضوعه فمقتالات وخاتمة النظر راجع الى الكليات المذكورة سابقا
الحاشية المقدمات في موضوعه فمقتالات وخاتمة النظر راجع الى الكليات المذكورة سابقا المرحوم السيد الشريف
او بالتبعية من ذلك الكليات في موضوعه فمقتالات وخاتمة النظر راجع الى الكليات المذكورة سابقا
جزء من الشرح اجبت انما هو المقدمات في موضوعه فمقتالات وخاتمة النظر راجع الى الكليات المذكورة سابقا
الذي هو المقدمات في موضوعه فمقتالات وخاتمة النظر راجع الى الكليات المذكورة سابقا المرحوم السيد الشريف
فقد قد حال ان ذكر المقدمات في موضوعه فمقتالات وخاتمة النظر راجع الى الكليات المذكورة سابقا
التي بها تتألف قياسات العلم وقد رتبة الخشني في بيان اجزاء العلوم بقول الشرح لانه عن الحاشية
المقدمات فلا يكون جزءا من موضوع المقدمات في موضوعه فمقتالات وخاتمة النظر راجع الى الكليات المذكورة سابقا
انما ما يبحث في العلم من المقدمات في موضوعه فمقتالات وخاتمة النظر راجع الى الكليات المذكورة سابقا
بما هو المذكور في المقدمات في موضوعه فمقتالات وخاتمة النظر راجع الى الكليات المذكورة سابقا المرحوم السيد الشريف
وما يجب به في الشرح انما هو نفس ما في حاشية لسانها بوجه فاصل في موضوعه فمقتالات وخاتمة النظر راجع الى الكليات المذكورة سابقا
ما يتأخر في الشرح في الواحد الظاهر ان بعضه بالواحد بطلان ان المقدمات في موضوعه فمقتالات وخاتمة النظر راجع الى الكليات المذكورة سابقا
هو الذي عطف به الواحد في المعنى العام في موضوعه فمقتالات وخاتمة النظر راجع الى الكليات المذكورة سابقا
ما ذكره في موضوعه فمقتالات وخاتمة النظر راجع الى الكليات المذكورة سابقا المرحوم السيد الشريف
ما لا يقع السكون على فصولها في حاشية فاصلا في موضوعه فمقتالات وخاتمة النظر راجع الى الكليات المذكورة سابقا
ما يقابل المقدمات في موضوعه فمقتالات وخاتمة النظر راجع الى الكليات المذكورة سابقا المرحوم السيد الشريف
انما يتعلق بالتمسك وكذا قوله لا بالاجزاء او الكليات الخشني انما في حاشية المقدمات في موضوعه فمقتالات وخاتمة النظر راجع الى الكليات المذكورة سابقا
والنوع والخاصة والعرف العام في موضوعه فمقتالات وخاتمة النظر راجع الى الكليات المذكورة سابقا المرحوم السيد الشريف
العلم الاول في حاشية فاصلا في موضوعه فمقتالات وخاتمة النظر راجع الى الكليات المذكورة سابقا
الخشني كما سبق بها مثل الجهم الثاني خارجا عنه والمكبات مطلقا في موضوعه فمقتالات وخاتمة النظر راجع الى الكليات المذكورة سابقا
انما التقينا باوانا اريد به المعنى الثالث لم يبرز في التوضيح بل في الكليات ايضا تمامها
فاندرج في تمام الكليات في حاشية فاصلا في موضوعه فمقتالات وخاتمة النظر راجع الى الكليات المذكورة سابقا المرحوم السيد الشريف

او موضوعه

ذكر الكليات ولم يكن ذكر التعريفات التي هي محل الاختصاص وتعد ذكرها لم يذكر جميع ما ذكرنا القليلة
الاولى من التعريفات الاربعة فقلت لما كان ايراد جميع الكلمات والتعريفات فقط موقوفاً على
ارادة الحق الرابع فترجى الايراد على علمه ومع قدر السليم لعله ترك الفصل الاول في مباينة
الانفاظ لانه وسيلة في طريق الاقناع والاستقناع وليس موصلة ولا ممتدة من علمه الموصول
كلياً وقد تعرض للفصل الباقي لانه الباقي والسالك في بحثها في الكليات وذكر الجزء فيها استطراد
كما سيأتي من لا يبحث عنه كما ذكر في موضعه الرابع هو الذي بحث فيه عن التعريفات التي هي المحررات
وهي تلك الكلمات التي هي من حيثها وهو انه قد وقع في الكلمات نحونا في الفصول الاولى ايضا لانه
قد ذكر فيها ان الجزء الثامن من بعد بالنسبة الى النوع الاخير وقرب النسبة الى الجواهر مثلاً وان
تلك الكلمات الخمسة رسوم لاحد هو اللهم الا ان يقال انه نادراً ما يستعمل في الكلام
والدليل على ذلك ان علمنا ان المراد بالمعروف ما يقابل الجمله قيل علمنا ان التعريف اخص من الجمله المقابلة
المعروف بالتعريف لا يدل على ان المراد منه ما يقابل الجمله واجبت بتخصيص الجمله بالجزء اقول هو الجنس
انما يصح لو كان اطلاق الموقوف في مقابلة الجمله والجنس خصوصاً في نظر الموقوف في الايات
مستطاع علمه اذ هو من بيان معاني الموقوف حسب العرف والاصطلاح وهو علم عام في جميع
الكلمات المستعصاة العرفية ولعل الحق نظر الى هذا اجمل الموقوف في مقابلة الجمله في ايراد
بمقابله بالتعريف وجعله قرينة في الجمله على ارفاقه وكل المعنى منه واعلم ان الاختيار وان
كانه قبل الفصولات لكننا فرج في المقابلة الاولى التي بحث فيها في الموقوفات التي جعلت المحررات
بمعناها فانها بان يثبت لاهوال ومجالات وانما لم يثبتها لان كنهها في المظان امر التوسل بنوعه
في الموقوف على التوسل ولا حظ لها فيها اذ عرفت ذلك عرفت ان تنسج الكلمات في مركبات في كنهها
طلب اذ في طلبها لا تحسن المركبات ولا في المركبات الا نشأت في فاضل **او** في المركبات ان كان
كان مقصور الحق من بيان معاني الموقوف في اعراض بوجه في الشايع بان المقابلة الاولى قد
ذكر فيها الكلمات ايضا ولا يصح انما الشايع في المركبات ايضا لانه لا اختصاص في ايرادها وتر
جزء في ذكر الموقوف والكلمات وتبين كل منها ناسب في ذكر الكلمات ايضا وهذا ما ينبغي ان يندفع
الاخر من فقرته من بيان ما هو متاخر عنه في الشرح **ار** به بالمركبات الاولى ان يفسر بالجزء

ايضا لا يندرج الا في اثبات في الجمله المقابلة للمعروف والاطلاق المركبات على ما سبق فصار
فلا اشكال في كلام الشارح ايضا ان كلاً لا اشكال في كلام المتن حيث اوتوه في مقابلة المعرف
التعريفات في المقابلة الثانية في التعريفات باحكامها **قيل** علمنا ان قيل علمنا ان قيل علمنا ان
ان الشروع فيه بحث يمكن من تحصيل مجموع المنطق متعقلاً والافان لا امور المذكور في المقابلة
فيها الشروع في جزء النوع من الشروع في المنطق اذ الشروع في الجزء قد يمكن بدون ان يفهم وجهه ما
او بالرسم في جوار ان يكون المقدم جزء من المنطق ولا يتوقف فيها عليها فليست **قيل** وايضا
في العلم ان لو قيل ان المنطق متعلق بعلم كنه كونه فاعلم يجب ان يعلم ان المقدم انما هو معلوم
واجبة في المنطق ان يتوقف ان يكون اعلم ان يعلم في اذ هو موضع آخر لا يعلم فيه قطعاً
ان وجهه باقيل علمه اذ كان المستعمل مسائل العلم مبداء ومعرفة موقوفة على مسئلة من ذلك العلم فيجب
ان يعلم ذلك المبدأ الخارج عنه في ولا يخفى فان اذ غاية وجوب معرفة المبدأ ان علم آخر باقيل علمه
مع بيان مبداءه ان محسنة ذلك العلم فصار فانه **قيل** والجواب ان ذلك الكلام مضاد لما عرفت
فدعنا عنه ايضا بان يجوز ان يكون المراد من المنطق المدون في الكتب والاربع من غير التعريف
على طبعه المختار والاختلاف هناك اربع ان يولد منها التواضع فلا بد من تقدير الكتاب في الاول
او تقديره في الفصل الثاني والخميس هو الوجه الوجه في نظر الى المقصود وان يولد منها المدون فلا بد
من تقدير المقصود في الكتاب مقابلاً الى المقصود في فروع الاخرى ان كانت لا تدفع الاول بالمدون
وان يولد من الاول الاصول ومن الكتب المدون فترد في الاول الكتاب في المقصود والرابع
محسنة كونه راو لا يولد اولاً في اسما العلوم المدونة على الكتب مستعدة في اليمين الجواب عن السؤال
بالاختراع لكنه يتم الا ان تدعى في الجواز المشهور **قيل** انما يجب ان يعلم في كتب المنطق ان قيل علمه
ان ارد بالوجه بالوجه العقل منع لجواز ان يعلم ما هو من مقدمة المنطق غير كتاب المنطق وان ارد
به العرف وما لا الاحتسان فلا بد من اخرى قطعاً فلم يحج الاستدراك المضان نعم لو فهمنا المقابلة
تطبيق الدليل على المدعى به بان الكبرى او قيل ان تدعى في فاضل **قيل** علمه
جواب الحق في الاجابة المذكور وقيل ويمكن ان يخار الاختصاص في الجواب لا بد مع ذلك من تقدير الكتاب
لان الجزئية انما يستلزم كنه في نظر الا ان المنطق المتبادر لا التهم في ضعفه في الواقع تعقيباً للمعالات

على المقدمة ومنه ما فيه ايضا قبل اذا اريد به العرف فلا يناسب المعالاج التي فيها المعاصر
بانه لا يناسب ان الكائن مطلق يتحقق في فروع فهو الوجوب العقل وفيه هو الوجوب
العرفي بخصوصه ويصل ان كتاب المنطق انما يطلق عرفا على المعاصر المنطقية مع ما يتوقف عليه
حتى ان المقدمة صار جزء من كتاب المنطق بل ان يعلم المقدمة ايضا في كتابه كالمعاصر
هذا فان اخرج المقدمة عن كتاب المنطق مثلا ودونت كتابا حقا والمقاصد كذلك كما ان
للمؤلف ان لا يطلق على الكتاب الذي يشمل جميع المقاصد المنطقية على المدونة كتاب المنطق الا
سبيل الجواز لانه جزء من كتاب المنطق **الشرح** عن الكتاب الغير المقصود بالذات مثل عليه
انه قسم مما هو المقصود لانه قسم للمقدمة الغير المقصود ويمكن ان يجازيه بان المقصود بالذات
في الحقيقة من المنطق هو نفس الموصول اما الى المقصود او الى المقصود فيكون غير مقصود بالذات
نفسه لكنه متوقف على امور اذا فتحت الى المقدمة كانت مقصودا لان المقدمة لا دخل لانه لا اعتبار
قطعا بل في الشرح في مباحث الموصول وما يتوقف عليه الموصول واذا فتحت الموصول فيكون غير
وانما اورد في الكتب معاملة المقصود بالذات بالذات والحق فيكون في الحدود
لقد المقصود بالذات في مباحث القول **الشرح** على المان فقط قبل المقصود
حصر ما يجب ان يعلم في المنطق في الابواب الخمسة لانه لا يجوز ان يعلم في كتاب المنطق
ما ذكره لا يجب ان يعلم في المنطق سبيل النظر لا يعرفنا ولا نحن نعرفنا وصنعنا ظاهرا
لاننا ان سلم ذلك القائل بتعدد الكتاب في موضوع واحد ان لم يعلم به علمه المقدمة وقيل المان
العلم من ماق القياس او العلم والاجزاء من ماق العلم اجيب بان المان المذكور في ماق هو
مقصود بالذات في الفن ولا شك ان السبان المذكور في المان ليس مقصودا بالذات في ايضا
انما في ماق التعريف هو المسائل والمبادئ والموضوعات لا يباين في العلم انما في ماق التعريف
على العكس الباطن في العلوم ايضا مع تقدم المان على انه يجب ان يكون في المان المذكور
انما هو المان في فن الحقيقة ما في ماق التعريف في ماق **الشرح** انما في ماق التعريف في ماق
ليس بل في ماق والموضوعات التي هي اجزاء العلوم من ماق التعريف ايضا قطعاً اجيب بان المذكور
في المان هو ان اجزاء كل علم انما هي اجزاء العلم وهو ما صدق عليه ان اجزاء العلوم

واعلم ان ذلك البان كان ينبغي ان لا يورد في هذا الكتاب اذ خشيانه اما في الموصول او في
المتوقف على الموصول لكن لما كان مطلبه اعم من حيث العموم في الجملة اورد في آخر الكتاب
قول بهما تعريف المقدمة بما ذكره قد علم بطلبه في بيان وجه الخطر لكنه كان غير مقصود وعرفه
هناك قصد اليه في تعريفه مطابقة وليكون توطئة وتبني للنسبة المذكورة **الشرح** في ماق التعريف
كان ذلك تقدم منه ان المراد بالمتكلم المذكور في تعريف المقدمة هو خصوصه او الجمل المتداول
له ولا شكوا والتمثيل وكلام الشيخ في الشفاء غير بالا ولا لانه مرق بان من اخذ المقدمة
في تعريفه العكس لزم الدور وانما سلم الدور لو كان المراد بها ما جعلت جزء من ماق التعريف لاما
جعلت جزء من ماق التعريف لزم الدور لو كان المراد بها ما جعلت جزء من ماق التعريف لاما
جواز ارفاق ذلك المصنف بها ايضا اللهم الا ان يكون مراد من الدور هو ماق التعريف او كما ذكر المصنف
مع مجازنا لما قبل المراد بالقياس المذكور هو العكس المذكور في خصوصه لان المقدمة ما يتوقف
عليه الدليل ينزج في ضمنه اجزاء الجمل مطلقا لان الظاهر الدليل ليس مخصوصا بالمراد بها
فيكون معنى الجمل بانواعها السليمة والحق ان ذلك متكرر في ارفاق العكس في خصوصه وبين ارفاق
الجمل اذ العكس في ماق التعريف في ماق المقدمة مع ما يتوقف عليه الدليل العلم من كونه جزء من ماق التعريف
من كونه شرطاً للدليل في ماق التعريف لا يفيد كون المراد بالعكس القياس في خصوصه فليست في ماق
المتداول وكلام الشيخ ان المقدمة ما جعلت جزء من ماق التعريف **الشرح** لا امتناع في ماق التعريف
هو الموصول في ماق التعريف في ماق المان وليس كذلك اذ الطالب متوقف على التوجه سائما وكل طالب
انما يكون بعد التوجه في الجملة خلاف التوجه فانه قد يكون بدون الطلب في ماق التعريف
الا **الشرح** على وجه يستلزم المطالب لكتلة المان لان حاصل المدعى ان يقصود بالمرسم
حماية في علمه الشرح في الدليل بنبذة من المبادئ بالدليل هو ان يقصود بوجه ما هو متداول
والمقصود من ماق التعريف هو انه لا يتوجب هناك الا ان هناك توتبا غير تام بناء على ان
المدعى متضمن للتعريف به ما ايضا اذ السوج المذكور تعميم للتعريف لا التمام **الشرح** ارفاقه في
المنطق لما كان عبارة الشرح في ماق التعريف في ماق العلم في ماق التعريف في ماق التعريف في ماق
رسم مطلق العلم في ماق التعريف ايضا حال المقصود وودعا لكتبة **الشرح** ولا يمكن تحصيل

الآخ فمن تصور بوجه مخصوص علم ان ما يتوهم النزوح في العلم عليه هو ان يتصور ذلك العلم
 بوجه يصح منه تصور بوجه ما عليه يعني ان الموقوف عليه هو ما صدق عليه ذلك المفهوم لا هو
 نفسه ولا شك ان تصور العلم على هذا الوجه لا يمكن الا في ضمن فخر فذلك هو الحد والرسم وهو ذلك
 بان يتصور كونه علما وموجدها الا عند ذكر فلا يراه عليه انه يمكن حصول مفهوم التصور بوجه ما لا يوجب
 تمام وجه كاف في النزوح ولما اضياع الرسم دون غيره من المفاهيم بغيره فذكر بوجه اية الثانية
 المستلزاة ما هو الواجب قبل علمه ان تصور العلم برسمه موقوف على تصور بوجه ما فقلنا
 ان يكون الواجب موقوف قبل ذلك التصور الرسمي تكن هذه الايات في العلم هو بغيره العقل اذ لا بد
 له ان يبين العلم بوجه ما وهو لا يمكن الا في ضمن فخر والنزوح المذكور بالبرهان المتكامل **قوله**
 لا خصوصه يعني ان اضمنا التصور الرسمي لم باعتبار انه المراد لخصوصه بل باعتبار ان المراد
 لخصوصه غير من علمه بانه اذا كان كلب اولو الرسم استلزاه ما هو المقصود من التصور بوجه ما ان
 الاستدراك قطعاً اذ سائر الحاجات والموضوعات يستلزمان التصور بوجه ما قطعاً وسلوك الطالب في تصور
 لا مقصود مع سلوكه طبعاً آخر بوجه العلم ولا يفرغ الذي هو ايضا من مقصود خارج عن الطبع في العلم
 الا ان يتار كما كانا مقصودين من خصوصهما فربما لا يسيار في الاذان ان الواجب الذي ينظر فيهما
 مقصود ايضا خلاف الرسم فالاول ان يقال ان عرض بان التعرف الرسمي ايضا كونه فخره
 فان اذهت بانه لا بد من تصور العلم برسمه انه لا بد من التصور رسم خاص لتكون النزوح على ما
 فهو ثم وان اذهت به انه لا بد من التصور برسمه فانه الرسم فهو رسم كنه لا يتم التعرف اذ المراد
 في المحدث هو رسم خاص لا فخر بوجه العلم فهو بوجه العلم بوجه ما وكل الجواب عنه بانما خلا
 ان العام لا يمكن تحصيله الا في ضمن الخاص لكن الرسم معناه اذ المقصود النزوح على وجه البصيرة
 فبذلك الوجه السابق يدرك ان هذا الوجه كما يدل عليه من على امتناع النزوح على وجه البصيرة
 بدون التصور بوجه ما ايضا والوجه الكافي على انه لا بد من النزوح على وجه البصيرة في التصور
 بالرسم يدل على انه لا بد من ايضا من التصور بوجه ما لان النزوح على وجه البصيرة بدون الرسم الذي
 يتوقف على التصور بوجه ما في حصوله والتصور بالرسم بدون التصور بوجه ما يمنع لكن لظهور
 الدلائل لم يتوقف على المحقق وبن ما هي من النزوح في الحقيقة ولا من النزوح في غير ما

كل مسئلة من مسائل الخ لا بد من تلك المعرفة فصار بعض الافاضل المقصود من تصور العلم خاصة
 ان تعرف ان كل مسئلة لها شكل خاصة فمنه كذا العلم مكان بين ان يحصل من مسائل الخ حكوماً ولما قد
 صفة لكل مسئلة وكذا الكلام في تصور رسم الخ وان كان في ذلك وعلم ان كل مسئلة لها مدخل في تلك
 الخاصة فافهم ذلك وبالمجمل ان مقصود المحقق من سائر الخ وجود التصور الرسمي للمطلوب لا حصوله
 والممكن ان الموقوف على جميع مسائله اجمالاً وجواب المحقق من حيث علمه ان بعد ما تصور قد رتب الى القول
 وتحصيلها وجعل الكنه الكبر في اعتبارها في الربط للنظر الا في امثلا وحصل ما منه ولا شك ان
 لحد التصور بالرسم لا يحصل ذلك القول اذ في متوقفة على استكمال المقصود الرسمي للتصديق ولو
 سلم استلزامه للكلية التي جعلت كبر في القياس كنهانها لصحة من يبرهن متوقفة على معرفة
 النزوح في الجملة فالاستظهار في جانب المحقق من **قوله** بعد بحثنا عما قيل في الصحاح العت للعب وال
 الشيخ في الشفا العت غاية متوقفة بحقيقة غير فكرية ان معلوم له فان اراد ان شرع من
 غير تصور فانه بوجه فخر كبر لان الحركة الارادية من جملة كنهانها تصور الفاعل فلا لازم في
 الخ لا العت وان اراد به انه لم يعلم الفاعل الى ذكرنا بان كانا عابثاً منقضا في كل الجواز
 ان يطلبه لانه علم شريف ونحوه وليس كنهانها باحد المعين اراد المحقق الجواب عنه في علم
 انه وان لم يكن بحثا حسب الحقيقة لكن ما يتوقف العرف عتبا وقد في العت عتبان اخر وهو
 ارتكاب امر غير معلوم الغاية وقيل ارتكاب امر لا فائدة فيه وقيل من التصديق فوالفصل
 التفتازاني في شرح القاص ان الفعل لا فائدة وقال المحقق الحسن العت كنهان العرف لا يتوقف على
 فائدة اصلا او يتوقف على ما لا يعتد به نظر الا في كل الفعل المشتمل على علم ان كل حكمه ومصل
 يتوقف على فعل يسمى غاية ما يتار انما ط في الفعل فانه وفائدة ما يتار انما ط في فعله لانه يتار
 ما تارة وحلها بالاعتبار وسجارت الافعال الاضيارية والوضوح ما يكون باعنا للفاعل اقدام
 الفعل وسجل علم غايته ايضا ويعد يكون غير الغاية بالذات او يتار يتوقف العرف والغاية كما
 اذا حاول الامر اذ الخطا في الفكر كنهانها علم الخ لا بد منه اذا كانا عابثاً في النظر طبعاً
 منقصة وانما خبرنا به لا يلزم من عدم كنهانها باعنا باعنا ان يكون كنهانها منقصة وحصله عتبا
 بلما المذكور او لا يلزم بلزم ذلك علمه ان المحقق من اضر بعض العت ايضا لا يلزم من ادم

كونه عينا فاذن نظره ان يتوقف الشروع المطلق او على وجه البصيرة على التقدير بالبيان
 المعتد به المعتبر على المنطق لا وان يقال المصدق يتوقف على ما ليس له من القوة الخاصة به بل انما
 التصديق بغير ما بالمرس هو الواجب لوقوع الشروع على ما لم ان ما يكون عينا فاذن ان يكون
 عينا نظره وبالعكس ايضا بناء على ما ذكر في قوله **الحكمة** فاذن الموضوعات قبل علمه في العلم
 الحقيقي للعلم انما هو من جهة الموضوع الدراسة الى باعتبار الموضوع وطريق الافراد في موضوع
 الذي جعل في علمه الحاقه من جهة الموضوعات التي جعلت في علمه الموضوعات فصل في بيان
 تباين العلوم لا تباين العلوم التي هي مبداء للفصل او هي مشترك في الموضوع الذي هو مشترك
 الامر المشترك واجبات من الامتياز ان ذلك المجموع من حيث هو متباين عن مجموع اقسام الموضوعات
 وبيان الامتياز والاختلاف في ذاته او كونه مشترك في ذاته او غير مشترك به
 واحدا من اقسامه في ذاته او كونه مشترك في ذاته او غير مشترك به في ذاته او غير مشترك به
 ذلك في ذاته الواحد في ذاته او كونه مشترك في ذاته او غير مشترك به في ذاته او غير مشترك به
 ان تلك الامور انما يطلب مثبت له في ذاته او كونه مشترك في ذاته او غير مشترك به في ذاته او غير مشترك به
 وليس المراد ان تباين كل علم من علم مستلزم من ذلك العلم بالموضوع وقولنا ان الجنس ما هو من
 المسائل المتكررة والمعلومات المتكررة واذا الفصل في الهيئة الاجتماعية الخاصة بالعلم التي
 بمنزلة الحاقه للصحة التي على الهيئة المتكررة التي هي جهة الموضوع **وكل واحد منهما** الى العلم
 من الامور العلم والظواهر المراد بالعلم التفاضل بالمتغير فحينئذ يتبين **متكلمه** من جهة
 واحدة اعلم ان موضوع العلم الواحد قد يكون شيا واحدا مطلقا او غير متغير كالقوة
 الحساب او مقبدا اما من ذلك ان كل جنس طبيعي في ذاته يتغير للعلم الطبيعي او بعضه غريب
 كالكثرة المحركة للعلم الاكبر وقد يكون كونا كثر متغيرا اما في ذاته كالحط والسطح والجم والاعلى
 للعلم الهندسي كالكثرة الكمية والماضي كغيره من الاشياء والادوية وغيره من الامور
 وفي العلم العلبي كالكثرة الاستثنائية **والعلم** كالحسن والعدل وصدق في اشياء
 الا ان كل من هذه العلوم المتعلمين منها على ما ذكرنا استحقاق ايضا امتصاصه
 من التعليم كتهذيبه لانه وان كانت منسوبة في الحقيقة فلا فائدة في تحصيله او لا فائدة في تحصيله

من ان يبعد الطائفتان المتعلقتان في شئ او كونهما او الطوائف المتعلقة بكثرة مشاركة
 ومتكلمه في ما ذكره علماء واحد اجمالا فلهذا انما شارك في انما مشترك على احكام ما هو من اقسام
 ولا ان يبعد كل علم على ما ذكرنا **واعلم** ان الواجب قبل ما كان طبعه ان يرجع
 في بيان الحق ان جميع اقسام المقدمة مما هو الواجب في الشروع وليس بذكر اقسامه المحسوسات
 التفصيل في ذلك وعادة كثرنا غنيمة **ذكر قول** اراد به لم يتبين رفاقه غير انه ان لم
 يعقد المتبني في هذه الظواهر العيان لم يتبين وان قيد لم يتبين المتبني في ذلك المتبني
 مقعد الزيادة البصيرة اذ التميز في الشروع عليه لا مطلقا ولا على وجه البصيرة واعلم ان المراد
 بالتفصيل المذكور في المقدمة ان يكون لاجل اصل الشروع او الشروع على وجه البصيرة او لاجل
 الزيادة في البصيرة او التميز لا يميز عليه **اعلم** ان المقصود من هذه المقدمات
 المعاني الاولى نظرا الى ان هذه المقدمات هي التي يتوقف عليها العلم والتعليم بالبيان في ذاته
قوله بيان من هذه اقسام البصيرة اذ لا يلاحظ في ذاته لا يلاحظ في اقسام العلوم فانه يبدوا
 المعنى من بيان مرتبة العلم فيما بين العلوم قال الكسائي المذهب والفيلسوف المحي بالمراد بيان
 مرتبة العلم فيما بين العلوم ان يبين انما ان يكون له معلوم علميا كجست معا علمه او ليس له معلوم
 مثلا كجست في العلم من جهة قطعها وبيان الشروع ومن ان له سرفا ومكانة في
 فلو اعتبر في بيان مرتبة العلم احدى طرائقها في الاشياء الى مسائل اجمالا بان يبوب
 في مرتبة كناية الابواب والفصول الى اشكال الكتاب على امثاله وبين ان كل فصل بيان
 كذا وكذا يبين بيان كذا فانه يبين من الاشياء الى مسائل اجمالا هكذا فهم الموضوع
 وهو تقويم برسمه من الظاهر بين ان الكسائي حجاج من المنطق في تلك الغاية حصل التقويم
 بغاية فانه له وهو تقويم برسمه على التامل وعلى تقدير التسليم فهو على سبيل اركانه في ذلك
 واحد ولا دلالة له على سبيل ترك اركانه الموضوع ايضا فانه لا فائدة ايضا في تقويم المقصود
 بالرسم ان موافق كون المعلومات المقصورة والمقصد من موضوع المنطق في علمه عوارضا
 الغاية المستلزمة للصور المنطوق بها بيان عن جميع ما بحث فيه من العوارض الذاتية للموضوع
 المخصوص وقد يقال ان هذا الترتيب في موضوعه هو جهة الوحدة الى المنطق في ذلك الموضوع جميع

لان اعتبار الحكم مع المجموع واجتماع عدم الحكم مع الجزئية وان اردت بالنسبة الى كثير فالاعتبار بمجموعه
 وقوله لا تخفى الفناء فان قلت قد وجب انشاء آية اعلم ان الحقيقة بان قوله جوابه
 كلام السامع وجوابه عن الاخر اذ عين من المصنف المستور اما ان جوابه عن الاخر اذ عين
 تحتهم المصنف فان وجود ذلك ايضا عليه بعيد جدا الا ان الملاحظة المذكورة قبله من اذ عين
 والاخر عين انشاء لان المجموع اليه هو الاخر اذ عين من وجهين اما قدر السامع الكلام على اول
 فناء وانما فاع الاخر اذ عين به مما لا حاجة الى البيان السامع والاصل ان المصنف الذي قبل
 تقسيم السامع الى نوعين لا يخفى لان المصنف لا يشرط به هو المصنف مطلقا الى المصنف
 وجوابه ان المقصود بيان ان ما تناكر اليه انما هو المصنف الذي عينه السامع بجماعه مع كل من
 والعيان اللذان في كل منهما خصوصية ليست في ذكر العام وللوجوب الاخر في الجواب مما عار
 فليست على العلم ان الغافل المتعارف في صرح في صرحه مسائر الرسالة التسمية اذ بالتصور فقط
 عند المصنف ما صرح به في غير هذا الكتاب هو الادراك من غير ادراك بدون الفهم في مضمونكم
 او عدمه وهو مراد في العلم ويصح عنه الى الادراك مطلقا لم يشر الجواب عن السؤال الاول
 اذا اورد على المصنف **قوله عدم الحكم** معتبر في الصور السابق الى قوله لا يصفية قبله في اعتبار
 ان اعتبار ذات السامع في المصنف حتى او الحكم في التقابل المتعارف انما هو على الاول
 واذا قيل ان المصنف معتبر في المصنف فقد حكم على ما صرح عليه المصنف ان معتبر فيه ولا بد ان
 يقتضيه عدم الحكم قطعا بل ينفذ ادراكا مغايرا للحكم اي لا ادراك ان التسمية واقعة او ليست
 بواقعة المجموع المركب في الحكم والتصورات في التسمية لان ذات التصور انما هي على
 هو العبرة في سطر او سطر او اذا كان الذات مما عرفت في عدم الحكم بحسب المصنف المعبر
 والتقدير بعدم الحكم على تصور الحكم عليه ملاحظة خصوصية لكونه مضمنا لادراكه المخصوص
 فيصير عليه ان تصور غير متعين ومصاب للحكم ولا يشترط عدم صدق ذلك على تصور السامع
 في قولنا الانسان كائنا لانه متعارف ومصاب للحكم قطعا وحق المعبر الى الاول والسادس
 ان غاية ما يلزم منه ان الامر المتغير في الشيء ان يكون اجزا او سطر ابطاله ولا نزاع في استقامته
 وانما ينبغي ان يكون كذا وكذا المتى وليس لكل من كل ما لا يحار انما قوله من كل انما غير محتاج اليه

اذ يتيم المقصود بان يتناول الكل واحد واحد واحد منها اي من التصورات والتصورات بعضها لا
 تصور من الاقسام المحققة ببعضها وهي ان يكون جميع التصورات او بعضها بعضها مع كون جميع
 التصورات او بعضها نظريا وان يكون جميع المقصودات او بعضها بعضها مع كون جميع المقصودات
 او بعضها نظريا يصدق غلما ان ليس كل فرد وفرد منها بعضها مثلا والمقصود ان بين ان
 جميع التصورات ليس بعضها ولا جميعها نظريا وكذا التصورات فلا بد من قوله من كل منها
 ليفقد ذكر المعنى المحقق في قسم التسميات **قوله** الى المنة لا مكانه قبل علمه احتياج الممكن
 الى المنة هو الامكان وقيل هو الحدوث وقيل الجمع وقيل الامكان بشرط الحدوث والله اعلم
 على لم يتغير به اذ هو الحق عند الحكماء انما على الاحتياج هو الامكان فاذا تصور الامكان حصل
 الاحتياج الى المنة لا ان علم الاحتياج هو الامكان والممكن ما لا يمكن فلا جرم يكون محتاجا
 قطعا فلهذا الحق قوله لا مكانه بقوله مما جاز الى المنة **قوله** من الاشكال قبل علمه لا
 اشكال اصلا على من ذهب الى ان عدم جريان الاكتساب في التصورات فلهذا لم يرد قوله
 واجيب بان قوة الاشكال من غير من يسمي وانما الاكام في تركب التصور وفي الحقيقة عدم
 جريان الاكتساب في التصورات وفي كونه من يسمي انما ذكر المقصود به في فناء وايضا
 قد نزل عنه جريانه في ايها فكان لا يرد في ذلك في صرح بان المقصود في النظر عن ذلك ان
 احد اجزاء الحق الحكم فقط نظريا وادركه عليه بان التصديق اذا كان عبارة عن مجموع عن
 فلم يرد في ذلك الجاهل على الاجزاء الباقية واجبت بان ذلك هو الاخر في الجاهل الذي مع
 حصول حصول التصديق فيكون له رجاء هذا والحق ان التصديق اليه من عند ما كان مع
 اجازة بهما وانما كان جميع اجازة بهما اذ كان فكر واحد اجازة بهما طار التصديق
 عبارة عن الادراك الرابع وهذا هو المصنف في صرح المطالع وذكره ان الحكم على
 ادراك لا ينفك كما صرح به المحقق في قوله فان الامام في المخبر قد استدل الامام بهما
 الحكم على بهما التصورات فانما ما يصدق عليه اليه وان كان يكون بهما قبل علمه
 كما كان من يسمي عدم جريانه الاكتساب في التصورات فانما ما استدل بهما الحكم على
 بهما التصورات في صورته من التصورات من مقتضاه بيان المدعى ونوصيه

اعلم ان الخارج من التسمية
 وانما كان تسمية انسان
 من واحد من هذه الاشكال

اعلم ان التسمية على التصور
 وانما كان تسمية انسان
 من واحد من هذه الاشكال

جدور انصاف

20

وهو الذي يسميه **آلة الملازمة** في ذكرها على وجه آخر أكثر من الأول والمطهر في الموضعين هو هذا الوجه
لا الوجه نفسه وقد مر في المحقق في حواشيه لشرح المطالع أن الحق في هذا المطهر هو الوجه المحمور ولا
يتمتع التوجه إليه لكنه معلوم ببعض اعتباراته وهو الوجه المعلوم هذا وأما الفصل المتقدم
لظهور أن الوجه المعلوم آلة الملازمة في ذكر الوجه والوجه الغرض المعلوم إذا صار معلوماً كان آلة
للملازمة أيضاً وإن استنبه عليك في هذا ذكرنا لوضوح هذا إذا كنت مطلب صفة الإنسان وكنت عارفاً
بكونه كئيباً أو صافياً فاعلم هو فكر الحقيقة بهذا الوصف الذي هو آلة الملازمة لا ذكر الوجه لكنه
آلة للعلم وبسببه أنه لو لم يلاحظ الخلل بوجه آخر كان هو معلوماً بالوجه الآخر مما ينبغي للعلم
ولا حاجة إلى أن الوجه الذي يحصل بالكتاب بسببه في فكرنا ما يثبت الإنسان فهو المعلوم بها هو فكر
الحقيقة أيضاً والوجه آلة التعرف فكأن المطهر هو الوجه لا الوجه نفسه وإن كان يحتمل أن يعرف ذكر
الوجه مطلوباً أيضاً باعتبار آخر في الشرح وأما النظر فكلنا هذا إلى إبطاء أو توضيحاً في النظر
في بعض الكتب قولنا رند بطون بالليل وكل من بطون بالليل فهو سارح قال الكتاب المحقق في كونه الكعبة
من الطبقات ^{بأن} نقيضه ثابت جافاً فيكون من الطبقات وأما قلنا ان نقيضه ثابت لانا نجزم
بصدقه قولنا ليس بعض من بطون بالليل سارح قطعاً فيكون الكلمة كادية قطعاً وأما المثال المذكور
في الشرح فهو غير نظريه أيضاً فإنه لم ينس في هذا الكتاب الآية بل علمه الحق ما في الآية وما قبل
بعيد وهو لا يصح قرينه لا محالاً أن يكون المراد غير المراد في هذا الكتاب قبل الحق أن يقال يجوز
واجب في الحال أكثر لفظياً وأما إذا كان معناه فلا والله لا وجه للاحراز في استسماز لخص السور
وفان في المراد بالمعلوم هو الحاصل في الذهن لا المعلوم اليقيني فيكون مشتركاً معناه بالآخر أكثر
الظن واليقين في هذا الحق وفي بعض ما ذكرنا في التأمل نظر لأنه قد مر ما روي به وهو تغيير اللفظ
بما تأويل بعيد وهو طائفي للترتبه ولأن لفظ العلم مشترك بين الخاص والعام كالامكان إذا
وضع ثانياً المحصورات بين مطلقة وثانٍ فلا دأرك اليقيني فيكون أيضاً كذا فيجب للاحراز إلا أنه الترتبه
ومثلاً على التأمل في هذا أن المعلوم مطلق على الحق المشترك وعقله معناه الآخر حكم
بأنه مشترك معنوي وفيه أيضاً في لطائف هذا النوع فيقول عليه حكمه في التخصيص بغير بيان فيه لطيفه
أخر لا أقل ولم نطوّر إذا روي ما به بمنزلة الجنس والفصل وسبقه الأول على التأمل في صحة التوفيق

و طبع

بأنه قد استبح العلوم ونفخها فليست كل الحق الكلام إنما هي اجزاء خارجية غير محمولة
والتي هي المحل باعتبار الاجزاء العقلية المحولة الموقوفه على الموضوعات الخارجية وايضا التوحيات
ان توقف على معرفة جميعها على سبيل التفصيل فلا يحصل بعد التوقف فيه ايضا بل يمكن تفصيل واحد
قطعا اذا العلوم تزداد وتتكامل يتلحق الامكان فالحق مع الحق الى الفعل لم يحصل معرفة تفصيله
وان لم توقف على مفصله بل كونه معرفة البعض تفصيلا والبعض الآخر اجمالاً فلهذا في التوحيات
من هو بطلان التائيد والتدوين بان يلاحظ الى ان الاجزاء الخارجية لا باعتبارها وباعتبارها ذاتيا
متمركزا وذاتيا مختصا ثم يترك بينهما ويجعل مقوم للوجود وجه كمال البصر وهو ما قد ذكرتم ان
صحيحي قد عرفت وجه كونه صحيحا **قوله** يا سهروردية قد حصله تصور العلم بحد ذاته ان تصور الاجزاء
الخارجية لا يسلم من المعرفة بالحد بل لا بد فيه من افتراض الاجزاء والعصور وما في الترتيب بينا البصر قد
قوله اما متقدرا لم يكن تصور العلم بحد ذاته فانه امر متناه ان ارادناه لا بد من تصور جميع التصديقات مفصلة
في عقل المتفكر فحق نعم ولم لاكتسب ملاحظتها ولو بطريق الاجزاء البعض وان ارادناه لا بد من تصور
جميعها ولو بالاجزاء البعض فليس تصور من هذه بطلان التدوين والتعليم مع التصورات والنصوص
بالعنوانين كما ان البصر **قوله** ولا بد من شاكركم شاهد اولي يمكن لما في شاكركم ههنا في الكلام انما
يلتزم اليه والاشقة ولا يتعلق له ان لا يطار كونه بدنيا وكسبيا مخصوصة كونه محتاجا اليه
انما بان جعل كونه محتاجا اليه كونه محتاجا اليه لكان اما بدنيا او كسبيا واما
فتدركه فاما فانه كانه المحتاج اليه عار ولا يتعلق له بكونه غير محتاج اليه وقد سكت في المراتب
كونه محتاجا اليه ووجه التوقف لان المقصور المقصود لما هو مقدم الشرطية لانهما المسمى في ثبوت
العلانية انما هو بين المقدم والاعلان المدعى والتكامل فليست كل اذ كانا المناسب
ان قدم المقدم وليس كونه بدنيا والاكتسفي فمتم ولا نظرا والادوار واستقوا كما في تقدير
المعارضة عما قد قرأنا من كسبي فلا يمكن محتاجا اليه انما انما يعلم النظر لكانا المناسب
من كونه كسبيا ولا وادراكه في العلم والادراك على غير كون النظر محتاجا اليه انما انما يعلم
النظرية والمعادمة ايرلا فانه يحصل منه وهو غير مناسب للمعنى المذكور وهو **قوله** يدل على اخر
مما في الاول في ثبوت مقتضاها وهذا المعنى لازم كما هو المتعارف عند جميع المعطى فيما بينهم وهو انما يدل

[illegible]

والمصنف هو المصنف المصنف
في اللغة هو المصنف المصنف
المصنف المصنف المصنف
المصنف المصنف المصنف
المصنف المصنف المصنف

سنة ان الاقسام غير مختصة في السنة لاوتعانا الى التسم عند التفصيل او ليس لوقا الاقسام الاولى
 للاعراف لان الخلاصة السمة الاولى هو ما كان بابا معار العوارض اما لاختصاصه في الدالة او لانه
 تنويع ما لا ارتقاء لا التسم ان العوارض منها عارية عن الخارج نحو ما كان خارجا عن الدالة
 او لا والكا اما باعتبار الخارج من البيوع والصور والعتيق والاور هو المبين والكا اعم من
 اوسا ونحصل اربعة واك الخ العارضة لا باعتبار الخارج بل لا مخرج فهو اما ما واد اخص او اعم
 مطلق او مفرجه او مبين يحصل منه اربعة والخمسة وهو رخصه في البعض لا يفرق في ذكره
 ايضا او اخص منه او مبين قبل علمه ان السط ما يعين بقوله لانه حين عار لانه كذا فكيف يكون
 الوسط تبينه له لولا يصح ان عار الخا جارا لانه ما وجوبه ان لا اعم ان الوسط في الشئ بل
 العوارض هو المتعارف ذكر وانما هو تفرع للوسط في التصريح وان المراد بالبا هو محسوس وهو مفر
 يعين بقوله لانه وفيه ما قل لانه لو سلم معارنا بلان با عار الخا جارا لانه مبين للبا فكان
 محولا عليه لا مبينا له فليقل وحينئذ الكلام في شرح الخطا في حكيمة طوبى الذي لا يسبح سوا
 الختم وحينئذ ذكرنا عارنا على حكيمة شرح المطالع المحقق فليطلب فيه لان المقصود
 في العلم من ان المعقولات كل علم معرفة احوال مخصوصة كذا واحدا مطلقا واما مقابلة او بيان
 مكنية في امر واحد في احوال من معتبره كذا واد اكا ان الجا الذي هو الوسط في كل الاقسام
 للموضوع اعم من الموضوع وجب في ذكر الموضوعين موجود ذكر الاقسام في انه عار في كل الاقسام
 حقيقة فيكون متساويا في ما لم اعتبار موضوعه فيكون الوسط الجا اعم وهو من موضوعه
 لدالة انه اذا اعم من الكا دات الجا وبوسطه ايضا ان افرغ في كل الجا بل ما يكون هو جوف
 فلا يكون مخصوصا بالموضوع الاول الذي عرص له ما يابا وبوسطه واد اكل الجا فهو موضوع
 حقيق في اولى له بل اعتبارا بل لا اعم من هنا كذا في صوغ يكون في كل الجا اعم وهو جوف
 او اكل الجا اعم حقيقة فلا بحث عنه في علم مقصود معرفة الاحوال الخفية من كل الموضوعين
 بخلاف ما كان في الدالة فانه الاحوال الخفية على اشبهه وما يلحق طنة المساد من او الخارج
 المساد منه فالوجه ان الامر الى من شئنا فكلما يوجد احد جاد بعد الاخر
 فكلما كان ما يسمي بوسطها محسوسا يكون من الاحوال الخفية من حيث علمه وهذا ليس بالمست

فليكن ذلك كما ذكرنا في السند واما في الحديث بلحقة كما هو معناه المحذور وهو
 العوارض الدالة وتلك الاقسام للاختصاص والافتنين ان سوا موضوع علم ما بحث عوارضه
 الدالة والعوارض الدالة ان يلحقها **قوله** بلحقة كما هو معناه ايضا قد عرفت ان موضوع
 العلم لا بد وان يكون اما واحدا او شيئا متفرعا من سلبه في امر واحد في احوال من معتبره واما
 كان موضوع المنطاب شيئا متفرعا لم كونها ما ذكره في امر واحد في سلبه الا ايضا عار ما كان
 الخ لا تغفل ايضا الا بالايضا واما سلف علمه اذ اخص دالة الموضوع في المنطاب فليكن
 تلك المعلومات مفقودا لا يصار في لا مستخرج الا ايضا ان يكونا في هذا العلم لانه يكون في
 الموضوع وما هو متين يكون دافلا في حكيمة لروم كذا سلبا في ذكر العلم كالموضوع او لا بد من كل
 علم من كون موضوعه علم الشئ في خلاف صحة الا ايضا انما يتبين وليست محسوسا في طنة بل ليس
 في المنطاب كذا في الجا وهو مطلقا جميع المسائل محمولا لانه لما كانت مشتركة مع الايضال برعها
 بالايضا في سلب الجا لقطع للسطح بل لازم من تفصيل تلك الاقسام والخمولات فكان ذلك في
 في قول الموصلة غايته ان حمل الموضوع على بعضها مثل انواع الخ كالتفكير في موضوعات التوارخ
 حقيقه وبلا وسط وبما بعدا ليس حقيقه لانا اذا قلنا ليس كذا والنقل كذا والخاصة والعقصة الخفية
 كذا والنزلة كذا او اخص الى الية الكلمة الموجبة الحقة والى الية الكلمة معكسها واما ذكر
 كان ما نقل الخمولات الى الموصلة بين بمعنى ان لانه خلافا لايضا في عدم وانما العلم ان
 موضوعه هو المعقولات الثانية والحق في المعقولات السالبة وما بعدا بيان المعقولات الثانية
 ان الانسان يتفعل او لا يصاحب الا شيئا كما في الجا من مثله فانه يتفعله او لا بانه حرم من سلبه في الجا
 وهو من المعقولات الاولى ثم يتفعل ثانيا فيكون في موضوع التركة وهو من المعقولات الثانية ثم كونه
 غير ما في موضوع التركة ثم يتفعل كونه جنسا لانواع وهو من المعقولات الثالثة ومع هذا ليس
 قيل في هذا ان يكون في الكمية والبنية **قوله** ان اراد كونها في الجا ان يتبين
 تصوراتها فليس في المسائل والحق وان اراد به التصريح بالاشياء فنولس من المنطاب في وقد
 جعل الحس الفصل والخاصة والذات والعوارض ايضا من المعقولات الثانية الى من موضوع المنطاب
 وجعل الحس عار ان كين تان سلبا وبيان الجس واجت التعدي مثلا والفصل واد الجا في علمه

المنطق باختر

بالوضع وهو انما يتوقف على فهم المعنى مطلقا لا من اللفظ البنية فثبت المعاني باعتبار الاطلاق والتقدير
 في الكون باعتبار الزمان في الاول **فما من اللفظ** لا يتغير في بعض الحالات او في تلك البعض
 غير معين يتناوب فيكون علمه ان كان علمه ان يتوالى في بعض حروفه والاربعاء بعض
 ومعنا انما هو صرا المطابقة بالمعنى مثلا صدق هذا المطابقة عما هو من افراده دلالة المعنى
 وبالدلالة صمدية عما هو من افراده دلالة الالتزام والعكس هو العكس **قوله** لم لا فاصد انه
 لا قيل بوضع له والعبارة من المعنى الموضوع لا المطابقة لبيان المطابقة فاضيق بها عما هو في كلامه
 امكن على متعلق الموضوع على الموضوع له وعلى جزئه وعلى لانه **قوله** او وكل لانه انما العلم ان الترتيب
 قدره والاشعاع على وجه الترتيب من دلالة لفظ الامكان على الامكان المطابقة بين اديونه
 الامكان الخاص والحق لا لا مدخل للمطابقة في بيان الاشعاع من تلك الموضع بل لا بد ان يتحقق
 الدلالة لا لا يشترك بينهما فكونه سوعا بما هو موضوع في المعنى على السواء من الاطلاق ولا مدخل
 للارادة ايضا دلالة الاتفاق على معانيها فاذا اطلق لفظ الامكان على الامكان الخاص في المعنى
 منه الامكان العام تترتب من تقديره وتفصيله من حيث انه موضوع له وادركه في حاله من حيث انه
 هو جزئي وهذا لا لا تخصيصه ويصدق عليه تعريف المطابقة فتعريفه بسيط الوضع مثلا يصح عليه
فما من قول لا لا مع معاني غير متناهية لا الامكان كما هو من المعنى الموضوع لغير متناهية الوصف
 انما على كل امر خارج **قوله** فلم يكن اللفظ والاعلم قبل علمه بحر ان يكون اللفظ على علمه
 من تصورهما تصور لانه وكونه الا على غير ما عيار الترتيب واجتنب بان المعية عندهم وكون
 اللفظ بحيث يظهره في كل المعنى داغا وانما مع قطع عن الترتيب لم يدركه فكذلك دلالة علمه قطعاً عما
 حقيقته من الحش **قوله** فانه ان يتغير لانه من سماع اللفظ وانما عدم الانسحاب مع العلم فلا
 غير مسود في **قوله** فلا بد لانه انما في ذلك من شرط قبل علمه ولادة اللفظ المعيار على
 معانيه له طبعه وليست متعينة ولا تضمنه من التزام وليست لانه المعنى المطابق بل لا لا فيثبت
 على امر وقد يجازى بان لا يمكن ان يتغير لانه من جوارح تصورات سمعية الفاظها في الالوان اقلها
 على انهم وانما انشعاق لا يتغير لانه لا لانه لا وفيه جوارح **قوله** ولا يمكن ان يكون في جوارح
 وكذا قوله لا يمكن ان يوضع اللفظ وتبين من ذلك المصنفين في قوله بخصوصية مع المعيار في

لما اجازة من حيث هي مفصلة انه ازعم من العالم فانه موضوع لما هو من العلم وان كان في موضوع
 ما هو من العلم الا ان لفظ العالم في موضوع كقصوره مع انه كبر من اجازة مفصلة غير متناهية كانت
 كبراجا لفظ الموضوع هذا الوضع فاما **قوله** في يلزم دلالة اللفظ لا في دلالة تخصيصه في علمه
 ان كبراجا المتناهية او دلالة اللفظ على جميعها كان مطابقا لا تضاهي واجبت اجازة المتناهية
 من غير المتناهية في علمه فانه في العلم ان اللفظ موضوع لمعنى كبر من اجازة غير متناهية وادخل
 على جوارحه فانه دلالة اللفظ على الاجزاء الباقية الغير المتناهية بالمعنى لا اجزاء المعنى الموضوع
قوله ولا يتصور في العلوم الخارجية قد تقدم بهذا الكلام على ان العلوم الخارجية لم شرط في العلوم
 انما هي كما ذكرنا في امورها لا معنى له قطعاً اذا الكلام في الدلالة الالتزامية وهو من العلوم الخارجية
 هيما هو من المعنى من اللفظ بل التعلق التعلق به من اطلق على ما هو الموضوع عندهم والتميز
 والالتفات لا يتحقق الا في الامور ولا مدخل فيه للعلوم الخارجية ايضا قطعاً وقد تقدم في الامور
 في العلوم الخارجية ايضا فتصور ان اردت بيان متناهي لانه لا لانه قد تقدم في الخارج
 لا مدخل في قطعاً وانما المتناهي في العلوم الخارجية وان اردت به ان لم يجد في كل ادينا معناه **قوله**
 في كل علمه في العلوم الخارجية اطلق الدلالة لانه لا لانه علمه في العلم لا يمكن ان يكون من دون
 فيما يجب عليه فيكون هو المذكور في **قوله** من انما يلزم ان يكون المستدرك المطابق بين متناهي وهو
 ان العلوم الترتيبية بيان غير كونه الترتيبية حيث يلزم من تصور لانه ومعنى الدلالة الالتزامية
 هو التعلق التعلق من الترتيبية فلا معنى في بين الرتبة والمرتبة والكونية الدلالة التعلق
 الترتيبية اللفظ لا المعنى بربط الامكان من الموضوع لانه كل اطلاق دلالة الترتيبية كما حال
 في تعميمه للعلم من شرط التاطن ابنا وبشرط الصواب في غير ذلك **قوله** لانه ان كان اللفظ
 موضوعا لمعنى بسيط المراد بهذا الجوارح الوصف لا هو واقع كالمعنى والوصف مثلا انما
 القطع كما هو المراد من قوله لجوارح انما يكون من المتناهية انما هو كما ان المراد من كل الموضوعين
 واحد انما انما الحكم بعدم استلزام المطابقة لانه انما ايضا او التوقف استلزام التعلق فاما قل
قوله فانه الترتيب مما ذكر ليس يبين انما انما نفعه من جوارح وادخل في المعنى على
 في حاصل الكلام ان المقصود هو ان التعلق التعلق في غير ما ذكره عدم استلزام التعلق التعلق

الذوات او العصور كمالا لا تدرك العام في بعضها اكثر من بعض ما اراد بالذات والاولوية
 كثر تلك الكمالا في باب الضمان وعدم الاولوية فلهذا فارق اذا بين الذات والاولوية ولا بين
 مقابليتها وان اراد بكل من الذات والاولوية معنى آخر فلا بد من اعادة وليس في كلامه ما يبين ذلك
 ويمكن التفرع بما ذكره برهان الشعار من انه اذا كان كمالا شيئا مشتركا كان في طبيعة امره وكان كل
 الامر الاول بحد ذاته والاخر بسلطة كان الاول والاول بالامر من الاخر ومحصل سر المقابلة
 ان الذات هي كثر الكمالا في المدكول وان الاولوية هي ما ذكره في الشعار فانه في الواقع بها واذا تفرع
 هذا فحق كونه الوجودات وان ثبت في الواجب بان شئ له لوانه ولغيره بسلطة ومعنى كونه مشترك
 هو تحقق كثر الكمالا والانا في حقه كما هو في وكذا المتصل يصح مثلا الاولوية وعدمها حصة
 المقدار في ذاته واللباس في غيره وللمقدم والمأخر ايضا من حيث ان اتصال المقدار لا يتصل
 البياض فليتناقل **قوله** في السطر المذكور لعلنا لفظ الجازي يستلزم الاولوية في الجازي فلهذا
 يصدر الجازي عما ذكرنا من موضع الموضوع ومنه في الجازي لكنه نزل في ذلك المعنى العام الى اللفظ
 المذكور خاصة **قوله** في حقهم لم يرد التحيز لفظا في كلامه في التبعية في لانا في قوله يطعن
 لفظ البعض واريد منه التجميع فكذلك ما هو بمعناه مع ان السواء في لانا اسم الصواعق المخصوص
 والكل المعين بدون اعتبار كونه قاطعا البتة بخلاف الصاعم اذ هو اسم الشكل المعين المذكور
 وكذا يقال في المصنوع في صورة خاصة ان السواء في الصاعم الحسن لعدم كونه قاطعا
 لان الاصل لا يقع له قبل لا يجوز ان يكون معنى الاتصال وصحة الصدى والكذب عليه هو الامكان كما
 عار تمكن ما حصل الوجه وعدمه على السواء نظر الى الذات في كلامه كما يمكنه نظر الى بل
 لا بد من جعله مثلا في ان احتمال الصدى والكذب معا في سبل الجمعية على كسبها في الواو وغير
 صحيح وكما لا معنى لانه لم يكن الصدى لم يكن صادقا ولم يكن يمكن الكذب لم يكن كاذبا
 بل في نفسه صفة وذكر المصنف ان الجازي لا يفرق في الالاف ان مثل قولنا الواو بعد في الالف
 اذا جردنا النظر الى صفة الصدى عن الصدى الكذب مستد ابانة كما كان في تصوراته في قطع النظر
 على سواها في جزم العقل في نسبة الواقع في المصنفين بها فكيف على كثر البطلان
 مفهومه وكما قولنا اجتماع التصفين واقع في الجازي العظيم الكمال لانا انما حصل الصدى في خبرنا ذكرنا

وقد روي في نسخة للمصنف **قوله** واللباس ان ذكرنا غاية لاسكان من اوجه الدور ومسا انما اوجه
 بناء على هذا التفسير لا على جميع التفسير والمصنف لا يفرق في تسليم ذلك في دورها في العلم انهم في الصدى
 ايضا ما في الخبر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والكذب باية الخبر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في دورها في العلم انهم في الصدى
 الواقع في الصدى بمعنى المصداق لا اخبار ولا بمعنى الكلام المخبر به او يقال ان الصدى
 والكذب يقعان صفة للكلام والمكلم فاصدق الذي وقع في صفة الخبر لانه لم يكن صفة
 للكلام والمعرف بالخبر هو الذي يكون صفة للمكلم فلا دور **قوله** فيكون داخل في الاستاء
 في اسماء المودة وصدقه عليها على قدر استحقاقها في الانا الجازي او تبادله اياها انكار لان
 المعبر في التفسير هو ان المعنى الحقيقي هو لا المعنى الظاهري فاذا قيل انه لم يتم الصدى
 والكذب فهذا انما يتبادر منه الى التهم ان لم يحتملها باعتبار المعنى الظاهري او منعه او على العبر
 شمول المودة اياه لم يرد في آخره الاطلاق بالاعضار لانه صمد الدار على الطلب على الامر
 والالتصاف والاعمال وغير الطلب على الشيء والمقام مقام لهم وان لم يصح باداة وهذا
 عندنا لا خطا كلامه السابق في التفسير وايضا لو لم يكن المقصود الحكم بغيره في الكلام
 والحق ولا يخفى ان الادراج ما في الاقسام مع الكل ولا شك ان ليس في اقله في التفسير وما يرد في
 فيكون ظاهرا في الاقسام والافلا في المعنى فليتناقل وقد عار السواء في بالاحرار صفة
 بان يكون الذي في الاقسام لم يخرج بتقديره في قوله بالامر في التفسير والحق ولذا كان في هذا
 كل واحد منهما غير ذلك في غير جازي استاء التميز الاكل منها على سبل البديل ايضا بل هو الذي
 ويكسر كل الحاسر المتحرك لا لوانه فان التميز هو ليس يستبد بكل منهما وبالجموع ولا حتى على احوال
 ما فيه من فساد اليقين فالحق ان امة اصل الفاضل التفاضل ان احوال بان يخفى وفان في التفسير بالوضع
 هو الاشارة عن مثل لينة ريدا فابان فانه اراد طلب الفعل لكن دلالة ليست بالوضع بل لانه دال
 على التميز وبسلطة يد على طلب المعنى فلم يبق فيه للتميز في الاقسام **قوله** مع ان الانسجام
 دال على الطلب وقد وقع في بعض النسخ على طلب التميز والامر الصدى بكلام الجوزي وبكلام المحقق
 على الجيب ايضا اذ على تصور الاولين كان المناسب منه كون الاستفهام والاعمال التميز بل على التفسير
 يعني ان المسببة في غير الجازي على قوله وايضا المطاة على قوله الاول ان يكون التميز مما بعد

فعلا عرفنا عما هي طريق المناظرة لا يعار مودة وايضا المظا آليس له الجيب فانه يدعي
 ان الغنى ليس فعلا بل هو من مودة الانفعال او الكيف فلا يفيد ان نلانا نمتون مقصودا بل
 من كلامه ان اندراج الاستقناع تحت التبيين غير صحيح وكلام ذلك انه معنى لا يعلم بتقرير ان يكون
 الاستقناع والاعمال طلب الفعل بالوضع والنهيم ما يصدر العو في فعله لا انفعال الصادر عن العتبات
 غير صحيح وعما تقرير ان يكون الاعمال طلب التعقيب والنتيجة من مودة الفعل فطعا ففعلهم انوارهم
 اظهر فليست آت فانه مما يصح لان ينظر فيه من التبعيض ويرتفع من راي من التوضيح **فعل**
 كيف هو عليه مثل كنف فانه دال على فعل هو كنف ففلم ان لا يكون امر **فعله** ففعله
 ان على تقرير ان يكون المظا بالهني كنف النفس عن الفعل اما فعله مع عدمه ان على تقرير ان يكون المظا به
 هو عدم الفعل فكون المظا من الغير اما الفعل كما في الامرو اما عدمه كما في النهي وفاضل الجارية
 الاول ان المظا من الغير هو الفعل اما وفاضل الثاني ان المظا من الغير قد يكون هو الفعل وقد يكون
 هو العدم فكون المجموع مطلقا بالغير في الجملة عن ان المظا من الغير لا يخرج عن الصريح **فعله**
 على الصورة ان المتعصب من هذا الكلام دفع ما يورده عليه من انه الحق من انه صلو في حصول الفعل
 اعم من ان يقصر باللفظ او لا وفاضل الجارية ان ارد ان اخذ من الفعل بدون مكن الحسية
 يصح اطلاق الحق بالحق المصطلح عليه فلان واي المصطلح هو الماخوذ من مكن الحسية وان ارادة
 يفتي عليه الحق مطلق فهو علم لكن حرا ببيان الحق المصطلح عليه اعلم ان المذهب والحق متحدا
 بالنواحي متغيران بالاعتبار فان الصورة الكاملة في العقل هي التي تقتصر باللفظ بحيث
 معنى ومن حيث انها حيلة من اللفظ سميت منوما في المرح كل منضم وهو الحاصل في العقل
 اما الحيلة عليه الحاصل في العقول هو الكمال لا غير فان لم يزل الحاصل في العقل بل في الالة على ما هو الحق
 عندهم اجيب عنه بان المراد بما حصل فيه اعم من ان يكون حصوله في الالة او في الالة وقد
 سمى انما يدرك الحق هو العقل غاية ان ادركه البعض بالوسط اعم من ان يكون حصوله في الالة
 وانطباعه في فاضل ومثرا ايضا اذا اخذ الحاصل في العقل من صفة الذهن يكون حركته
 لانه مستحق بالتشخيص الذهنية وعوارض على الحسن الذي هو النفس لانه المقصود له
 واجيب في المراد هو الالة الحاصل في وجوده وملاحظه ذلك العارض وعنه قال الحق

في حكمة المرح المطالعة في جوارحه في العقل ففلا من ان ربح في ماله حتى انكليات ان للصورة
 اعتبار من ادمها كخبرها ولا شك ان هذا الاعتبار جوهري والاعتبار رايها صورة ومثالا ففلا
 في الوجه بل هو كما نظر لا مودة في هذا الاعتبار ومطابقة لا تشخيص لا يلائم كلياته وفيه نظر والحق
 في الجواب ان الصورة يطلق على معينين الاول كونه يحصل في العقل بالالة ومرارا لما من في الصورة
 والى هو المعلوم المتميز به بصفة تلك الصورة في الذهن والكلمة اما بعض الصورة بل في المثل الاول
 فانه **مخصص** اذن اليقين ان الكلية ليس بعارة من بصورة الحيوان لانه في العاقلة وانما هو من الصورة
 المتميزة بتلك الصورة وكذا ان الصورة الكاملة مطابقة للامر كونه الصورة المتميزة بها مطابقة
 لها من كونها المطابقة للثانية ان الصورة اذا وجدت في الخارج وتشخصت بتخصص في العقل
 كانت عينه واذا وجدت في الذهن وبجودت في تخصصها في الخارج كانت عين الصورة
 الحق اما هيته وليس هذا اللازم ثابت للصورة الكاملة في العاقلة لا مودة في الخارج وعنه ففلا
 ان يكون عين الاخر في الجوهرية ولا شك ان اختلاف اللوان من صورها اصلها في الجوهرية
 المذكورة للصورة كخبرها بالاهية في الحق هذا اما في السائر وهو من علم المذهب
 في العقل في اليقين ليس بها بل صورها وكما في الخارج في الحقيقة لا يلائم ذلك ذهب اليه صرح
 به اذ لم اذ لم لا يكون لكنا في وجوده من الالباب قبل ما كان هو ان الشاهد قدما بالذهن بها
 صورة من مودة مودة في الخارج والاهية مخصصة لاهية الشاهد باصارت تلك الصورة بسببا
 لانكنا في ماهية العقل واللايل المذكورة على الوجود في الذهن اختلف دلح على ان الشاهد الذي
 ما بهيات الكنا مودة مودة ظل غير اصيرك ذهاب اليه المحضون ربح في جوارحه الصورة
 الكاملة في العاقلة اذا وجدت مودة عن التشخيص العارضة ليسبب حصوله في نفس تشخيصها مطابقة
 لكن في كنهه وجدته في الخارج كانت عين الاخر له واذا حصل الاخر في الذهن كانت عينها في الوجود
 الذي صورناه واما القول بان الصورة الحيوانية عرض فباطل لان تلك الصورة ماهية للامر
 فاذا وجدت في الخارج كانت قائمة بذاتها ولا معنى لذكر الالباب فيه فانه في مودة
 آخر اعلم ان الصور الادراكية اطلاق الامر لاجل رتبة يقضي الارتباط بالخلق الجارية فانه
 متفصلة في الوجود ليس اطلاقا له ولها اعمية مطابقة للصورة العقلية في ذلك على الصورة

وكونه جاعلا لذلك فما يعرض لها بعد تعديها فظهر منه عدم الاعناء **قوله** في الوجه الثاني
 انه قد يستلزم الكمال بالنسبة اليه بان يشارك في الكمال الوجودي الثاني فاما ان يكون متصفا او ممكنا
 واما بعد تركه فانه ممكن اما موجد او لا عما بعد تركه فانه ممكن ان يكون متصفا بالاكفاد والاولا
 كونه ممتنع الاخر له اما ان يكون متصفا بالاكفاد فانه ممكن اولاه من المعرفة اه اخرى
 المصنوعات الاعتبارية واحوالها قد تكون متماثلة بالمعنى الموجودات الحقيقية كما يظهر من ابطال
 التسلسل المستلزم ان لا ينفصل بين قطبي واحد واصد كطرفها الا في ذلك ولا شك في كون متساوي كثر
 من معرفة احوال الموجودات الحقيقية في الشرح صوابا بالنسبة الى الحدود وقد جعله في تمام النوع
 يعني ان المتقول في الحقيقة المحضة هو بالانسان الى الحدود في معنى ان هذا اللفظ انما يطلق في حق
 ما بهما الحق فان المتقول في الحقيقة المحضة يكون متصفا به ولذا لا يكون ما فيها واجبا
 يكون متصفا بالحدود فيغير عنه بخلاف المتقول في الحقيقة المحضة والتركيب معا او التركيب المحضة وقد عارض
 عبارة الشرح في هذا لا ينفصل في جوابا في المتقول في الحقيقة المحضة يطلق على ما يخرج من الحقيقة
 الى الحدود والنوع الذي له في واحد فاعلم **قوله** شاملة لجميع الموجودات موجد او موجد في نفسه
 لتو لم فيما بعد لا بد من تخصيص بعض التواعد في بيان نوعه في بعض المتساويين واما لا
 التبريل كما ينتهي في الكليات التي لها وجود في نفسها اصلا لا يصح ذلك متناظرا في الشرح الكليات
 هو حقا ما هي متخفة في العنصر في البر الحيل كقول كونه جزايات في حال الكليات فيكون على ما
 بالاعطاء ولا يصح محله على الكليات لان الكليات مركبة من اجزاء ولا يتركب من اجزاء
 وعجز واما ان يثبت ان الملة بالما هي النوعية لا النوعية الشخصية والكليات مركبة من اجزاء
 جزء الكليات والاكس والعصور من الاجزاء المعنوية لا الخارجية التي لا يصح محلهما في
 والاخر انما نشأ من عدم النوع بين الكليات والنوعية والعنق **قوله** هذا القدر انما
 ثبت ان الترتيب في سائر الانبئات قد يتركب منها العموم كما كان في ان يتوهم ان المعبرة
 كونه جسا ان يكون عام في المشترك في الكليات وبين جميع الانواع المشتركة في ذلك كما قد
 او لا يكون فينا لهذا ونحوه فاما ان يكون عام في المشترك بين الكليات ونوع ما في النوع اع
 بالجنس فانه لا شك ان اريد ذكر النوع فاطل الكلام فيه فاذكر فاعلم **قوله** في خبر من قبل

ان اردت اعتبار التعارض في الذات والوجود الخارجي فهو من عدم صحة الطريقة وان لم يكن
 المصنوع الاعلى ونحوه وذكرا في هذا النوع من الدليل ان يقال لا بد من المعاني في الوجود
 الذهني ولا مغاير بينهما بحسبه وان كان كل منهما جبر اجزاء في الشرح النوعي
 الكليات لا قوة فوضعت في اعتبارها في النوع ان ذلك الترتيب ثابت لا اما في الحقيقة
 وهما ان الترتيبات لا يطابقان ويمكن ان يكونا متصفا في وجه من وجه العبارات في الحق
 رتبوا فوضعت انهم رتبوا الترتيب في الوضع كما سيجب في الامور كما يمكن ان يكون الترتيب في الوجود
 التوابع باراد المثل كاستيعابا على التمثيل في ذلك **قوله** في وجه ايضا في هذا النوع في القول
 بيان معنى العموم على الوجه الذي ذكر في هذا المعنى على اجزاء على النوعين الاولين بدون اعتبار
 وجود جبر في المشترك في نوع اخر بدون عام المشترك في تمام المشترك في فرد في الصدق على النوع
 الحق الكليات والنوع الذي يشاركها في كل ما هي لا عام في جبر في ذلك في الصدق على عام المشترك
 ايضا فاعلم **قوله** واجتماع الجواب ليس هو باعز من ذلك في الحقيقة في الحقيقة في حقيقة بل هو غير
 احقر على الراس على وجه لا يرد عليه ذلك الا على وجه غاية التوجه في امثل هذا الجواب ان يقال
 ان كلام المحقق متضمن لدعوى من انه لا يتم ولا يثبت مع عالم لتو في على سائر الموجودات
 التي ليست بمتناهية في كونها بغيرها المتناهية من اجزاء لان بغيرها المتناهية من اجزاء المتناهية
 على خصوصية المتناهية في كونها بغيرها المتناهية من اجزاء لان ذلك النوع مبين لما هي عليه
 لتو والاكليات في هذا الاصل في العلم الاول على ما انه مبين لما هي عليه في المشترك كذا في بيان ما هي
 فاذ كانا وكل واحد موجود في ذلك النوع كما في المشترك في النوع في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
 فاما المشترك بينهما كما في هذا اللفظ في كل عام في المشترك في جبر في هذا في عام مشترك اخر
 بينهما موجود في الحقيقة في عام مشترك وكذا الكلام في جبر في عام مشترك في جبر في جبر في جبر
 فاما في مشترك في الحقيقة في جبر في عام مشترك وكذا الكلام في جبر في عام مشترك في جبر في جبر
 ان لم لا يجوز ان يكون هذا الاول فلا يلزم لما هي عليه في عام مشترك في جبر في جبر في جبر
 اجزاء لما هي عليه في جبر في جبر في جبر في جبر في جبر في جبر في جبر في جبر في جبر في جبر
 بين الكليات ونوع ما واما ان ليس ينصرف فلا يحتمل في كل مشترك في جبر في جبر في جبر في جبر

فيلزم لم يسطر في المتن البتة برتب الامور المتسلسلة فانهم ذكروا ان انعام النفس اربع لانها
اما ان يكون مجموعها اولاً والاو كالمسلسلة في الطول في اليومية والباقي اما ان يكون
الاقاد مرتبة اولاً والباقي كالمسلسلة في النقص في الناطقة المفارقة والاو اما ان يكون المرتبة
بالطبع كالمسلسلة في العدل والمعلولات او بالوضع كالمسلسلة في الاجسام فلا يكون اطلاق
السلسلة على وجودها او غير متناهية في الماهية على خلاف المتعارفين كما لم يكن اطلاقها على وجودها
غير متناهية في الكمية كالمسلسلة في الناطقة على خلاف المتعارفين اجاب عن ما عدا المسئلة في ما عدا
منهم فلا يكون المذكور والمنقول المذكور افتراف عليهم وما قيل عنهم من انهم خلاف الفعل لا يكون
اليومية ليست تتحقق في الوجود قطعاً في شأهم ان يقولوا ولكنهم قالوا ان كان يكون الا
مرتبة اولاً والباقي كالمسلسلة في النقص في الناطقة المفارقة والاو اما ان يكون بالطبع كالمسلسلة
في العدل والمعلولات وهذا في الحقيقة الاول والاو انما العدل والمعلولات من الامور التي لا يجمع في الوجود
واذا علمت فمقدمة علمت فساد ما استنتج من ان وجوده فلا يكون في الحقيقة
اجاب الماهية ان الظاهر ان معنى الخضار انما هو الخضار انما ليست بخضرة عما ولد كل منهوم
الكم في ان يجمع ذلك المنهوم ويصدق مع غيره ان يكون بعضها خضراً وبعضها غير خضراً
يكون كل فصوله او كونه بطبع اجسامه وان كان محلاً عقلياً لكنه بطبعه فيكون في النقص في الناطقة
ذلك المحقق لا ريب ان في الاضداد خاتمة في الوجود عليه الا انهم اعلم انه لو ذكر كماله هكذا
انما اعتبر الترتيب بعد العكس الى ان كانت الحسية ولم تعتبر بالعكس الى ان كانت الوجودية
استبرأ لكاه الجوارح فظاهرها منظر الى الظاهر وقد مر هذا في اعني ما بيننا وبينها ولم يعتبر لهم
من تحت لسانها كما ذكر ظاهر الدفوع وان قدره هكذا انما اعتبر بها بالعكس لما دون ان يغيرها
ما ليس في الوجود به ايضا فانه كونه رايها جوارح عنه لكن يبق كونه من ان الترتيب البعيد لا بد
ان يكون كونه في النسبة الى الماهية وما ذكر المحقق من رتبته الى الماهية من ان يترتب اليها
اعتبار الترتيب البعيد في ما عدا ما بين الماهيتين اللهم الا ان يقال ان كونه في النسبة الى
غيره الماهية فيكون رتبته في رتبته الوجودية وفصل النوع عن غيره مما فيتم في
بعض ان يتأخر له ان يتأخر في الترتيب والبعد اعتبار رتبته الوجودية في بعض الوجود

طريق اكثر الفصول في هذه الفصول المميزة عن التي رتب الوجودية وكذا الفصول المميزة
عن الجنسية لانه كلما هو مميز عن الجنس فهو مميز عن الوجود ايضا فليست في الوجودية احتياج
بعض اجاب انما هي الحقيقة الى البعض اعلم ان احتياج الكلام والجملة او صواب كونه في الوجود
في كل ما هي الحقيقة في حاجة بعض الاجزاء الى البعض ولا بد لو اعلم في ما عدا ان ثبت وجوب
احتياج الاجزاء بعضها البعض فلا شك ان الماهية الماهية في الجنس والعقلية في واحدة
وحد حقيقة فلا بد ان يكون بينهما حاجة واحدة في الوجود وليس في الجنس في العقل والاعتناء
وكان من غير ان نوع واحد كانت الفصول المتعاقبة لانه في واحدة وكلامها باطلاق الفصل
على الجنس في غير ذلك في الكلام الذي في رتبته اجاب الماهية الحقيقة بعضها البعض فالحكم
ينبوت بينهما في الحقيقة في النوع عندهم الماهية في الوجودية في الوجودية في رتبته
واقعة في حقيقة خاتمة فان ما صنع انما كان في الماهية في الوجودية في الوجودية في الوجودية
المذكور في الترتيب في بعض الفصول في الوجودية في الوجودية في الوجودية في الوجودية في الوجودية
مضرة لا ينكر عن الماهية فيكون عدم الانعكاس في الماهية في الوجودية في الوجودية في الوجودية في الوجودية
مورد العتمة الى ما لا ينكر في الماهية في رتبته في رتبته في رتبته في رتبته في رتبته في رتبته في رتبته في رتبته
العدم الانعكاس في الوجودية في الوجودية في الوجودية في الوجودية في الوجودية في الوجودية في الوجودية في الوجودية
او عدم الانعكاس في الماهية في رتبته في رتبته في رتبته في رتبته في رتبته في رتبته في رتبته في رتبته
واما توير الجواب فهو ان لا في الوجودية في رتبته في رتبته في رتبته في رتبته في رتبته في رتبته في رتبته
الماهية في الوجودية في رتبته في رتبته في رتبته في رتبته في رتبته في رتبته في رتبته في رتبته
الاطلاق ايضا فانه لا يكون بحيث يصدق على كل فردية ولا في الماهية في الوجودية في الوجودية في الوجودية
يصدق عليه انه لا في الماهية في رتبته في رتبته في رتبته في رتبته في رتبته في رتبته في رتبته في رتبته
ايضا انت في الوجودية في رتبته في رتبته في رتبته في رتبته في رتبته في رتبته في رتبته في رتبته
الوجودية في رتبته في رتبته في رتبته في رتبته في رتبته في رتبته في رتبته في رتبته في رتبته
على غير معنى عام متساو في التسمية ومعنى خاص هو احد تسمية في خصوصه كالمصدر المتعصب الى
التصديق والمصدق على ما هو المتصور **قوله** في الماهية في رتبته في رتبته في رتبته في رتبته في رتبته في رتبته في رتبته في رتبته

حول

المعرفات استند اما كلياً فتبين ان كل ما ليس له هو التوحي بالامر والامر ان كان التوحي مستلزماً
 لقانون رتبة كنهية التوحي فليست كل رتبة العالم الاكل خاصة وكلها صالحة لجمع عام
 على السواء **الحال** اذا لم يكن ذا سبب كنهية بالانسان او كان ذاتياً او لم يكن
 الخاص معتقلاً بالكنهية بل بوجود الاخر غير كنهية ان تصور الاسماء كونه ضاحكاً وكذا وكذا
 مما ليس له لم يرد من وجوده العقل وجوده العام فيه ودون ذلك **الان** الموجبة الكلية الثانية
 اعني التعينية الثانية الموجبة السالبة لطرفي ان قولنا كل ما لم يصدق عليه التوحي بغير
 الاول لم يفتح التوحي بغيره الموجبة السالبة لطرفي ان قولنا ما استلزم التوحي
 استلزم التوحي بغيره الاول وكذا وكذا **و** حاشا للتعينية الموجبة السالبة لطرفي ان قولنا
 ما استلزم التوحي استلزم التوحي بغيره فلا يرد عليه ان التباين لا يتم اذا المقصود بيان ان قولنا
 ما استلزم التوحي لا يتم الكلية الثانية والمبني ان قولنا كل ما لم يصدق عليه التوحي بغيره
 المعرف لانها فاقول **السوا** ان جميع التباينات او بعضها ان جواب عما قيل ان الجنب
 يلزم ان لا يعرف به ايضاً ان لا يعرف بالوضع العام لا ان عدم افادته بالتميز عن جميع ما عداه
 والمرد بانها ثابتة هو جميعها اذ الجميع المحل باللام بغير العموم وهو لا يغير الاطلاع بجميعها
 ولو كان المراد البعض لوجب حوازل التوحي بالجنب وحيث ان الكلام في رد الامتناع
 الاخر وايضا قيل ان كنهية عدم افاق العرض العام شام التوحي من التوحي سبباً لعدم
 وجوده جزئياً والعرض اما التوحي العام او الاطلاع على الكنهية والجنب لا يقتضي منه
 من جهة العرضين فلا بد ان لا يتبع جزء منه ايضاً **والا** لكان السكون اخص لانه
 معرفة الكنهية سبباً على معرفة اعمادها والاعتماد على ما يعرف على كنهية متوقفة
 السكون على معرفة الحوكم قطعاً فان لم يكن كونه موقفاً لكانت موقفة لما كنهية متوقفة على معرفة
 السكون في هذا الاعتبار من حيث انه موقف فيكون تويهاً دورياً طارداً وان لم يكن
 حوازل كونه متوقفاً بغيره وذكر التوحي كنهية بالاختصاص كما لا يخفى فالحال ان التوحي
 بغيره كونه تويهاً عاكساً عليه في التوحي والكلية هو موقفاً على المقصود
 بالاختصاص **ليست** والذين منها لا يتم المعنى المقصود لولا التوحي قيل ان الحال لا يمكن

بدون التوحي كونه ما كنهية في تويهاً فلامع لكونه لولا التوحي واجبت عنه بانها
 فينبغي قدسها من غير اقلية المعنى المقصود له وهو كنهية في تويهاً وقرينة
 معينة للمقصود من المعنى الجازم وانعكاس التوحي عنه الى مقصود ان كان كنهية
 المقصود لا يصح الجزم بتبادله من ما لا يتم المعنى المقصود لانه اذا قام قلنا على عدم
 اقلية المقصود له فلا يكون عدم بتبادله المعنى الجنب محال بتبادله المعنى المقصود الى التوحي
 كما يحل بتبادله المعنى المقصود اللهم الا ان محل قول التبادله من شأ جواز بتبادله مع انه
 يرد عليه في انه مثل الالفاظ المتحركة المتروكة بالذين بين المقصود وبين ما ثبتت

الادوية غليظة **مسل** ثم يجرى حسن تقييده
 بما يرد من المعنى واحدهم على التوحي
 الجنب بالامانة

عبارت علی بن ابی طالب

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي جعل في كتابه آيات جلالة وشكره بانه انعم علينا بالعلوم والمعارف
 بلطفه وافضاله وتفضل علينا بنكره الخيرات من انوار الايمان والهدى والبرهان
 المؤيد من النفس القدسية فانما اقل خلق الله الذي هو من عظمى عظمى الفناء
 هذه الطرق الصدوق والصواب وحفظه من الخطاء والاضطراب بقدر التمكن في الطبع
 اسلمه والنفس المستعجلة ان كتاب سيرة الشريعة للمولى الامام محمد باقر الاسلام
 بين الحق والبراهين كاشف اسرار الاولين قطب الحق والدرر بداهة في اهل عليين
 يشتمل على خلاصة فتاوى ميزان الحجة والبرهان وشتات اصوار نظم في الخطا
 سرعانها الا زمان وينطق فوايد شريفة وزوايد منيفة وان حاشية الامام الخو
 المحدثين شريف الملة والدين قدس الله روحه ونور مجده بحسن على غريب الزايد ودر
 الغرائب واودع فيها جواهر اللطائف والاسرار واوضح فيها نتائج الانظار
 والاخبار قد اشهرت واشتهرت بالازكية ولا يطلع على مناهجها الا الفضلاء
 وآلهم من شغف بجزالة كل منها ومعانيه والكشف عن مطالبه ومبانيه
 وقد تفحفت الكتب المعتبرة في الميزان وتفحصت في الشيوخ المشاهير بالبيان
 مع اهديت برمز وفتحت ابواب كنوزهم وظهرت بغزير نفيسه وزوايد لطيفة
 وتنبهت على مواضع التزوير ومواقع الخلل ولان اصحابه مشاركون في البحث
 يلتمسون ان الحفظ متصدا واقرره معافده وافصل بحملته وافيد ما استفدت
 من اجل التحقيق وما اطلعت عليه بحور التوفيق فترعت في ذلك مع حفظ الكمال
 من تدبير الزمان ونور الباري طوارق الحقائق متوكلا بارواح العلماء الراشدين
 ورغبة على مقدمة وثلاث مقالات ومفاتيح اعلم ان من ذواب المصنفين
 ان يشيروا في اول نفسا ينضم الى اجزائها لا يمكن التبع فيها على بغير فائدة
 فان الله ورسوله على مقدمة وثلاث مقالات او بغير عطف على قوله وسميته
 فكل من رآه راجعا الى الكتاب وما ذكره الشارع في الرسالة مرتبة ليس بيان

حصول صورة الماهية
 المقصود

بيان وجه الضمير في محصل الكلام فاندفع ما تقدم من ظاهر كلام الشارع من ان الضمير
 الى الرسالة يتناول الكتاب والقرآن متعلق بالفعل المذكور باعتبار تعيين معنى
 الاشتغال وقيل يحتمل ان يكون مستقرا لا يقال يلزم اشتغال الشيء على نفسه لان العمل
 هو الكتاب ان كل واحد من المنه شمول الكل لاجزاءه فاشكال هو الجمع والشمول
 هو واحد من الابقال من غير قوله لا يرجع الى الله لان متكلمه في الفناء المذكور يرجع الى الشارع
 ولا الى الشارع لان ما ذكره من رتبة على مقدمة وثلاث مقالات ليس كلام الشارع بل
 المتكلم لانا نقدر رتبة على مقدمة في حيث يتلفظ به ان غير ما يتلفظ به الله
 فيكون الضمير راجعا الى الشارع وبما ذكرنا يندفع ما قيل على قوله هكذا وجدنا
 عبارة المتكلم ان المذكور بعينه هو عبارة المتكلم فلا وجه للتشبيه فافهم
 والصواب ان لفظة ثلث اعم من ثلثه لما فصلت المهم فيما بعد كون المتكلم
 ثلاثا علم انه لم يعلم في السابق ان التفسير يتبع الجمل ان قيل لم يحكم بزيادة الاول
 وهو الكتاب مع انه التكرار به يحقق اجيب عنه بوجه الاول اتفاق النسخ في ذلك
 واختلافها في الاول والآخر كونها فضلة في الاول وعدم في الآخر والثالث
 ان الاول مقام الاحكام والآخر مقام التفصيل اقول ان الوجه المذكور
 باسرها لا تدل على القطع بزيادة على ما يدل عليه قوله هو الصواب
 ان يقال لو كان الثاني زائدا لوجب على المعاني ان يقولوا اما المتكلم فانها
 في المفردات والثانية في القضايا والثالثة في القياس ولم يقل كذلك بل قال
 واما المقالات فثلث المقالة في المفردات وبعد تمام مباحث المقالات الاولى
 قال المقالة الثانية من غير العطف وحصل انه لو كان الثاني زائدا لوجب
 ان يقال فالاولى غير ذكر المقالة ولا بد ايضا من العطف في الثانية
 والثالثة من غير ذكر المقالة فتأمل الشارع اما المقدمة ففي ما بين
 المنطوق الى المقدمة في بيان ماهية المنطوق وفي بيان الحاجة الى المنطوق

التصديق بغاية وفي بيان موضوعه لمفهوم التصديق بموضوعية موضوعه
 ان قلنا اذا قيل الباب الفلاني في كذا معناه انه لا يبحث فيه الا عما لا يبحث
 عن هذا الا في نفسه وذلك لان المقصود من الابواب والفصول تمييز اجزاء الكتاب
 فكيف يصح قوله اما المقدمة فنفي ماهية المنطوق وبيان الحاجة اليه وموضوعه وهو بحث
 فيها ايضا عن تقديم مباحث التصديق فكلنا لما كان معظم مباحث المقدمة في مباحث
 الامور قال اما المقدمة فنفي ماهية المنطوق وانا قد قدم بيان ماهية في الذكر
 لان بيان الحاجة الى الشيء انما يتحقق بعد تصور كنهه كما كان بيانا للحاجة ينسب
 الى بيان ماهية قدمه في البيت ولم يذكر لفظ البيت في ماهية قبل لانها يستلزمها
 في ضمن بيان الحاجة وقبل لان البيت شائع الى التصديقات وقبل بيان الحاجة
 عبارة عما ثبت به ان النكاح يحتاج الى المنطوق فالبيان مقدر في الكل فاصول كلامه
 ان المقدمة في بيان ماهية المنطوق وبيان مقدمات الاحتياج وبيان موضوعه فانهم
 قد يطلق المفردات في الجواب اعني بين على المقدمة السابقة من انه اذا
 الب: الفلاني في كذا معناه انه لا يبحث فيه الا عما لا يبحث عن هذا الا في نفسه
 وهو ان قد ذكرنا في المفردات لا يصح ان يبحث فيها عن المركبات ايضا وهو المرفق
 لا يقال كماله منظم المباحث متعلقا بالمفردات قال في اولها في المفردات لاننا قد
 التقاها من ذلك انما يصح ان كان منظم المباحث متصفا بالذات وغيره ليس متصفا
 بالذات من ذلك الباب كما ذكر في المقدمة وما نحن فيه ليس كذلك فان مباحث
 المركبات ايضا متصفا بالذات في المقالة فتأمل اعني الواحد واما في
 ما يقابل المتن والجميع بقوله اعني الواحد فيها على ان ما يقابلها ليس اعني الواحد
 وسيا في مباحث الالفاظ واما احاطة مباحث
 الالفاظ ولم يقل هذا مفردا ان ليس بمركب كما قال هذا مفردا ان ليس بمضاف
 لانه لو قال كذا لم يتقدم ان المفرد في مقابلة مطلق المركب الشامل كالمفرد

اعني المحدث

الاولى

في المرفقات

منه ما يكون مشرولا
واحد فقط

لا بد

لا بد من علم على كذا معناه ولما بد من كذا لفظ على كذا معناه والادليل على ذلك
 اشارة الى الترتيب الدالة على ان المراد بهذا اللفظ المشترك هو هذا المعنى في معانيه
 المذكورة وهما سأل مشهور وهو ان ذكر المفرد في مقابلة القضية لا بد
 على ان المراد منها هو المعنى الاخر فان الجملة اعم من القضية قبل ان ذكر المفرد في
 مقابلة القضية يد على ان المراد ما ليس بقضية لكن لما كان هذا معنى محان
 والاصل في الاطلاق الحقيقة والمعنى الاخير ارب المعنى الحقيقية اليه حكم
 بانه في مقابلة الجملة ولا يخفى ما فيه من التكلف البارد ان قيل لو كان المراد
 بالمفرد ما ليس بجملة خرج الاثنا في مباحثه فيكون حروجه لا يفرقه فان البحث
 عن المفردات الموصلة والاثنا في خبره من اجل ان المصطلح البعيد هو الكل
 الجنس والموصلة الترتيب هو المركب منها وان اراد بها المركبات النامة بها
 جواب عن دخل مقدر وهو انه اذا كان المقالة الثانية في المركبات فلا بد
 ان لا يبحث عنها الا في تلك المقالة وقد يبحث في المقالة الاولى ايضا عن
 المركبات وهي المرفقات على ما ذكرنا من ان المفرد في مقابلة الجملة يعني
 لا علم ان المراد بالمفرد هنا ما يقابل الجملة علم ان المركب الذي يقابل هو المركب
 التام فان ما عداه من المركبات لا يصح ان يكون قسيما له لان ما عداه داخل
 في المفرد بهذا المعنى فلا اشكال في كلام اثنان ايضا ان كمالا اشكال
 في كلام المتن حيث قيل المقالة الثانية في المقابلة كذلك لا اشكال
 في كلام الشرح حيث قال او عن المركبات وهو المقالة الثانية او فقوله
 كمالا اشكال في المفردات الواقعة في المتن على ما وجهنا لا اشكال في المركبات
 الواقعة في الشرح على ما ذكرنا لا يقال ما عداه من المركبات هو ما عداها في المفردات
 وهو كلام الشرح ايضا فكيف يصح التوجيه الى لانا نقول ما ذكره الشرح
 قدس من هنا من ان المقدمة في كذا والمقالة الاولى في كذا هو كلام الحقيقة

لك

فانه ذكر في اول مباحث المقدمة اما المقدمة ففيها بحثا الاول في كذا وفي اول مباحث
المفردات المقابلة الاولى في المفردات وفي اول مباحث القضايا المقابلة الثانية في القضايا
وكذا في اول المباحث الاخر فاعلم ذلك ان قبل قوله او غير المركبة متاخر في الشرح
عن قوله لا بما يجب فلم قدم فيكون انما قدم لنا سببه بينه وبين سابقه فمما ورد
عليه وفيما ذبح به ولا يبعد ان يقال قوله او غير المركبة ليس ابتداء كلام بل في تنبيه القول
الاول فكذا فاعلم ان الاشكال سيندفع من المفردات الواقعة في المتن كما ذكر
لكم برأي على المفردات الواقعة في الشرح فانها في مقابلة المركبة فقال
قوله او غير المركبة ارادهم فمعنى قوله فلا اشكال انه كما لا اشكال في المفردات
الواقعة في المتن لا اشكال في المفردات الواقعة في الشرح ايضا فآثار الثاني واما
الطائفة في مواد الاقيسة لا تتناول القضايا بامور الاقيسة فيكون البحث عنها
مكتسحا من المواد انما فلا وجه تخصيص البحث عن المواد بالطائفة لانا نقدر البحث
عن المواد ان يبين ان مادة كل قضية هي شيء هو وان كل قضية هي انما قول بتركيب
ولا شك ان البحث عن القضايا باليس من هذه الطائفة وان كان مواد الاقيسة
ما لم يقل عليه ان ما يجب ان قال بعض الافاضل هذا السؤال انما يتوجه على
تقدير ان يكون قوله في المنطق متعلقا بقوله في المنطق يعلم واما اذا جعل متعلقا
بقوله في المنطق فلا لان ما هو خارج عنه لا يعلم فيه قطعا ان قبل الملازم ان
يقال لا ما هو خارج عنه لا يجب ان يعلم فيه قلنا ان قطعا اما ان يكون قييدا
للمنفى او قييدا للمنفى وعلى التقديرين يحصل منه ان ما هو خارج عنه لا يجب
ان يعلم فيه اما اذا كان قييدا للمنفى فلا ان مفهومه ان ما هو خارج عنه لا يعلم
فيه على سبيل القطع والوجوب واما اذا كان قييدا للمنفى فلا ان مفهومه
ان ما هو خارج عنه لا يعلم فيه بوجه من الوجوب واذا لم يعلم فيه اصلا لا يجب
ان يعلم فيه اقوله يمكن ان يقال المرجح بلزومية طافية المنطق للعلم وليس

المرجع بين المنطق
المنطق هو الذي
هو الذي هو الذي
والمنطق هو الذي
على تقدير انما
ليس مرجح في
وليس مرجح

وليس المرجح دخل في تحقيق البرهانية حتى لا قبل لان ما يعلم لورد الاشكال فتركه
ليس بغير تنبيه على ذلك لا يقال ان بعض قواعد فن يعلم في فن اخر ولم يكن
جوابه لانا نقول لان ما يعلم فيه بل ذكر في كتابه ذلك الفصح لئلا يفتقد
بالوجوب ههنا الاول الجواب كما مر به قدس سر في شرح المواقف حيث قال
والمراد بالوجوب ههنا ليس لانه لما كان موقفا على المقدمة اراد العلم بالمقدمة
والعلم بالمقدمة موقفا على الشروع في المقدمة فيلزم ان يكون موقفا على الشروع في المقدمة
لان الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء فيلزم ان يكون الشروع
في المقدمة موقفا على المقدمة ان على العلم بالمقدمة وبواسطة ذلك يتوقف
على الشروع في المقدمة وبهنا يظهر لزوم الدور وان لم يعرج به ههنا فنقول
على الشروع في المقدمة قبل لو عكس الترتيب المذكور يلزم تحذير وهو يتوقف
على الشروع في المنطق واجيب عنه بمنع استحالة الملازم بل هو لا يتوقف على الشروع في
فمنه نظر فانا اذا قلنا الشروع في المنطق موقوف على الشروع في المقدمة
معناه ان الشروع في كل جزء من اجزاء موقوف على المقدمة واذا كان المقدمة جزءا
منه يكون الشروع في ذلك الجزء ايضا موقفا على الشروع فيه وهو محال
قال الشيخ فان كان كما في الاول فهو المقدمة المنصوص في هذا الكلام بيان انحصار
الكتاب الذي هو الالفاظ المسوقة لبين الامور الخمسة. ومحصله ان الامور التي
يجب معلومتها في الكتاب خمسة فيكون اجزاء الكتاب خمسة فاحد اجزاء
ما يجب ان يعلم هو ما يتوقف عليه الشروع واحد اجزاء الكتاب المقدمة
واحد اجزاء ما يجب علمه في الكتاب مفردات نظرها في حيث لا يصح
واحد اجزاء الكتاب المقالة الاولى وعلى هذا القياس وما يتوقف عليه الشروع ليس
بمقدمة بل من الالفاظ يكون جزءا من الكتاب فلا بد من ان يكون قوله فهو المقدمة
ويمكن ان يقال معناه فالمقدمة في بيان وكذا القول من المقالات والخاتمة
فان دفع الحذور ان مقادير المقادير وتوقف الشروع في المقدمة على الشروع فيه
اما الاول فلا نهم يتفقوا على ان مقدمة العلم خارجة عن كتاب العلم واما الثاني فلا يمنع الصغر ونقول

هو الوجوب العقلي بل
الوجوب العرفي
فكيف يكون
الشروع في
فيكون الشروع
في المنطق موقفا
على الشروع في المقدمة
صحيح

ان الشروع في مقدمة المنطوق شروعا في المنطوق بل شروعا في كتابه هو اما الكبر
 فلان ما يجب ان يتلخص كلام الشارح ان كل كتاب في هذا الفن ما يجب ان يعلم
 فيه هذه الاشياء الخمسة يليق به ان يرتب عليها فكل كتاب في هذا الفن
 يليق به ان يرتب عليها **الاول** واجب بان المقصود من الخاتمة ان قيل
 ان اريد بالمقصود الكتاب فلا ثم ان المقصود من الخاتمة هو المادة
 وحده وان اريد بالمقصود مقصود الفن فليس كذلك المحصول هو الكتاب
 لا الفن فلا يندفع الاشكال **والثاني** واجب باننا نريد بالمقصود الكتاب
 وما كان اجزاء العلوم غير مقصودة من الفن فلها نقصان في مقصودية
 الكتاب صلاحا وورث في زوجه عن الحرف فليس قيل ان المقدمة ايضا
 غير مقصودة من الفن فلها نقصان في مقصودية الكتاب فلا يجوز في خروجها
 عن الحرف فلم تعرض لها ولم يتعرض لاجزاء العلوم فالجواب ان المقدمة وان كانت
 كذلك الا ان لها جهة اخرى توجب تعرض لها وهو ان يتوقف الشروع
 في الفن عليها وما فصل من ان المادة اعم من مواد العلوم فتوظف فاسلو وتوهم
 بطبيعتها من عدم التامل في كلام الشارح فان كلامه بناه على بقاءه فان ما يبحث
 فيه هذا علم المركبات المقصودة بالذات من حيث المادة هو الخاتمة والبحث
 من اجزاء العلوم ليس بحثا عن المركبات المقصودة بالذات التي هي نتيجة حيث
 المادة فافهم **والثاني** اجزاء العلوم فانما ذكرت فيما يتعلق باجزاء العلوم
 كمنه مسألة واحدة غير اخلاقي فن من الفنون لكن لها مناسبتة بالمنطق
 فانه كما ان المنطق له مناسبتة الى سائر العلوم باعتبار جريان احكامها فيها
 كذلك لتلك المسئلة مناسبتة اليها من حيث ان اجزاء كل علم ثلاثة وانما ذكر
 في الخاتمة لمناسبتة بين سائر الخاتمة وبين تلك المسئلة فان سائر الخاتمة
 تتعلق باجزاء الاقسام وتلك المسئلة متعلقة باجزاء العلوم **والثاني**
 والمراد بالمقدمة هي هنا فكر دعاء من دليل الحرف ترفيع المقدمة للاحتياج الى تعريف

فكل ما يجب ان يعلم فيه
 هذا الاشياء الخمسة

ثانيا واجيب عنه بوجه الاول انه في الادلة من مقصود وفي كتاب مقصود
 والله ان في الكتاب اربع زوايا وهي الاشياء بقوله هي هنا على تقدير معنى
 المقدمة والثالث انه تمهيد وجه التوقف على الامور الثلاثة فان بعد الفراغ
 عن الدليل منه نفع ترفيع الى بوجه التوقف ان قيل لا شك ان المقدمة
 اريد بها هنا مقدمة الكتاب الى جزء الكتاب الذي هو اللفاظ فلا بد
 ما يتوقف عليه الشروع بل ملائمة من الكلام يرتبط بمعانيها المقصود سواء
 توقف الشروع على تلك الاشياء او لا فنقول من كلامه ما يتوقف عليه ملائمة
 الكلام بتوقف على معانيها الشروع فالمقدمة هي هنا اخص من مقدمة الكتاب
 وانما اشرنا الى ان غرضه بيان ما هو جزء من هذا الكتاب وهو هذا الجواب
 ايضا يندفع استدراك تعريف المقدمة وبما يفهم مما ذكرنا ان المقدمة
 التي جزء الكتاب هي اللفاظ والعبارة المسوقة لبيان الامور المذكورة
 التي هي معانيها يندفع اشكال خافية الشيء لنفسه ولا يبعد ان يقال ايضا قد عرفت
 اطلاق المقدمة على **الطائفة** المذكورة من اللفاظ بالجموع ومن المعاني
 التي يتوقف عليها الشروع بالحقيقة فالشارح قدس وعرض عن معناها الجازم
 وتعرض لمعناها الحقيقية فتركها الى الشروع في وجه التوقف على كل من الامور الثلاثة
قال الشارح اما على تصور العلم ان قيل الظاهر ان يقال اما على ما هيته العلم **المجموع**
 قال المقدمة في ماهية المنطوق وبيان الحاجة وموضع قلنا المقصود من
 بيان ماهية تصور العلم فالشارح **تفصيل** بين وجه التوقف على ما هو المقصود
 نعم الملايم ان يقال مقام قوله واما على بيان الحاجة واما على التصديق **بالحاجة**
 وبما ذكرنا يندفع ما قيل ان بيان الحاجة امر والتصديق بالقاية امر آخر
 فلا وجه لقوله لانه لو لم يعلم غاية العلم والفرص منه ان في بيان وجه التوقف
 على بيان الحاجة وتوضيحه ان يقال ما يتوقف عليه الشروع حقيقة هو التصديق
 بالقاية واما ذكر بيان الحاجة المقصود منه التصديق بالقاية فلا بد لو لم يعلم

الى فاعلم ذلك **قال الشيخ** فاعلم ان الشارح الظاهر ان يقال ان الشارح
 قوله اوجبه استصحب على الفضلاء هذا العطف حتى تكلفوه وجعلوا
 بمعنى بل والحق ان مقصوده قد ذكره وهو اننا قال اننا لان المقدمه لها معنى
 آخر وذلك قد اختلف فيه قيل هو قضية جعلت جزء وليس وقيل قضية
 جعلت جزءا **قال الشيخ** لا امتناع لتوجه النفس نحو المجرى المطلق قد يقال
 هذا مصادرة على المطلوب فان التوجه نفس الطلب فتكون محصل الكلام ان
 طلب المجرى المطلق يمتنع لامتناع طلب المجرى المطلق والتحقيق ان الوجه
 اعم وجودا من الطلب فان معنى البقي في ذهن العلم الداهل عنه بحيث يتحقق
 التوجه في غير الطلب فان قيل توجه الفعل الى الشيء يتوقف على العلم لما ذكر
 والعلم بالشيء موقوف على التوجه فلزم الدور قلنا لان العلم بالشيء
 موقوف على التوجه فانه قد يحصل دفعة مبادى مرتبة ويحصل منها العلم
 بالشيء وذكر الشيخ لا يمكن متوجها اليه تامل قال الشارح وقيل نظر لا قوله
 الشروع في العلم يتوقف على قصوره ان اراد به التصور بوجه ما فسلم
 الظاهر ان التزديد في التصور الذي وقع في المدعى لتحرير الدعوى وحاصله
 انه ان اراد به التصور بوجه فاللزامه المذكورة في الدليل سلمه
 لكن لا يتم التقريب اذ المدعى هو التوقف على التصور بل هو لا يقال اذا
 مراد المستدل التصور بالوجه فيكون مدعاه ذلك فيتم التقريب
 لان دليل على وجه يوصل الى مطلوبه وهو التصور بوجه ما لاننا نقول معنى كلام الشارح
 ان المعنى ذكر التصور بوجه في المقدمه فيكون المدعى الذي يستند الدليل
 عليه في هذا المقام هو التوقف على التصور بوجه فلا بد من الدليل على التوقف
 على التصور بوجه فان ذكره هنا دليل يدل على التوقف على التصور
 بوجه ما لا يمكن وادعى المدعى ولو قيل التزديد في التصور الذي وقع
 في الدليل حيث قال فلا الشارح لو لم يتصور ذلك العلم لم يتجوز السؤال

قال الشيخ
 فاعلم ان الشارح الظاهر
 ان يقال هو ان
 الشارح مع

فان

فان ملخص الكلام هو انه ان اراد بالتصور في قوله ان يتصور ذلك العلم
 كما في طالع الجواهر المطلق التصور بوجه فاللزامه مستلزم لكن لا يتم
 التقريب اذ المدعى التوقف على التصور بوجه لا ان قوله لا ان قوله
 الشروع في العلم يتوقف على تصور بوجه بل هو ان قوله لا ان قوله
 بفتح الكلام الشارح الى دفع اعتراضه هو ان ليس في مفتح الكلام اراد رسم
 العلم بفتح الكلام ففتح العلم **قوله** واجابه عنه بعضهم قال بفتح الفضلاء
 تصوره رسم يحصل بالكسب وهو يقتضيه ان يكون العلم مشعرا به فلا بد
 قبل تصوره الرسم ان يكون متصورا بوجه ما وذلك كاف في الشروع ويمكن
 ان يجاب عنه بان التصور الرسم قد حصل انما بلا الكتاب باب
 يلحق العلم اليه تعريف العلم بوجه ما ذلك تصور بوجه ما لم يكن قبل
 ذلك مطلقا بوجه ما **قوله** وكونه غير مستلزما له تلك الواجب لا يقع
 في اختيار جوابه دخل مقدروا هو انه كما يستلزم هذا الرسم التصور
 المستلزم من كل واحد من الرسوم المحصورة فلم اختار من اقل الشارح
 وان اراد به التصور بوجه حاصلا انه ان اراد به التصور بوجه فاللزامه
 ممنوعة وانما ثبت الملازمة لو كان عدم التصور بوجه مستلزما لعدم
 التصور بوجه ومن الملازمة ايضه ممنوعة فتقول الشارح وهو ممنوع
 معناه عدم كونه متصورا بالوجه على تقدير عدم كونه متصورا
 بالرسم ممنوع واعلم ان المراد بالوجه في التزديد ما هو شامل لكل
 لا ما يقابل كما توهم بعض الناس والا كان المتصور بالرسم
 يجهول مطلقا كانت الشارح فالاولى ان يقال قال بعض المحققين
 ان السؤال الوارد على الوجه الاول وارد ايضه لانه ان اراد بالرسم
 الرسم المطلق فسلم لكن لا يلزم منه ان لا يكون هذا الرسم فلا يتم التقريب

وان ارد هذا الرسم المخصوص فلازم ان لو لم يكن متصورا بهذا الرسم
لم يكن الشايع على بيرة وانما يلزم ذلك ان لو لم يكن متصورا برسم
وهو ممنوع والجواب عنه ما اوجب به عن الوجه الاول بان يقال
المادة بالرسم هو الرسم المطلق ويتم التقريب لانه لا واجب للرسم
المطلق ولا يمكن تحصيله الا في ضمن الرسم الخاص اختصار الرسم
لاستلزامه ما هو الواجب اعني الرسم المطلق في وجهه الاولوية
اجاب عنه بعض المحققين بان ذكر الخاص لا يتحقق ما هو عام منه
بلا واسطة اولى من ذكره لا يتحقق ما هو عام منه بواسطة ويمكن ان يقال
ان يقال على الجواب عن الاعم اخص على الوجه الاول وما ذكر
من ان التصور الرسمي يقتضي تصورا اخر سابقا عليه ولا يرد
ذلك على الجواب من الاعتراض على الوجه الثاني كما يظهر عند التامل
وقد يقال اختص الشايع اليه في هذا الوجه سديد ومن الوجه
الاول فلذلك قال فالاولي قوله لان ان الشروع على وجه البيرة
يتوقف على الرسم المخصوص قلنا المراد بالبيرة هي البيرة الكاملة
التي لا يتحقق الا بهذا الرسم وتصوره من يفيد البيرة ولا يتحقق
لكل منها غاية الكلام في هذا المقام **قوله** وكل مسئلة كذلك
في الخلق قال لا يستلزم المحقق قد ذكره المقدمة الثانية الخامسة
من تصور الخلق برسم على ما ذكره ان كل مسئلة من مسائل الخلق لها
مدخل في تلك المعرفة الى المقدمة التي جعلت جزء القياس
من قوله وكل مسئلة كذلك اي لها مدخل في تلك المعرفة في من الخلق
وبذلك المقدمة لا يقدر اذا اورد عليه مسئلة معينة ان يعلم
انها منه فانه اذا اوردت عليه وقال من المسئلة لها مدخل
في معرفة احوال العلم وبنائها وكل مسئلة من مسائل الخلق لها

مدخل

مدخل في تلك المعرفة لا يحصل منه ان تلك هذه المسئلة من الخلق واجبة
بعض الافاضل بان مسائل قوله وكل مسئلة من مسائل الخلق لها مدخل في
تلك المعرفة خبر لكل مسئلة لا صفة له وقوله لها مدخل في تلك المعرفة حال
من مسائل الخلق فيكون من المقدمة بينهما ملكا المقدمة التي جعلت جزء
القياس فافهم فان كان وجه الكاظم عليه عينا ان قيل هو من صدور بيان
وجه توقف الشروع على وجه البيرة على كل واحد من الامور الثلاثة فالكلام
والظاهر ان هذا لا يلزم ان لو لم يكن له بيرة في طلبه قلنا ان البيرة يستلزم
عدم كونه طلبه عينا فاذا كان طلبه عينا لم يتحقق البيرة الملائمة لاستلزام
عدم اللازم عدم المعلوم **قوله** وذلك لاح المصطفى لا شك ان كل علم العلوم
المخصوصة المعينة المدونة مسائل كثيرة وانما صارت علما واحدا بواسطة
امر واحد يرتبط به بعضها ببعض وتولاه لم يعد علما واحدا ولم يتحسن
اذا اده بالتدوين ثم ذلك الامر يجعل عقلا ان يكون محمول العلم بان يكون
محمولاتها موضوعات مسائل راجعة الى شئ واحد كالقدرة
للحساب وان يكون محمول العلم بان يكون محمولاتها مندرجة تحت امر
جامع لها على قياس الموضوع ان يكون غاية العلم والاصل الذي
لا بد من اعتباره في جهة الوحدة هو الموضوع لان المحمولات
صفات مطلوبة لذوات الموضوعات والغاية خارجة
فحصل كلامه ان المصطفى من العلوم بيان احوال الاشياء ومعرفة
احكامها وهي امور مستكزة لم يصر علما واحدا بواسطة امر واحد
ارتبط به بعضها ببعض فاعتبر في جهة الوجه الموضوع ففعله
فاذا كان طائفة من الاحوال معناه ان الاحوال والاحكام للامات
مستكزة اعتبر في جهة الوحدة الموضوع وجعل الاحوال المتعلقة
بشئ واحد واشياء متناسبة تناسبا معتداه علما متافعا

خاصة

عن صاحبها واعلم ان المتبادر في هذا الكلام ان نفس الاصول
المتعلقة بشئ واحد او اشياء متشابهة علم فلا يتوقف على هذا
ما ذكرناه ان امتياز العلوم كما يكون بالموضوعات
كما في المجموعات ايضا **واما** معرفة بان موضوع العلم اي
شئ هو اي لا يتوقف عليها الشروع المطلق ولا على وجه البصيرة
فان قيل فليس في المقدمة لان ما يتوقف عليها الشروع
المطلق او على وجه البصيرة فالجواب ان المراد بالبصيرة اعم من نفس
البصيرة وزيادة البصيرة **فقد** لم يتميز هذا بين علم ما ذكره
المع فان ذكره بعد رسم العلم وليس مطلقا فانه يمكن ان يعرف
العلم بان موضوعه ان شئ هو قبل ان يعرف بوجه آخر من
الوصول الى حصولها بالبصيرة وان كان مستلزما للمعرفة بالرسم
فانهم **وقد** تحقق بما نفور ان المقدمة العلم المذكور
هنا ان فان قيل ما هو المذكور من الامور الثلاثة **اما** ان يكون
اجزاء للمقدمة او جزئياتها وعلى التقديرين لا بد ان
لا يحصل الشروع بالبصيرة بواحد فلا يتوقف على الاخرين
ولا يخفى ان الشروع بالبصيرة يتحقق لكل منها فاطلوا
ان المراد بالمقدمة ما يتوقف الشروع على كمال البصيرة وهو
لا يتحقق الا بجمع ما يفيد البصيرة فلا بد على التقديرين
شئ وبما قرنا اندفع ايضا ما قيل ان اريد بالشروع
في تعريف المقدمة الشروع المطلق فيرد ان الامور المذكورة
لا يتوقف عليها الشروع المطلق وان اريد به الشروع على وجه
البصيرة يرد ان البصيرة لا يكون لها حد معين يحصل باذنه يحصل به
وبغيره ايضا اذ قلنا ان المراد هو الشروع على كمال البصيرة لا بد ان كمال البصيرة

حاصل

يحصل بغير الامور المذكورة فان كمال البصيرة لا يحصل به وبغيره ناسل **والاولى** ان يجعل
مباحث الالفاظ المقدمة قلنا ان مباحث الالفاظ ليست زيادة بصيرة
في الشروع بطريق الافادة والاستفادة **فقد** مرتبة العلم فيما بين العلوم
اعلم ان للعلوم باعتبار موضوعاتها ثلاث مراتب اعلى وهما ان يكون موضوع
اعم من موضوعات سائر العلوم واوسط وهو ما يكون موضوعه اعم
البنفس واخص من الاخر وادنى وهو ما يكون موضوعه اخص من موضوعات
العلوم الاخر **فان** **فمن** امور شعبة ان قيل الظاهر من العبارة
ان كل واحد من هذه الثمانية يتحقق به نفس البصيرة ولا شك ان واحد منها
تصور بوجه ما وهو لا يفيد البصيرة بل الظاهر من العبارة ان كل واحد
منها يتحقق زيادة بصيرة ولا يخفى ان الظاهر ان كل واحد من الموضوعات
لا يفيد زيادة بصيرة بل نفس البصيرة ويجوز الجواب عن الاول وجهين
احدهما ان من اشياء ان التصور بوجه ما لا يفيدها الى الامور الباقية
لما لا التصور بوجه ما اليها وثانيهما ان المراد بالزيادة يتحقق بجميع الامور
احدهما التقلب وثانيهما ان المراد بالزيادة يتحقق بجميع الامور
لثانية فلا يتحقق الا بذلك المجموع وان كان نفس البصيرة يتحقق
بكلها **والاولى** ان يفهم المقدمة بما يعين في تحصيل النفس لا يقال هذا
يصدق على غير من الامور كالكتاب والاسناد لان تفقرا اذ تفقير
المقدمة بشئ يشمل تلك الامور شمولاً لا يراها الا تعريفها حتى يكون جامعاً
وما نفاق الشارح ولما كان بيان الحاجة الى اشارة الى جوابه
هو ان لا يذكر بيان الحاجة وبيان الحاجة في بحث واحد قيل عليه
انما ان بيان الحاجة ينشأ من ان معرفة رسمه فكذا كذلك الموضوع

ينساق الى معرفة برسمه فكذا كذا الموضوع ينساق الى ما فانه اذا
 بين ان موضوع المنطق المعلومات التصورية والتصورية
 من الحيشية المخصوصة علم انه علم بحيث فيه عن المعلومات
 المذكورة من الحيشية المخصوصة واجيب بزيادة حصول
 بين الاولين فان بيان الماهية يثبت به عليه الشروع المطلق
 وبيان الحاجة ما يثبت به ما يتحقق في ضمنه التصديق ببيان
 مخصوصه و هو ايضا ما يتوقف عليه الشروع المطلق بخلاف بيان الموضوع
 فانه يفيد ما يتوقف عليه الشروع على وجه البهيرة ولا يبعد ان يتعار
 معناه لا كان بيان الحاجة فيساق الى معرفته بهذا الرسم المخصوص اوردهما
 في بحث واحد فلا بد الاشكال وكلام الحاشية حيث قال واما بيان الماهية برسمه فلا يستلزم ذلك
 لجواز ان يكون رسمه شيء آخر دون غايته فانظر الى الاول و قد علم ان الحاجة على بيان الماهية لانه بيان
 لها حيث انها موجودة وهو يتوقف على التصديق بالوجود الذاتي يستفاد ببيان
 الحاجة تدبر قال الشيخ المحقق ومدة البحث بتفصيل العلم ان قال يقول
 كما ان الحاجة يتوقف عليه بتوقف على سائر المقدمات الباقية فتوقف على بيان
 الحاجة عليه لا يوجب تصديرا على سائر المقدمات الباقية ويمكن ان يتعار
 فسيبر عليه راجع الى التصدير لا الى التقسيم وعلى تقديم رجوعه الى التقسيم فتقوله
 ان علة لذكره لذكر الاول الذي هو التصدير **فصل** واما بيان ماهية العلم برسمه
 ولا يستلزم بيان الحاجة فكيف لا يقتضي ان رسم العلم ببيان الحاجة
 دون غيره ويرد عليه ان اراد بيان الحاجة المقدمات التي تثبت الاحتياج بها
 وهو الظاهر المشهور ففان معرفة برسمه لا يستلزمها وان اراد به سحر تلك المقدمات
 و هو ان الناس يحتاج الى العلم للعصر فلا يستلزمها ايضا فانه قد يكون نظري لكونه
 يثبت بالمقدمات المذكورة والتصديق النظري لا يحصل في التصديق فكل من الجواب

باختبار

باختبار كل الشقين واما على الاول فانه قد علم من بيان ماهية المعلوم
 ببيان ان النفس في ترتيب المعلومات ليحصل المجهول قد يقع لها غلط
 والمنطق عام لها وذلك دليل الاحتياج واما على الثاني فانه لم يرد
 يستلزمه اياه انه يكتب منه بل المراد انه اذا وصف ببيان الماهية اخذ
 دليل الاحتياج كما ذكرنا ويحصل منه العلم بكونه محتاجا اليه فاعلم ذلك
 فكذا كذا اوردهما في بحث واحد ان اراد ايرادهما في بحث واحد
 وان اراد ان الابتداء ببيان الحاجة فان دفع ما قيل من انه لا يشرع
 قوله وابتد ببيان الحاجة **فصل** اعني الموصول الى التصديق والموصول
 الى التصديق لا يخفى ان الموصول الى التصديق والموصول الى التصديق
 ليس قسم العلم بل المسائل المتعلقة بالموصولين فغن العبارة تخرج
 قد يكون متعدد بل النسبة اي لا تصور نسبة كما طعن ان يكون
 اي كصور هو وكذا في قوله غلام زيد واغرب كصور غلام زيد وكصور
 اضر ب قوله واما اجزاء الشرطية فليس فيها حكم ايم فيلزم ان يحكم
 ههنا الوقوع بدليل قوله واما اجزاء الشرطية وقوله لا فرضا والحكم
 في قوله ظاهرا عن الحكم هو الابطاع فلا يمس فيها حكم ايم ووجه ذلك
 بان التصورات بمعنى المنصورات وقوله ذلك في قوله فان كل ذلك
 اشارة الى مثل حيوان نا طوع وغلام زيد واغرب لا الى تصور ومعناه
 ان كل واحد من الامور المعلومه المذكورة عن الحكم بمعنى الوقوع والوقوع
 فكيف ادراك كل واحد منها من التصورات فان الحكم في الاول ايم بمعنى الوقوع
 والاول وقع قد يقال لا اعتبر في المقسم الوقوع فكيف يكون قسمه الاقام
 متعدد انا جاب عنه بعض الافاضل بان قوله هذا التصور قد يكون
 واحدا معناه ان التقدير في حصوله ليس بشرط وقوله في القسم الثاني
 هذا التصور لا بد ان يكون متعدد معناه ان التقدير في حصوله شرط قيل هذا الجواب

جواب السؤال المتقدم

لا يجري نقبا بالنسبة الى القسم الاول فانه قال في الاول قد يكون واحدا
وقد يكون متعدد او الامثلة المذكورة في التصورات المتعددة ثم يجدر به
نقبا في القسم الثاني وهو قوله هذا التصور لا بد ان يكون متعدد اقوال القسم
الاول ايضا قد يكون متعدد ايضا ان التعدد شرط في حصوله كنسبة الحكمة
فحصل كلامه ان القسم الاول لا يتوقف حصوله مطلقا على التعدد اذ قد يتحقق
بدونه والقسم الثاني يتوقف على التعدد اذ لا بد في حصوله الحكم الذي يقتضيه
التعدد واية لقوله كالحقوان الناطق وعلام زيدا واخر بان المقصود
هو النسبة التي بينها فانها لا بد في حصوله التعدد الا قوله وقد يكون متعددا
بلا نسبة كنسور الاول والكاتب ثانيا ايا بيتا ولا يبعد ان يقال
هذا الكلام لا يرى في نصيبه كلام القائلين بترك التصديق الذي هو قسم
العلم الجوزي تعدد القسم ويؤيد ما ذكرنا ايراد قدس سره المبرهن على تعريف
التصديق بجميع التصورات وبكل اثنين منها تاء مل في القسم الاول
شتر على شيئين اذ بيننا ما قسم العلم الى قسمين ايراد بيان كل واحد منها
فذكر مفهوم مطلق التصور الذي هو مشترك بين القسم والحكم الذي هو جزء
مفهوم القسم الذي هو عدم الحكم يعرف بالمقابلة اليه فيفتح القسم لا يقال هذا الحكم
يتا في قول الشارح حيث قال وانما عرف مطلق التصور فانه يدرك ان
التعريف لا يكون الا للتنبيه لانا نقول معنى قول الشارح ان اختياره
تعريف مطلق التصور على التصور السابق للتنبيه لانفس التعريف فكان قوله
وانما عرف مطلق التصور اشارة الى جواب دخل مقدر وهو ان لا يكون
الفرق تعريف القسم فلم لم يعرف التصور فقط فافهم قوله فلا معنى لتوضيح
تعريفه قسمية قد يتا منناه التنبيه على ان التقسيم هو التبع قال الشارح
وانما عرف مطلق التصور فكل تعريف مطلق التصور يحصل صورة
الشيء في العقل لا يدل على المرافقة كما لا يتوقف الا على الشيء لا النطق

على ان الاول برادف الناطق ويمكن ان يقال ذلك للتنبيه قال الشارح على ما برادف
العلم قد نقوش في العبارة بان المرافقة من صفات الانطق وما يطلق عليه اللفظ
هو المعنى فلا وجه لتعريفه بطلوع على ما برادف العلم ووجه بان العابد محذوف تقديره
يرادف العلم وتفسير برادف راجع الى لفظ التصور ان يطلق لفظ التصور على معنى برادف
لفظ التصور بسبب ذلك المعنى لفظ العلم لكن يلزم في الكلام انتشار له الرجوع
كل من ضمير الفاعل الى شيء فانهم قوله فان مطلق التصور في بعض الافاضل
حاصل السؤال ان المناسب هو الافتتاح بتعريف العلم ثم بتقسيمه في الثاني
في الافتتاح بتقسيم العلم وكما افتتح بتقسيم العلم فالمناسب ترتيبه في الثاني
في تعريف مرادفه وكل من التبيين المذكورين جواب عن كل واحد من السؤالين
المذكورين فالتنبيه الاول جواب عن كل واحد من السؤالين فان الافتتاح
بتقسيم العلم تنبيه على انه هو العلم في بيان الحاجة دور ترتيبه وتعرف مرادفه
ايضا تنبيه على ان التقسيم هو العلم فانه لو فرض لتعريف لتوهم انه غمض ايضا فلما
لم يتوض لوتوض لتعريف مرادفه علم ان تعريفه غير مقصود في بيان الحاجة والتنبيه
الذي ايفه جواب عن كل من السؤالين اما تعريف مطلق التصور فللتنبيه على المرافقة
وفي عبارة قدس سره البرز شاع فان المنية عليه هو كون التصور مرادفا للعلم
لان تفسير العلم بذلك مشهور واما تقسيم العلم فلا بد ان يكون تقسيم العلم بفتح
بتعريفه يكون تعريف ما نفا من تعريف مرادفه لا يعرف مطلق التصور فلا يصلح
التنبيه على مرادفه ولا يحسن ما فيه من المساحاة والذي يدور في خلدي هو ان
التبيين المذكورين جواب عن السؤال الاول على طريق منع الخلط وقوله في
مطلق التصور اشارة الى الجواب عن السؤال الثاني وذلك لا غير محتاج الى ازالة
المساحة في الكلام ونقول عن بعض الاكابر انه سؤال واحد ومحملة انه لو قدم التقسيم
على التعريف ان ما فافهم تقديم تقسيم الشيء على تعريفه لان تعريف مرادفه هو تعريف
بالحقيقة وكل من التبيينين جواب عن تدبيره فالاول جواب على تقدير ان يكون

العلم معلوم بوجه ما هو كاف في التقسيم فالافتتاح بالتقسيم للتبني على انه
 العموم والكن على تقدير معلومية بالتفسير المذكور فالافتتاح بالتقسيم
 للتبني على ان تفسير العلم بذلك مشهور وغير محتاج اليه فمفسر مطلق التصور على هذا
 للتبني على المرادفة فاعلم ذلك فان قلت تقسيم العلم الى تصور فقط
 هذا اعتراض على ما ذكره الشيخ ان تعريف مطلق التصور دون المطلق
 مراد فالعلم لا على كلام الحاشية بدليل قوله فلا حاجة الى ان تعريف مطلق التصور
 دون التصور فقط وقوله واما اطلاقه على ما يقابل التصدييق فذلك معلوم
 من المعارف المشهورة تدبر وجهنا سؤال مشهور وهو ان اشتراك الشيئين
 لا يدل على ترادفهما فاننا اذا قلنا الحيوان اما ماشي ناطق او ما غيرنا طف
 لا يلزم منه ترادف الماشي للحيوان فلا يصح ما ذكره قدس سره الوجه انه قد علم
 بكون التصور مشتركين التقسيم ان التصور يطلق على ما يرادف العلم وقد
 اجيب باجوبة كثيرة مشتملة على المسامحة واما اطلاق التصور
 على ما يقابل المقتضى ان يكون من شئ الاعتراض في اصل كلامه ان الشيخ جعل تعريف
 مطلق التصور تنبها على ان التصور يطلق على ما يرادف العلم وعلى ما يقابل
 التصدييق والمرادفة معلومة من التقسيم فلا حاجة الى تعريف التصور لذلك
 واطلاق التصور على ما يقابل التصدييق لا يعلم منه اصلا فلا يكون لتعريف
 التصور فائض اصلا ويجوز ان يكون جوابا عن سؤال مقدر وهو ان التقسيم
 وان دل على ان التصور يطلق على ما يرادف العلم لكن لا يدل على اطلاق
 التصور على ما يقابل التصدييق والتعريف جعل الشيخ تنبها على اطلاق
 وجوابه ان لا لا ذلك بل اطلاق التصور على ما يقابل التصدييق معلوم
 من المعارف المشهورة ولا مدخل لتعريف فيه وحاصل كلام الشيخ فيه انما
 عرف مطلق التصور تنبها على ان التصور يطلق على ما يرادف العلم
 كما يطلق على ما يقابل التصدييق فالمبني عليه هو اطلاق التصور على ما يرادف

العلم

العلم فقط ومحل على الثاني اولى فتأمل قال الشيخ فقد استدلنا الكتاب الى الا
 ان قد ادركنا نسبة بينهما واولا قينانية ثبوت الكتابية اليه اي ادركنا ثبوت
 تلك النسبة التي هي ثبوت الكناية واقعة او فرضنا ان ادركنا ان تلك النسبة
 ليست بواقعة قال الشيخ نسبة ثبوت الكتابية اضافة النسبة الى الثبوت
 بيانية فان النسبة الحكمية هي ثبوت شيء او عنده او عندا وثبوت منافاة
 لياه فلذلك تنسب بالنسبة الثبوتية والايجابية وهو مفهوم تصور وفي بعض النسخ
 من تفهم ان النسبة الحكمية في الموجبات هو الثبوت وفي السالبة اللانثبوت
 وذلك تفهم فلهذا لو كان كذلك لما يفيد السواليب ثبوت بل يفيد
 اثباته اذا كان الموضوع موجودا تأمل قوله كما يقتضيه ثم لا يخفى ان اولاً في قوله
 فلا بد فيه ان يدرك اولاً الا ان يقتضيه تاخر ادراك مفهوم الكاتب عن ادراك
 الا ان دلالة على التأخر لما كانت بالتزام ودلالة ثم على التأخر بالمطابقة
 نسبة قدس سره الرزالي ثم ببرهنة با دراك الوقوع ان يدرك ان النسبة
 واقعة قبل عليه ادراك هذا المركب اي هو ادراك مركب تقيدي فانه قد
 حقق ان الجملة التي وقعت بعد ان في تاويل المصدر يمكن ان يقال ان
 في ان العلم المتعلق بزيد قائم في قولك علمت ان زيدا قائم هو العلم التقيدي
 لا التصديق بخلاف قولك علمت قيام زيد غاية ما في الباب ان الحاجة لما لا
 وقوعها موضع المزود وحكموا بانها في تاويل المصدر قال الشيخ لكن التصدييق لا يحصل
 ما لم يحصل الحكم بهذا الدعوى تفهم ناشئ عن الكلام السابق وهو قوله وربما يحصل
 ادراك النسبة الحكمية بدونه الحكم فانه يوجب ان يحصل التصدييق بدونه الحكم
 كما ان ادراك النسبة قد يحصل بدونه الحكم فدفع ذلك التوهم بقوله لكن التصدييق

ويمكن ان يقال المتفصل بيان ما رآك النسبة الحكمية ويحصل بدون الحكم
فبقوله فان الشك في النسبة لم يثبت ان في الصورتين ادراك النسبة
محقق واما ان الحكم في صورتين غير متحقق فلا يثبت فبقوله لكن يحصل
التصديق ما لم يحصل الحكم يثبت ذلك ان لم يحصل التصديق في صورتين
اللتين فهما النسبة الابدحصول الحكم وعلى التقدير الاول يقال لا حاجة
الى هذه المقدمة للظهور فلا يكون فلا ايضا ان لا يكون الادراك
فلا على التفسير الاول لا يكون انفعالا على التفسير الثاني ويمكن ان يقال
معناه انه كما لا يكون الادراك انفعالا على التفسير الثاني لا يكون فلا ايضا
والاول ظاهر واليوق بالمقام فان الشك في هذا على راي الامام ان يكون
التصديق مركبا مع القطع النظر فعليه الحكم وانفعالية بدلا على ذلك قوله
واما على راي الحكماء فالصديق هو الحكم فقط لا امتياز كل منهما
يعني كما ان كل منهما امتياز في نفس الامر في الآخر بطريق خاص يحصل
قسم العلم اليقيني بملاحظة ذلك الامتياز فلا بد ان يكون التقسيم على وجه يكون
كل من القسمين الخاصين بمتلذذات الآخر بطريق خاص وقد يقال معناه
ان تقسيم العلم الى القسمين انما هو لتبين بطريق خاص بكل منهما بطريق يحصل
عند الطالب كما يمتاز كل منهما بذلك في نفس الامر لا في هذا الوجه فلو لم
لا حظ متفصل هذا الفن واما ان يكون ادراكا لغير ذلك فيل تصديق
على المقسم انه ادراك لغير ذلك واجيب عنه بان المقسم ليس بادراك
بل هو مدرك فيه فلا يصح عليه اقوال الحق ان المقسم ادراك واليوق
ان المراد بالغير المبين ان اذا اردت تقسيم علم مذهب الامام

قلته

قلت العلم اما ان يكون ادراكا لأمور أربعة اعترض عليه بان الحكم على ان
لا يكون التصديق عند ادراك لأمور أربعة فلا يكون هذا التقسيم
ايضا منطبقا على مذهبه واجاب عنه ان معنى كلامه انه اذا اردت
تقسيمه على وجه يكون التصديق مركبا كما هو مذهب الامام قلت
كذا في المقصود في هذا المقام التقسيم على وجه يكون التصديق مركبا مع
قطع النظر عن كون الحكم فعلا او ادراكا نعم يرد عليه كونه ادراكا ان النسبة
واقعة اولست بواقعة تصديق او ادراكا ويرد عليه ايضا ما يرد على الاول
من صدور التقسيم الكلي على المقسم والجدل ما ذكره في قطعاً كما
في ذكر قوله قطعاً وذكره على مذهب الامام اشارة الى انه يمكن تطبيقه
على مذهب الامام على ما سيذكر ويرد عليه ما ملخصه ان حاصل
تقسيم المقسم ما ذكر ويرد عليه بالايضا على التقسيم الامام فلا يكون
منطبقا على مذهبه ايضا وقوله فلا يكون منطبقا متفرع على الدليلين
ويحتمل ان يكون متفرعا على قوله بيا ذلك فانه ايضا يدرك على عدم
الانطباق على شيء من المذهبين بل لا يكون صحيحا في
نفسه ان مع قطع النظر عن عدم الانطباق لان التصديق
على هذا التفسير فيل عليه اذا كان التصديق هو المقارن للحكم فلا
يحتاج في استقارته من التصديق لو كان عبارة عن الحكم او الحكم
ومن الصور الثلاثة لا يتحقق استقارته من التصديق اقوالا محصل كلامه
قدس سر ان التصديق اذا كان مستقارا من القولات مع المبرر
على التقسيم المبين المقصود منه فان الرض ببيان الاحتياج

الثلاث

شماره اول
اولی

[illegible][illegible]

والمراد بالصوره هي الصورة التي في الذهن...
بشرط كونها ان اردت ان يكون كذا بل هو كذا...
التقسيم واما العباد والساكنه فلا حظ في...
فقد لم يصرح ببيان وجه بقاء الاول...
وضايف من العلم الذي يتعلق بالتصديق...
والساد الاول انما يظهر من نفس التقسيم...
فمنه الى ما يكون مندرجا تحت واحد...
تحت نوعه اقول الاندرج العلم من...
يكون اخص من كذا القضايا فتكون اخص...
تو له مندرجا تحت مندرج فالحق ان...
والاخصيه باعتبار اعم من كون اخص...
تحت واحد من نوعه ان اخصيه...
ان مندرج تحت اعم فاعلم ذلك...
من الصورات الثابتة والحكم قبل هذا الكلام...
البيان كقولنا لا يظهر وجه العلم...
الجميع المركب من مجموع المركب من...
لا يظهر كونه التصديق الذي هو...
لجواز ان يكون ذلك الامر غير مبين...
كنا طرقت في ذلك الحيوان فلا يظهر...
ساجد لا سائر ان لا يظهر صيغته...
نحوه وقد جعلت عدم اندراج جميع...
فمنه الى ما يكون مندرج تحت النوع...
في التقسيم فسام العلم الذي هو نفس...
العلم الذي هو نفس العلم الذي هو...

في التقسيم فسام العلم الذي هو نفس...
الاخضر في وجه التقسيم هو كونه الحكم...
المطلوب من الصور انما هو في صور...
مطلوب التقسيم والتصديق كما هو...
من الشقين لا الصور انما هي في...
مطلوب الصور في الشق الثاني...
لو كانت بذكر لا يندفع النزاع...
العلم اما بصور فقط واما بتصديق...
بالصور المعابر اذ انما هو ما...
فانه لم يكن انما كجاست بان...
للتصور الذي هو علم واما انما...
وانما المجموع فالحق ان نقارن...
رضو واما حكمه في الصحيح ما...
بزيان لفظ فقط كما فعل المصنف...
المنه من ظلاله ان هذا اللفظ...
فان لا تختار فجا عنه بوجهين...
في التقسيم المستور الى التصديق...
اخص من العلم اما تصور فقط واما...
ما ذكرنا قوله واما تصور فقط...
فانها ان نظرت الى وجه...
في الجواب ان التصديق عبارة...
التصور كما هو المشهور واما...
وقيل اما تصور فقط واما...
العلم الذي هو نفس العلم الذي هو...

[illegible]

إذا كان نظرا اقوز في استعانة تصور النسبة المتعاقبات ثم تأمل ما هنا من الجنيات
 الحسنة والجواب ان مع عدم الحكم لا حاصل الجوار انما يختار ان في بالتصور المتغير
 لتصور النسبة المتعاقبات مع عدم لزوم اعتبار الصور في المصدر مع بيان عدم الحكم
 معية في التصور الساذج عما انه صفة وقد في المصدر في المصدر في ذات الصور
 الساذج ولا يلزم من اعتبار ذات الساذج في المصدر مع اعتبار صفة وقد في
 فان الموصوف في ذاتها لا يكون صفة وقد في هذا ولما لم يتناول
 هذه الصفة لا انه لذات التصور الساذج كلما وجد تصور الساذج وجد هذا الموصوف

لا يمكن ان يكون تصور حقيقة مدعيها كما ذهب اليه الامام وكفى لا يكون في فاني كما بالبدية
بانا موجبة ومترتبة لا بد ان نساخ ان صفتها غير معلومة لنا فضلا عن كون تصور ما يدعيها
ما كانا نساخ من الاكساب مجهول لنا جملته مما لا يمكن ان نساخ ولا يصح ان نساخ
هذا التصور بنا على انه انهم يتبين في الكلام في هذا الصنف فانه اذا قلنا اننا لا نساخ
اي غير متوقف حصوله على نظر لما جعلنا نساخهم من ان نساخ وذكر التقدير غلظا كل في بدون الفكر
نفس لما جعلنا لما اجتنابنا النظر والماله بالجليل المحجوز الى النظر وفيه ان الجليل مطلي في
الاصطلاح على الاعتقاد الغير الخطابي في الواقع كما حصل الكلام في انه لو كان في التصورات
والصدق مدعيها لما اعتقدنا اعتقادا غير مطابق للواقع واللازم مط والمطو منته
وتنظر فان المدعي هو عدم بدلية جميع التصورات والصدقات وعلى هذا لا يلزم الا
عدم بدلية جميع الصدقات فان الاعتقاد والمطابقة لا يكون الا في التصور في مقابل
ذكر ذلك فطر على ذلك التقدير فيتم الدور او التمس ان نساخ لا يلزم الدور او التمس ذلك
التقدير او كذا اننا ان هذا التصديق من تصور اخر يكتسب حكمه في التصديق
بواسطة او غيرنا في لا دور ولا حصة المتوقف مختلفة لان الحكم متوقف على تصور
عليه مثلا باعتبار الحق وتصور الحكم عليه متوقف على اعتبار الاكساب وهو عاين
الظهور اذا كان الحكم من التصديق فالحال ان التصديق باعتبار الاكساب يستلزم المتوقف
باعتبار الحق ايضا لان تصور الحكم عليه متوقف على وقوعه في الاكساب وهو متوقف
على كونه حكمي وكل ما يحق تصور الحكم عليه متوقف على صاحبه فان قلت على هذا الكلام
يمكن ان يكون بطريق النقص وهو من مقتضى لا بعينه ولا بد من ذلك كما يستند به
وهو ان خلق الحكم في البديل في صفة واما استلزامه صحة جميع مقتضيات الحق وما نحن
فيه من قبل التمس وما كان المناقض مستلزما على بطلان الدليل في صحة عليه المنع كما هو الموضع
فيما عدا ذلك من كونه الحكم في الحال على مقتضى الدليل استلزامه كذا في كذا في كذا في كذا
من مقتضيات الحق وحصل اننا اننا نساخ اننا نساخ اننا نساخ اننا نساخ اننا نساخ اننا نساخ
كذلك لا حجب الا كما سبق في الكلام منه في دور التمس وانما يلزم ذلك ان كان في كذا في كذا

بما لا يمكن ان يكون تصور حقيقة مدعيها كما ذهب اليه الامام وكفى لا يكون في فاني كما بالبدية
بانا موجبة ومترتبة لا بد ان نساخ ان صفتها غير معلومة لنا فضلا عن كون تصور ما يدعيها
ما كانا نساخ من الاكساب مجهول لنا جملته مما لا يمكن ان نساخ ولا يصح ان نساخ
هذا التصور بنا على انه انهم يتبين في الكلام في هذا الصنف فانه اذا قلنا اننا لا نساخ
اي غير متوقف حصوله على نظر لما جعلنا نساخهم من ان نساخ وذكر التقدير غلظا كل في بدون الفكر
نفس لما جعلنا لما اجتنابنا النظر والماله بالجليل المحجوز الى النظر وفيه ان الجليل مطلي في
الاصطلاح على الاعتقاد الغير الخطابي في الواقع كما حصل الكلام في انه لو كان في التصورات
والصدق مدعيها لما اعتقدنا اعتقادا غير مطابق للواقع واللازم مط والمطو منته
وتنظر فان المدعي هو عدم بدلية جميع التصورات والصدقات وعلى هذا لا يلزم الا
عدم بدلية جميع الصدقات فان الاعتقاد والمطابقة لا يكون الا في التصور في مقابل
ذكر ذلك فطر على ذلك التقدير فيتم الدور او التمس ان نساخ لا يلزم الدور او التمس ذلك
التقدير او كذا اننا ان هذا التصديق من تصور اخر يكتسب حكمه في التصديق
بواسطة او غيرنا في لا دور ولا حصة المتوقف مختلفة لان الحكم متوقف على تصور
عليه مثلا باعتبار الحق وتصور الحكم عليه متوقف على اعتبار الاكساب وهو عاين
الظهور اذا كان الحكم من التصديق فالحال ان التصديق باعتبار الاكساب يستلزم المتوقف
باعتبار الحق ايضا لان تصور الحكم عليه متوقف على وقوعه في الاكساب وهو متوقف
على كونه حكمي وكل ما يحق تصور الحكم عليه متوقف على صاحبه فان قلت على هذا الكلام
يمكن ان يكون بطريق النقص وهو من مقتضى لا بعينه ولا بد من ذلك كما يستند به
وهو ان خلق الحكم في البديل في صفة واما استلزامه صحة جميع مقتضيات الحق وما نحن
فيه من قبل التمس وما كان المناقض مستلزما على بطلان الدليل في صحة عليه المنع كما هو الموضع
فيما عدا ذلك من كونه الحكم في الحال على مقتضى الدليل استلزامه كذا في كذا في كذا في كذا
من مقتضيات الحق وحصل اننا اننا نساخ اننا نساخ اننا نساخ اننا نساخ اننا نساخ اننا نساخ
كذلك لا حجب الا كما سبق في الكلام منه في دور التمس وانما يلزم ذلك ان كان في كذا في كذا

[illegible]

لا يقال اذا كان كمال التصورات لا ينفي ان ينكف في نفسه فلا حاجة الى ابرله الدليل عليه
 لا تاثير معناه انه محقق بعد ابرله الدليل اذ ليس يعارض دليله خلافا للتصورات فان
 ابرله الدليل على سبيل المثال في بوجه المعارض فافهم قال **الاشارة** فان من علم
 لزوم امر لا اخر منه فاما لا علم ان من علم الملازمة بين الشئ وبين العلم وجوب الملازمة
 علم وجوب الملازمة بل لا بد من الترتيب الخاص ويمكن ان يقال ان من علم الملازمة
 وعلم ذلك يقينه العام **قال الشارح** بان قد مثا الحيوان واخرنا الشايطي اقول
 الكلام اما بنا على المستلزم بقدم الجنس على الفصل واجب مطلقا وانما بنا على ان لا يوجد
 الا ان يصور بالكمية المستلزم للجنس على الفصل في الحد التام كما ذهب بعضهم واما
 بنا على اختيار الترتيب الاول لوصف الترتيب الثاني فيجعل الحيوان الشايطي وهذا الترتيب
 مطلق المتغير من طرفي الخط فخلاصة الترتيب الاطراف المطل ولا يخفى ان مثل الترتيب خلاصة
 بينه وبين طرفي قبل الترتيب في حصيل المطلق لا من حيث انما هو في المطلق من حيث
 الى حصيل المطل خلاصة كل النسبة بينه وبينها من النسبة التي قد يكون قديما قال الشارح
 ويكون بعضها نسبة لا بعض بالعدم والتاخر جعل بعضهم على ان النسبة لا بد ان يكون
 في حالة جويته المركبة فادكر احرار عن مثل تركه لا دية فان اجراءه في حالة الترتيب
 لا يخفى بينهما نسبة الترتيب والتاخر وقيل الترتيب انه لا بد ان يخفى النسبة بين مثل الاجزاء
 سواء كانت حالة الترتيب او قبل او بعد قد يكون باعتبار الوجه وقد يكون باعتبار الترتيب
 ونذاكم بان الترتيب علم الترتيب المنعوم واما حسب الصدق فقد قيل في هذا بان فاعلم ذلك

وایب الوجد علی منبذ فکرا علی

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the letter or a separate note, written on aged, yellowed paper.

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

ناصر الدوله العبد
 المذنب المذنب
 المذنب المذنب
 المذنب المذنب

عن النواغل والتوجه لبقاض علم الحق الصريح وتجاربنا الحاجه الى المخطا فانها بالنسبة
الى الذين يستفيدون العلم بالبطر والكسب وهم الاكثرون وما سواهم كالمؤيد بالحق العكسي
النادي وجوه كسيفه عنه فافهم وانا افول الالتم من الدليل الاصباح الى جميع فوا
المخطا فانه يدر على اننا الحجاج الى قانون عاصم ^{الذي هو من الخطا في الذكر} ^{الذي هو من الخطا في الذكر} ^{الذي هو من الخطا في الذكر}
نفس الترتيب المحركنا فلذلك الاصباح الى التواضع المتعلقة بالماضي فاصل ^{نفس الترتيب المحركنا} ^{نفس الترتيب المحركنا} ^{نفس الترتيب المحركنا}
اكت به من كل المبادي لا يمكن بان طبعه هذا اعتبارا من تقدم الجنس على الفصل وجوب
ظا واما اعتبارا من تقدم ما لا تخشاه كما هو الفهم في نوع صفاته لانه اذا حصل المبادي
المعينة في الصور يحصل فيها المخطا بان طبعه كان سواء قدم الجنس او لا الله ان يعا سبعا
في ذكر التغير ان اكت المخطا من المبادي لا يمكن من غير التمام بل لا بد من الانضمام
والترتيب المعين تدبره ^{والا وقع خطا} ^{والا وقع خطا} ^{والا وقع خطا}
وقع خطا في الطبع لم يصيب المخطا اعدا وان وقع خطا في المبادي لم يصيبه بعض المصور
لان كل فافهم لما رندرس وكل فرس صيدان بصيبت المخطا وهو رندرس مع وقوع الخطا
في المبادي ^{في المبادي} ^{في المبادي} ^{في المبادي}
يمكن حله عن احد هذين الوجهين فالاول ^{ويعني بان} ^{ويعني بان} ^{ويعني بان}
فلا بد من قوله قانون تغيرات المخطا بالبطر الى نفسه ومن صفاته علم من العلوم وهذا هو
له بالبعيد الى غيره من العلوم وقسمه بين علم انه علم في نفسه والى بعض افوزي ان العلم
يعرفه بالبعيد الى غيره كذا يكون الاور نوعا له بالبعيد الى غيره كما لا يخفى علم المتكامل
فانظر ان يعا رعاي سببا انما هيته جو مستقله ^{وكن ثانيا بطريق الاصالة} ^{وكن ثانيا بطريق الاصالة} ^{وكن ثانيا بطريق الاصالة}
فافهم فالسابع انه اذا علم علم الله بتقبل كسفا ومن قوله فانا وكسفا بين فاعلا
ومنفعلا وهو مذكور وكسفا بين فاعله ومنفعله اي ان كان العلم المكسفا وبطله
بفاعله ومنفعلا يكون بين الفاعل ومنفعله ذكر الفاعل اذا علم علم الله ^{فان} ^{فان} ^{فان}
لان ان العلم البعيد لا يصل الى المخطا فقل ان اجتناب المخطا الى العلم البعيد
امرو اضحى لانه لو فرض اتفاقا وجب اتفاق ولا مع لئلا يبرر الا هذا الاحتجاج وقيس

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان
المتكلم في قوله لا يصدق عليه
الصدق في قوله لا يصدق عليه
الصدق في قوله لا يصدق عليه

لما يقتضيه بوضع واحد والمترى وضع لها با وضاع متعده قال السارح
وحيثما تحققنا عند المنطقين كان فينا شائعا اما وضع من التامع من المن حيث قيل
فان شخص في كل المعنى علمي فان الملازم ان يقال سمي حيا صفتيا **قال السارح**
فانه لو اجاب نعم وانبت واقوى منه الممكن اما كونه انم فلا مقتضى ذاته
واما كونه انبت فلا سمي له رذالة نظر الاذات واما كونه اقوى فلا انم وانبت
قال السارح بالقدم والتاخر اعلم ان التقدم المعية في هذا التكميل هو التقدم
بالذات ولا عبرة بتقدم الزمان كما في قوله الاشياء ترجع الى اجزاء الزمان لا
الى حصول معناها في اقلها **قال السارح** بل حصوله في الممكن كونه عليه
للممكنات **قال السارح** بل كان وضعه لتكميل المعية **قال السارح** في
الممكنات الواضحة ان وضع اللفظ بازا كل واحد من تكميل المعية في
المتكلم سواء كان في كل لغة واحدة او في لغات مختلفة ومعناه ان اللفظ
الواحد اذا كان له معاني كثيرة يقال في كل لغة واحدة وضع
واحدة لغة واحدة كالعين فان موضوعه في اللغة العربية لمعنا كثيرة او وضع
واحدة في لغة بازا واحد من تكميل المعية وضع واضع آخر في لغة اخرى بازا
معنى كالبير فانه موضوع في العربية لمعنى وضع في الهوكي معنى اخر **قال السارح**
فهو المعنى الذي سمي بالنبية الى الجميع او بالنبية الى كل واحد سمي محلا **قال السارح**
فان موضوعه للباضة والما الظان يقال لعين الما فانما لا يوضع للما **قال**
السارح به فانما يكون استعماله في المعنى الاولى اي بطريق الحقيقة بالنبية
او في كل الوضع والاصطلاح فانما المستلزمات بالنبية الى معانيها التامة كقولهم
عندنا قتل وجازا عندنا وضع الاول وبالعكس الى معانيها الاولى
بالتكليف ان المعنى في استعماله معناه الاول هو الدعاء فكل ما كان
مراخضا في الجواز المعنى في استعماله لا بيان ذواته في الارب فاما
فانخصه فلو لم يكن قوله انما ذواته في الارب لكان **الاول** ان يقال

والله اعلم
ان هذا هو الوجه الثاني في بيان ان
المتكلم في قوله لا يصدق عليه
الصدق في قوله لا يصدق عليه
الصدق في قوله لا يصدق عليه

هذا هو الوجه الثالث في بيان ان
المتكلم في قوله لا يصدق عليه
الصدق في قوله لا يصدق عليه
الصدق في قوله لا يصدق عليه

هذا هو الوجه الرابع في بيان ان
المتكلم في قوله لا يصدق عليه
الصدق في قوله لا يصدق عليه
الصدق في قوله لا يصدق عليه

لما يقتضيه بوضع واحد والمترى وضع لها با وضاع متعده قال السارح
وحيثما تحققنا عند المنطقين كان فينا شائعا اما وضع من التامع من المن حيث قيل
فان شخص في كل المعنى علمي فان الملازم ان يقال سمي حيا صفتيا **قال السارح**
فانه لو اجاب نعم وانبت واقوى منه الممكن اما كونه انم فلا مقتضى ذاته
واما كونه انبت فلا سمي له رذالة نظر الاذات واما كونه اقوى فلا انم وانبت
قال السارح بالقدم والتاخر اعلم ان التقدم المعية في هذا التكميل هو التقدم
بالذات ولا عبرة بتقدم الزمان كما في قوله الاشياء ترجع الى اجزاء الزمان لا
الى حصول معناها في اقلها **قال السارح** بل حصوله في الممكن كونه عليه
للممكنات **قال السارح** بل كان وضعه لتكميل المعية **قال السارح** في
الممكنات الواضحة ان وضع اللفظ بازا كل واحد من تكميل المعية في
المتكلم سواء كان في كل لغة واحدة او في لغات مختلفة ومعناه ان اللفظ
الواحد اذا كان له معاني كثيرة يقال في كل لغة واحدة وضع
واحدة لغة واحدة كالعين فان موضوعه في اللغة العربية لمعنا كثيرة او وضع
واحدة في لغة بازا واحد من تكميل المعية وضع واضع آخر في لغة اخرى بازا
معنى كالبير فانه موضوع في العربية لمعنى وضع في الهوكي معنى اخر **قال السارح**
فهو المعنى الذي سمي بالنبية الى الجميع او بالنبية الى كل واحد سمي محلا **قال السارح**
فان موضوعه للباضة والما الظان يقال لعين الما فانما لا يوضع للما **قال**
السارح به فانما يكون استعماله في المعنى الاولى اي بطريق الحقيقة بالنبية
او في كل الوضع والاصطلاح فانما المستلزمات بالنبية الى معانيها التامة كقولهم
عندنا قتل وجازا عندنا وضع الاول وبالعكس الى معانيها الاولى
بالتكليف ان المعنى في استعماله معناه الاول هو الدعاء فكل ما كان
مراخضا في الجواز المعنى في استعماله لا بيان ذواته في الارب فاما
فانخصه فلو لم يكن قوله انما ذواته في الارب لكان **الاول** ان يقال

لما يقتضيه بوضع واحد والمترى وضع لها با وضاع متعده قال السارح

لما يقتضيه بوضع واحد والمترى وضع لها با وضاع متعده قال السارح

لما يقتضيه بوضع واحد والمترى وضع لها با وضاع متعده قال السارح

لما يقتضيه بوضع واحد والمترى وضع لها با وضاع متعده قال السارح

لما يقتضيه بوضع واحد والمترى وضع لها با وضاع متعده قال السارح

والاوضوح

والله اعلم

و حاصله ان الا سفلهم لا يدرك
ما هو فوقه بل ان احدا لا يرى
شيئا من اقطار الفلك اذا
انطلق من الاعمالي المتعارية
منه الى اوج الوجود والتمهيم
فما الذي يقام من غيرهم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

اکبر

१८५१

الذرية

مفتوح

من ملاحم
فنه بان تبارک المذاکر
و نه تکلف فنه بان تبارک المذاکر
و نه تکلف فنه بان تبارک المذاکر
و نه تکلف فنه بان تبارک المذاکر

قولنا انما فعل مع عدم على ايه
وسواءى من قولنا ان المثل
بأنه عدم الفعل محرم

اعلم ان المقصود بالاختتام على ما ذكره
قدس سر في المطالبات الطرية على ما حققه
سواشتمين والمقصود منه الغنى وبلك
ان يكون المقصود منه والمطالب واحد
بنا، على ما ذكره ان الغنى قد فسر
الغنى كمن الظان والرجو ارجو في
والتحقيق انما رده فانما ان الغنى
الغنى بغير قوله والمطالب الغنى
علم او فعل هو عدم واما المطالب الغنى
والمقصود منه فواحد واما الغنى فانما
الكفر لان ايضا اقل كثر ما يدور
على طالع الفعل والمقصود منه عدم
الغنى وانما هو ما حققه ان من الغنى
فان المطالب الاستعانة الغنى والمطالب
ان يكون الغنى انما هو الغنى
الغنى

بابو اسحاق بن محمد

من

الشيخ الفاضل
الميرزا محمد باقر
الحلي في تفسيره
في تفسير قوله تعالى
وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ
سَنَجْزِيهِمْ أَجْرَهُمُ أَتَمًّا
بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ
قوله سَنَجْزِيهِمْ أَتَمًّا
أي بتمام ما كانوا يعملون
فإنهم لم يزلوا يعملون
حتى يموتوا فليس لهم أجر
بما عملوا من قبل الموت
بل بما عملوا بعده من بعد الموت
فإنهم لم يزلوا يعملون
حتى يموتوا فليس لهم أجر
بما عملوا من قبل الموت
بل بما عملوا بعده من بعد الموت

النَّوَّاسِ

کتابخانه عمومی و موزه ملی ایران

٢١٢

كتاب في بيان
 ما في العلم من
 ما في العلم من
 ما في العلم من

فلا دلي ان يذكر وجه التسمية في الكمال والجزء الاضائي ثم تباروا انما هي الحقيقة ايضا
حيث لا نه احصى من اجزاء الاضائي هذا انما يصح لو كانت الكلية الحقيقية التي هي صلاية
فرض الكمال من كثر من امراضنا فينا كما قال بعضهم اما اذا لم يكن كذلك كما سيصح به
فلا داعي ان يذكر وجه التسمية في الكمال والجزء الاضائي ثم تباروا انما هي الحقيقة كلها
لاننا هم من الكمال الاضائي فاطلق اسم الخاص على العام وانما هي الحقيقة الحقيقة
لاننا اضفي من الاضائي فاطلق اسم العام على الخاص ويمكن ان يقال ما يكون في مثل
اللفظ عن المعنى اللغوي الى المعنوي الاصطلاحي منسوبة المعنى اللغوي مع بعض افراد
المعنى الاصطلاحي ولا يمكن ان المذكور منها هو الكمال الحقيقي والجزء الحقيقي والكمال
الاضائي من افراد الكمال الحقيقي فلا حاجة على ذلك ايضا الى ان يقال الكمال الحقيقي
فاطلق اسم الخاص على العام وقيل لا ولي ان يقال الكمال جزاء الجزاء عاليا فيكون
الجزء كلاً والكمال جزءاً او الكمال له جسم الاجزاء تكون مركباً منها والاجزاء لها جسم الى الكل
تكون اجزاء له فالكل جزاء تكون من اجزاء والجزء كل هو كونه بالكل والكل بالجزء
واما الالفاظ فقد سمى كسبه وجه التسمية التائين لا المصدرية ما نقل قالوا
قد عرفت ان الغرض من وضع هذا المقالة في محضه انك قد عرفت مما ذكر في المقالة
الاولى ان المعنى المعنوي الموصل الى الغرض من وضع هذا المقالة كسبه كسبه كسبه كسبه
المقصود من ذلك انما هو ان لا يخلو من ذلك الكتاب والكتاب لا يخلو من ذلك
سبح في تلك المقالة عن هذا القول كما ان المنطوق لا يخلو من العلوم ولا يخلو من العلوم
عن هذا المنطق مقصودا عما يبان في تلك الكليات وانما لا يخلو من العلوم
لان المقصود من العلوم هو الاحوال العارضة للنفس الباقية بعد النفس العارضة
بالانوار المطلوبة واهوال الجزاء من حيث هو جزء متعين ومتبدل فلا يخلو من
وايضا اجزاء غير متعينة لكننا وعدم الاختصاص في علمي الحق والاشياء
بما هي فلا يخلو من هذا القول على كل اجزاء متغيرة ومتبدل وانما المقصود هو
الكليات المتصورة اما لاجزاء الجزاء فلا يخلو من هذا القول على كل اجزاء المتصورة

و اما جملہ الافاضہ علیہم فی انوار و انوار
الحق و نور الامر بالحق و فیما جہ الانوار
بقا و فیما جہ الخلق اسم العام
فیما الخالص تدبرہ
التدبرہ

المعالي

خاندان

01

والله اعلم
الامر والاكمل
الامير والابجد

بالمدح سها كما يقال الم كرو هو لا يعلم من كلام المعصية في نفي كلام الشارح اول
 الفصل ان الكلام سها في المعصية الى يقابل الم كرو كالمستوفى في آخر الفصل
 وهذا المعنى انما يعنى من هذا المقام كى لا يخفى على ذوي الاقنانه قار الشارح في قوله اذا
 سئل عن الانسان او عن ربه باي شيء هو في جوابه انما هو انما هو انما هو انما هو
 المتطهر من المنجسات اما ان سئل عنها بما او سئل عنها بمن في ذوي العقول فان سئل عما
 فانما يطلب به عرفا عام انما هو النوع لا المنفصل به في ان تعارض في نوع كما
 او سئل عن ربه بما هو متعارف في جوابه انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 وبان في غيرهم فانما يطلب به ما يميز عما يشترك في نوعه فلو جاب بما ليس النوع
 وكان خطأ مثلا اذا سئل عن شخص شئ من حيث هو عارفا بكونه من صفة متعارف
 ان شئ فلا او ان شئ يعرف كذا او انما ذكر ذلك وكذا اذا سئل عن حجة بانه حجة عارفا ان
 لاجل المعصية الثلاثة ولا يذهب عليك ان ما يصح من كلامه وهو انما هو انما هو انما هو
 المنجسات انما يطلب به عرفا عام انما هو النوع وان المنجسات الثلاثة شئ
 لا سئل عن باي شيء هو في الشارح من انه اذا سئل عن ربه باي شيء هو في جوابه انما هو
 انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 اعلم ان السائل انما يطلب به ما يميز عما يشترك في نوعه فلو جاب بما ليس النوع
 او انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 من الانسان باي شيء هو في جوابه انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 سئل عن جسم هو في ذاته انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 فانما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 الشارح من انه اذا سئل عن ربه باي شيء هو في جوابه انما هو انما هو انما هو انما هو
 ذاته انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 الذي يطلب به انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 مبطل معناه وان كان انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو

وبان في اي شيء هو في ذوي
 العقول

في ذاته الذي يطلب به انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 ان في ذاته انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 هذا او كنت قد اظن ان الجسم من حيث هو جسم من جنس لا يحصل له التميز اصلا وكثيرا ما
 عرفته في ذلك على الاطلاق وتصفيت كتب الاوائل ولم اجدا احد اقام حولا حتى هذا الكلام
 غير الا انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 هو جسم لا يكون متولاه جوارا من شئ هو لان الشئ انما يكون جسم من جنس من جنس
 بشرا من جنس وعينه وهو هذا الاعتبار يمنع ان يكون متولاه جوارا من شئ هو فانما هو
 في الجوار انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 بان الجسم من جنس من جنس لا تميز له اصلا ولكن من انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 والامر انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 من الجسم انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 اعلم من جنس النوع والامر انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 واحدة جنان في ربه واحدة فلو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 جنة الماهية عما يشترك في صفاتها فلو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 ان يكون جنس الفصل اعلم من جنس النوع ويكون الفصل اخضر من جنس من جنس من جنس
 مركب من اجزاء هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 مع ان اجزاء من اجزاء من اجزاء من اجزاء من اجزاء من اجزاء من اجزاء من اجزاء من اجزاء
 الا في فصل الا في فصل الا في فصل الا في فصل الا في فصل الا في فصل الا في فصل
 فيه عليه انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 الشئ انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 والبعد عن الفصل انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 من رتبة الاطلاق التوبة البعيدة ان عدم اطلاق التوبة والبعد عليه محار
 واجبا عليه بانما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو

في ذاته

لان الشئ انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 بان الجسم من جنس من جنس لا تميز له اصلا ولكن من انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 في الجوار انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو

ابن سينا كما يكون فصل الا في فصل الا في فصل الا في فصل الا في فصل الا في فصل الا في فصل

في ذاته

مما ليس فوقه من الماهيات غير ان كانت الجنس ولو كان الفصل الاخير كذا
 من الجنس والفصل كان فصله من الماهية غير ان كانت في حيزه فحصلت الماهية
 من الماهية غير ان كانت الجنس فلا يكون الفصل الاخير فصله اما ان كان
 وفيه كذا فان لا علم انه حصل في الماهية فصل اخر علم الماهية غير ان كانت
 الجنس طوارزا يكون ولكن فصله بعيد الماهية غير ان كانت الجنس طوارزا
 جاز مر كذا الفصل من الامر من الماهية غير ان كانت الجنس طوارزا
 الماهية وفصله فصله قريبا بالجنس الى الماهية غير ان كانت الجنس طوارزا
 قريبا غير ان كانت الجنس طوارزا والجنس طوارزا والجنس طوارزا
 لما نزل عليك كما ان الماهية كلام الماهية في حيزه الماهية غير ان كانت الجنس
 في كل مرتبة علم الماهية من الجنس في كل مرتبة علم الماهية غير ان كانت الجنس
 والجنس طوارزا مفعولا اخر ان كان طوارزا في كل مرتبة علم الماهية غير ان كانت الجنس
 وعليه صنف احد الامور السبعة وهو اما كونه علم الجنس الذي هو الجسم او الفصل
 الذي هو الجنس او كونه احد الماهيات الاخرى او ان كانت الماهية في كل مرتبة علم الماهية
 علمه كونه لا يمنع تولد العنصر المستعمل من علمه مفعولا او ان كانت الجنس طوارزا
 انما طارح موجه الجنس نحو كذا بالارادة والجنس طوارزا مفعولا موجه الجنس
 وهكذا فصل كل مرتبة بالعلم الى الجنس طوارزا في كل مرتبة علم الماهية غير ان كانت الجنس
 مفعولا الماهية وفصل الماهية علم الفصل الجسم انما هو علم الفصل الجسم وما يلزم
 الا بها وهو علم الجوهر وهو الجسم في الفصل الاخير من مركبات الجنس والفصل
 الا ان كان هناك فصل اخر علم الفصل طوارزا لو كان الناطق مركبا من الجنس والفصل
 ما بدوا يكون هناك فصل اخر علم الفصل وكذا الجنس فلا يكون الناطق علمه الا ولا يعلم
 ولكن لا يتصور كونه مركبا من الامور المتساوية لعدم تحقق جنس مشترك في تحقق هناك
 فصل يكون علمه الفصل كذا الجنس وليس كذلك الجنس طوارزا اما لا يكون الفصل الا في علمه
 او في الفصل الاخر لا يكون قبله علم الفصل ليس الجنس ومع ذلك لو لم يكن الفصل

في كل مرتبة علم الماهية من الجنس في كل مرتبة علم الماهية غير ان كانت الجنس طوارزا
 والجنس طوارزا مفعولا اخر ان كان طوارزا في كل مرتبة علم الماهية غير ان كانت الجنس
 وعليه صنف احد الامور السبعة وهو اما كونه علم الجنس الذي هو الجسم او الفصل
 الذي هو الجنس او كونه احد الماهيات الاخرى او ان كانت الماهية في كل مرتبة علم الماهية
 علمه كونه لا يمنع تولد العنصر المستعمل من علمه مفعولا او ان كانت الجنس طوارزا
 انما طارح موجه الجنس نحو كذا بالارادة والجنس طوارزا مفعولا موجه الجنس

في كل مرتبة علم الماهية من الجنس في كل مرتبة علم الماهية غير ان كانت الجنس طوارزا
 والجنس طوارزا مفعولا اخر ان كان طوارزا في كل مرتبة علم الماهية غير ان كانت الجنس

الاخر من الجنس والفصل من الفصل الاخر فضلا ايضا مفعولا لم يكن الفصل الا في علمه
 فاعلم ذلك من الماهية الى علمها اكثر الا فضل ولم يتبين من الماهية الى علمها
 البصيرة والفصل كذا **الفصل الثاني** في كل منهما فضلا الى العلم الا في علمه
 كذا مفعولا فضلا علمه كذا مفعولا فضلا علمه كذا مفعولا فضلا علمه كذا مفعولا فضلا علمه
 بالجنس وموج وممكن للجواب كذا مفعولا فضلا علمه كذا مفعولا فضلا علمه كذا مفعولا فضلا علمه
 واحد انما فهم **في** علمه كذا مفعولا فضلا علمه كذا مفعولا فضلا علمه كذا مفعولا فضلا علمه
 لا يعلم كذا مفعولا فضلا علمه كذا مفعولا فضلا علمه كذا مفعولا فضلا علمه كذا مفعولا فضلا علمه
 واحد كذا مفعولا فضلا علمه كذا مفعولا فضلا علمه كذا مفعولا فضلا علمه كذا مفعولا فضلا علمه
 بالعلم الى الابد والجنس طوارزا واما اعتبار التور والبعثة الماهية علمه كذا مفعولا فضلا علمه
 فليس في الماهية الماهية واحد العلم اصحابا كذا مفعولا فضلا علمه كذا مفعولا فضلا علمه
 زمان الاعتقاد في الابد في الاخر علمه كذا مفعولا فضلا علمه كذا مفعولا فضلا علمه
 شاطبه بعد الابد علمه كذا مفعولا فضلا علمه كذا مفعولا فضلا علمه كذا مفعولا فضلا علمه
 من امر من **في** او مفعولا فضلا علمه كذا مفعولا فضلا علمه كذا مفعولا فضلا علمه كذا مفعولا فضلا علمه
 الذي هو الابد في العلمين مع الانظار **في** او مفعولا فضلا علمه كذا مفعولا فضلا علمه كذا مفعولا فضلا علمه
 قبل اعتبار بعض الاجزاء الى البعض لتأخر كذا مفعولا فضلا علمه كذا مفعولا فضلا علمه كذا مفعولا فضلا علمه
 العنصر كذا مفعولا فضلا علمه كذا مفعولا فضلا علمه كذا مفعولا فضلا علمه كذا مفعولا فضلا علمه
 بنها في الابد والعين لا بدوا كذا مفعولا فضلا علمه كذا مفعولا فضلا علمه كذا مفعولا فضلا علمه
 ان كذا مفعولا فضلا علمه كذا مفعولا فضلا علمه كذا مفعولا فضلا علمه كذا مفعولا فضلا علمه
 المفعول كذا مفعولا فضلا علمه كذا مفعولا فضلا علمه كذا مفعولا فضلا علمه كذا مفعولا فضلا علمه
 واما كذا مفعولا فضلا علمه كذا مفعولا فضلا علمه كذا مفعولا فضلا علمه كذا مفعولا فضلا علمه
 قدوة في بعض الماهية كذا مفعولا فضلا علمه كذا مفعولا فضلا علمه كذا مفعولا فضلا علمه
 الجنس وعرض هو الماهية الماهية وقال في كذا مفعولا فضلا علمه كذا مفعولا فضلا علمه كذا مفعولا فضلا علمه
 فلا يكون كذا مفعولا فضلا علمه كذا مفعولا فضلا علمه كذا مفعولا فضلا علمه كذا مفعولا فضلا علمه

في كل مرتبة علم الماهية من الجنس في كل مرتبة علم الماهية غير ان كانت الجنس طوارزا

لا يرد على المحقق **قوله** وما ينبغي انكاره عما جازمته الموجودات من غير ان يكون
 انكاره عما جازمته الموجودات وبعضه انكاره عما جازمته الموجودات لا ينبغي انكاره
 عما جازمته من غير ان يكون لازما للموجود فلازم لما جازمته الموجودات ان لا يكون لازما لما جازمته من غير
 ولازم للموجود **قوله** ان لا يكون لازما لما جازمته الموجودات ان لا يكون لازما لما جازمته من غير
 هو لما جازمته في الجملة وما ذكر في الحقيقة لما جازمته الموجودات ولكن ان كان لما جازمته من غير
 على ما ذكرنا فان المعنى في تقسيم الكل بالبين الى ما جازمته من غير ان يكون لازما لما جازمته من غير
 عن الموجود **قوله** فاما ان يقال ان لا يكون مع تصور طرفه ومقتضى النسبة بينهما كما في
 هو المتيقن من مقتضى الكلام فانه في مقابلة اللازم الغير البين الذي يفرضه المتيقن بالضرورة
 الى الوسط فكذا في هذا الذي يفرضه المتيقن بالضرورة الى الوسط واما ان يكون في الوسط فلا يخفى
 على بعد ما قررنا يتوقف ما ذكر في الشاوي من ان الوسط على ما في التيقن **قوله**
 ومن زعم ان لا يكون في الوسط في التيقن من غير ان يكون في الوسط في التيقن من غير ان يكون في الوسط
 حتى ظهر في التيقن من ان يكون في الوسط في التيقن من غير ان يكون في الوسط في التيقن من غير ان يكون في الوسط
 طرعا بل لا بد من حتى واحد منهما فلا يمكن قسم بالضرورة وهو كلام يصح في التيقن فان انما
 الاقسام مع تصور التيقن وما ذكر في السور في ذكر قوله في ان لا يكون في الوسط في التيقن من غير ان يكون في الوسط
 في البين وغيره وجب لا بعد ان يقال ان لا يكون في الوسط في التيقن من غير ان يكون في الوسط في التيقن من غير ان يكون في الوسط
 ويتم الكلام اعلم ان المعنى من كلامه هو ان البين في المقايير لا يكون في الوسط في التيقن من غير ان يكون في الوسط
 واخره المتيقن من غير البين ومن كلام بعض الشافعي انه في خلاف ذلك البين في المقايير لا يكون في الوسط في التيقن من غير ان يكون في الوسط
 يتوقف احد اجزائهما على ما وجهها فاعلم **قوله** ان لا يكون في الوسط في التيقن من غير ان يكون في الوسط في التيقن من غير ان يكون في الوسط
 تصور الطرفين الا انه اذكر في المقابلة البين ايضا **قوله** ان لا يكون في الوسط في التيقن من غير ان يكون في الوسط في التيقن من غير ان يكون في الوسط
 انما قلنا هذا هو اللازم الذي لا يكون في الوسط في التيقن من غير ان يكون في الوسط في التيقن من غير ان يكون في الوسط في التيقن من غير ان يكون في الوسط
 هو هذا التيقن **قوله** واما وجدنا ان كان لما جازمته من غير ان يكون في الوسط في التيقن من غير ان يكون في الوسط في التيقن من غير ان يكون في الوسط
 في كونه موجودا في وان كان لما جازمته من غير ان يكون في الوسط في التيقن من غير ان يكون في الوسط في التيقن من غير ان يكون في الوسط في التيقن من غير ان يكون في الوسط
 ما ليس في الاية التي لا تخفى في التيقن من غير ان يكون في الوسط في التيقن من غير ان يكون في الوسط في التيقن من غير ان يكون في الوسط في التيقن من غير ان يكون في الوسط

ان لا يكون للذهن شعور بغيره مساواة المكون فخطا في معنى ان يكون المراد بالانفصال
 للشيء للذهن من غير ان يكون له شعور به ومع ذلك يمكن ان يكون له شعور به ولا يكون له شعور به
 التي هي من ذلك اللازم فخطا في الخطم فيكون ذلك اللازم **قوله** فلا يكون له شعور به
 فخطا في الخطم وهذا الكلام تحليل لقوله يمكن ان يكون للذهن شعور بغيره مساواة
 فانه كونه لما جازمته من غير ان يكون له شعور به في الخطم لان وفوقه التحليل لا ينبغي ان يكون
 ان يقال ان لا يكون له شعور به من غير ان يكون له شعور به في الخطم لان وفوقه التحليل لا ينبغي ان يكون
 فلا يثبت ان كل ما كان حاصله لما جازمته المكون في التيقن من غير ان يكون له شعور به في الخطم لان وفوقه التحليل لا ينبغي ان يكون
 ان لا يكون له شعور به من غير ان يكون له شعور به في الخطم لان وفوقه التحليل لا ينبغي ان يكون
 المتعذر باطل فانه كونه لما جازمته من غير ان يكون له شعور به في الخطم لان وفوقه التحليل لا ينبغي ان يكون
 كالسبب في بعض الشاوي ان التيقن بالبين كونه لما جازمته من غير ان يكون له شعور به في الخطم لان وفوقه التحليل لا ينبغي ان يكون
 به الكون ولا يذهب الى ان الاطلاق التيقن بالبين كونه لما جازمته من غير ان يكون له شعور به في الخطم لان وفوقه التحليل لا ينبغي ان يكون
 ان المحل في الخطم مع بطل الزوار **قوله** ان لا يكون له شعور به في الخطم لان وفوقه التحليل لا ينبغي ان يكون
 بعضهم بان المراد بالمفارقة الفعل وهو محقق فيما كان له شعور به في الخطم لان وفوقه التحليل لا ينبغي ان يكون
 بله اقسام المفارقة النوع وسريع وبطيء اجبت عنه بان المفارقة بالتيقن من غير ان يكون له شعور به في الخطم لان وفوقه التحليل لا ينبغي ان يكون
 فلا يكون في قسم قسمه الذي هو العوض للمفارقة **قوله** ان لا يكون له شعور به في الخطم لان وفوقه التحليل لا ينبغي ان يكون
 فهو اقسامه اعلم ان الخاصة بالتيقن اما يكون مطلقة والى غير مطلقة اما ان تكون مطلقة
 في الخاصة التي لا يكون موضوعها غير ذلك النوع كالكتابة بالنسبة الى الانسان والخاصة
 الغير المطلقة في التيقن من غير ان يكون موضوعها غير ذلك النوع كالكتابة بالنسبة الى الانسان
 فانه يكون خاصة لذلك النوع بالنسبة الى ما يكون موضوعها كالتسمية المطلقة وايضا يتفرع الى
 الى الصيغة والى المعوضات والى الخاصة في بعض من موضوعها كالكتابة بالنسبة الى الانسان
 وايضا يتفرع الى البسطة والى الكمية في التيقن من غير ان يكون موضوعها كالتسمية المطلقة وايضا يتفرع الى
 لا يكون مختصة بكن اذا قيد بعضها ببعض فحصلت من التيقن في الخاصة مساوية لتلك المعوضات
 كقولنا باول البين من غير العامة في بعض الاقسام فانه كل واحد من هذه الصفات لا يتفرع الى

انما هو بيان

صورة الصور الاصلية والوصف للصور التي صورته صور الانساني المحقق
 بالثنايس والوصف الفاعل للثنايس والوصف للموجود والوصف للثنايس
 الاصلية العالية من هذا القبيل والخاصة البسيطة هو ما يقابل المسمى المعبر به بالثنايس
 في الاقسام المذكورة عند المصنف وهو ما كان من هذا المصنف المصنف المصنف
 المحقق فلا فرق بين الاقسام في الاعتبار **والثنايس** هو ما كان من هذا المصنف
 فهو العوض العام المسمى به هذا العوض ليس العوض العيني للموجود كما كان في بعض
 العام يكون محولا بالمواظاة على الجوهر كما كانت في صورة الجوهر في المواظاة والعوض
 العيني للجوهر لا يكون كذلك **والثنايس** هو ما كان من هذا المصنف
 الا في انظار المصنف على الشايع به وتوضيحه انه ان اردنا الفصل مطلقا في العصور
 فقدم خروج الفصل البعيد عما كان فيه منه وادارة الفصل الوتر فيم لم يخرج
 خروج الفصل البعيد ويكفي ان يقال انه هو الفصل الوتر اما فصل الثنايس فيكون ما
 الجني خروج من هذا العوض بغير عيني من بيان خروج الجني فلا حاجة الى التوضيح لا معارف فلا حاجة
 الى التوضيح خروج الفصل الوتر ايضا بعد بيان خروج النوع لاننا نقول ان المعبر
 في الثنايس الذي تحت مسمى الكلمات هو كسطة هو الفصل الوتر فلا بد من الاعتناء به
 والاهم بذا **والثنايس** هو ما كان من هذا المصنف وهو ما كان من هذا المصنف
 افضلوا في هذه التعريفات اذ رسوم والمنشورات رسوم فانهم يتولون الجني في كذا
 والنوع في كذا لكن الحق اننا قد اولاها منه للجني في هذا التعريف في انما لا يخرج
 يكون الجوهر ان حيث الاكوتة مع الاكوتة من مختلفين بالحق في جوارها هو في المصنف
 في شرفه عليه بان لا في انما لا منه للجني في هذا التعريف في انما لا يخرج
 بالاعتناء المذكور عارضة لعدم وراثتها وهو الجني واجاب عن الشايع بان الكلمات
 امور متباعدة حصلت ودفعت اسمها بازا في ليس لها مع وراثتها المتباعدة عما ان يتم العمل بالحدة
 لا حيث العمل بالرسمة وبقية عليه بان الكلمات امور متباعدة حصلت ودفعت اسمها بازا في ليس لها مع وراثتها المتباعدة عما ان يتم العمل بالحدة
 يتكرر عند ما يكون لوانه المنبهاة ووصف اسمها بازا في ليس لها مع وراثتها المتباعدة عما ان يتم العمل بالحدة

في هذا المصنف
 في هذا المصنف

رسم

والجدية الاولى ان مثل ذلك الفعل بالثنايس والتوضيح لم يوجد به مذكور في الاسماء
 من المصنفات وعلمنا بان هذا الاطلاق ليس في تعريف هذا العوض بل المبدأ في الرسم في
 هو ما يقابل للثنايس وهذا قد يقال انما كان من هذا التعريفات وهو ما كان من هذا المصنف
 بالاعتناء وذلك لان الثنايس في نفسه هو الكلي الذي لا يختلف بالاعتناء هو ما يقابل للثنايس
 واما المصنف فيما يخصه فيقول انه من هذا القبيل العارضة بالحدود في ان المصنف عارضة
 للجني الطبيعي الذي هو معروف في المنطق الذي هو كلامنا في ان مسمى كلامه انما هو كالمصنف
 ذاته للجني المنطقي كما هو المصنف في هذا المصنف في الامور المختلفة بالحق في انما لا يخرج
 فلا يصنف بالثنايس لان المصنف في المنطق والامر ليس كما كان في الجوار ان الامر في المصنف
 صلاحية المصنف او المصنف في المنطق في وقت من الاوقات فلا شك ان المصنف في انما لا يخرج
 في هذا الشايع انما ان موهمة الحدود والرسم في غاية الصعوبة لصعوبة معرفة الاصل في المنطق
 واما زائدات والوصف في المصنف في هذا المصنف في هذا المصنف في هذا المصنف في هذا المصنف
 والاسماء في المصنف في هذا المصنف في هذا المصنف في هذا المصنف في هذا المصنف
 فلا بد من ان يتم في المصنف في هذا المصنف في هذا المصنف في هذا المصنف في هذا المصنف
 السهولة وقار الايام والاعتناء في انما لا يخرج في هذا المصنف في هذا المصنف في هذا المصنف
 كان الامر فاقا رصا في المصنف في هذا المصنف في هذا المصنف في هذا المصنف في هذا المصنف
 فاقا في المصنف في هذا المصنف في هذا المصنف في هذا المصنف في هذا المصنف في هذا المصنف
 وهو في المصنف في هذا المصنف في هذا المصنف في هذا المصنف في هذا المصنف في هذا المصنف
 انما لا يخرج في المصنف في هذا المصنف في هذا المصنف في هذا المصنف في هذا المصنف في هذا المصنف
 انما لا يخرج في المصنف في هذا المصنف في هذا المصنف في هذا المصنف في هذا المصنف في هذا المصنف
 فاقا في المصنف في هذا المصنف في هذا المصنف في هذا المصنف في هذا المصنف في هذا المصنف
 وهو في المصنف في هذا المصنف في هذا المصنف في هذا المصنف في هذا المصنف في هذا المصنف
 انما لا يخرج في المصنف في هذا المصنف في هذا المصنف في هذا المصنف في هذا المصنف في هذا المصنف
 انما لا يخرج في المصنف في هذا المصنف في هذا المصنف في هذا المصنف في هذا المصنف في هذا المصنف

عارضة

والحدود المصنف

في هذا المصنف
 في هذا المصنف

فالجواب انه اذا ذكر كونه علماً المقصود بالاصطلاح هو ان يكون هو الاطلاع على الذات الساتية
فالساير مع ما تصور ان لا يكون مقتضى الخلق او لا يكون بصورة حقيقة ان لا يكون علم بغير
حقيقة الخلق وما عدا ذلك انما هو بالاعتقاد لا يعلم بغير تصور حقيقته لا سيما اذا كان يكون له
معلوماً باعتبار ان لا يكون له العلم بالاعتقاد من مفاهيمه بالاعتقاد الاخر فلا اتحاد
وكلامنا فيه **قال الشيخ** ولا يخفى ان كونها باوابع من اوضاعها او ما يادى الى الخلق
العلامة الخلقية لانه لا يمكن من الاعمال الا خضوع المبدأ فيكون تصور كونه خاضعاً لغيره
او بانية فيكون ذلك خواراً وذلك خواراً كما يكون لبعضها معاً او خاضعاً وجباين خاصة ببعضها
الذي من مقتضى ان تصور كونه خاضعاً للآخر واعني ذلك ومباينته الثالث كما يجوز ان يكون خواص
الشيء خاصة بغيره انما يتصور ان لا يتصور كونه ذلك الخلق ولم يتم دليله امتناع ذلك كما وان ادله
ان اشغال الذين في تصور العام الخاص بالمبدأ ان يتصور كونه الخاص والعام والمبدأ ليس كما يتصور
في بعض المولود وتوابع التوابع كونه فيكون كونه الخاص فيكون كونه الخاص فيكون كونه الخاص
من تصور ان يتصور كونه خاصاً له بل لا اشغال المذكور مع الوجه انك ليس بالذات الخلقية او في الخلق
والاطراف فانه كونه الخاص والعام والخاص فلا يتصور كونه خاصاً مع الوجه انك
ذلك من اوجه اذ لا يخفى ان كونه الخاص فيكون كونه الخاص فيكون كونه الخاص فيكون كونه الخاص
قد انما يذکر ان لو كان اعتباراً من مطلق كونه خاصاً يتصور كونه خاصاً فيكون كونه الخاص
كونه خاصاً يتصور كونه خاصاً او اعتباراً من كونه خاصاً فيكون كونه خاصاً فيكون كونه الخاص
اي من اقسام المبدأ فيكون كونه خاصاً فيكون كونه خاصاً فيكون كونه الخاص فيكون كونه الخاص
فخصوصية حقيقة كونه خصوصية الاشياء من اقسامها الى الاخر مع الميزة في المبدأ او مع الميزة في المبدأ
تصور انما يكون بين المبدأ في مقتضى بالاحكام فيقتضي المبدأ ان يكون المبدأ في المبدأ
فالاشارة الى تصور كونه بعضاً او بعضاً فيكون كونه خاصاً فيكون كونه الخاص فيكون كونه الخاص
بعض الكليات من كلياتها فاما كلياتها الخارجية فيكون كلياتها الخاصة الخارجية
تحت العام في فلا بد من كلياتها فيكون كلياتها الخاصة الخارجية او اشياء كلياتها
بغير انعام العام وانما العام كلياتها فيكون كلياتها الخاصة الخارجية او اشياء كلياتها

المذكورة من اختلاف تركه بين الحدود والرسوم فانما لو كانت مشتركة بينهما لكان وقوعه فيهما
في الحدود والاعمال بطان التوقيف بالحدود لا يكتفي بالانعام الاجراءات وبذلك اذا كان كذا
مكان وقوع الشيء من الامور المذكورة في الحدود ويجوز ان لا يجواب ان المراد انه يقع حقيقة ووجه
وجوه اختلاف لا يكتفي المذكور في مقام التوقيف جدا او ربما اما الاول فليكن ان احد لا يكتفي الا
بالاجراء والاعمال فلان الرسوم لا بد فيها من الخواص اللازمة اليه فلا بد من المخابرة والاعمال
واما الامور الخمسة بالحدود ومذكور في مقام الفصل واما الامور الخمسة بالرسوم فمذكور
الفصل مقام انما هو هذا العلم بالسكون في الحركات والسكون في سببه واورده
من العلم والاجراء هو على تقدير ان يكون في الحركات والسكون تقابل التفتا وقاب الحركات في كون
الشيء آتية في مكانين والسكون كون الشيء آتية في مكان واحد وهذان العلمان ليسا بالوجهين
متقايان وان مت وبيان في العلم والاجراء واما اذا كان بينهما تقابل لعدم والملكة فيكون السكون
اضحا لما ان الاعداد انما تعرف بكمياتها وانت خبير بان لو قيل كان لا يربح المتقايين

كان اولي هذا آخرا واولنا ابراهيم في

هذا الكتاب والعلوة على عمد

خيرنا اوله الكهنة وفصل

الكتاب وعلى آله

واصفاه

آله وخير الاصحاب والله اعلم بالصواب والحمد لله رب العالمين

عنت الكتاب

يعود عنانية

الكهنة والوجاهة



قوله والدليل هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر وهو المدلول اعلم ان لفظ العلم قد يطلق في امور عدة معناه اعم من مطلق الادراك الذي هو
التصور والتقدير اما مطلقا او مقيدا بكونه يقينيا وتأثيرها مطلق التصديق الذي يتناول اليقينية وغيره من الاحكام وتأثيرها البقية التصديق
الذي هو عبارة عن الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع ولا يحسن ان يحل معناها في المعنى الاول لانه ينشأ بان يصدق الشيء ان يوجب الدليل
على الحقائق ايضا فينبغي ان يحل معناها في المعنى الثاني فكونه توفيقا لمطلق الدليل الذي يتناول القطعي وغيره واما في المعنى الثالث فيكون هو الدليل القطعي
الذي يقال له البرهان ايضا وهذا انب واليق بهذا الحقايق لان استحال الظن في مقابل العلم بعينه مع ان توفيق الامانة بعد توفيق الدليل على توفيقه
وينبغي ان يتوفى ايضا ان المراد من الضرور المذكور معناها ما هو على وجه النظر والاكساب وسواء يحصل المصطلح اليقيني بان يترك الذي هو ذكر المصطلح
من وجه الامانة ثم منها اليقيني واما المصطلح صاهر هذا التوفيق معناها ولم يمتع بهذا المعنى اعتقادا على حتمية ان الدليل في طرق النظر مع هذا كسوف الاعتراف
عليه بان يخرج من لدن قول المنزلة البينة التوازن بالنسبة اليها لان علومنا مستلزمية لعلومنا لوازنها مع اننا ليست بغير الدليل فتأمل والمراد من قوله في ان
ما يكون وراى ذكر المنزلة اي لا يكون عينة والوجه صريح بل يمتنع ان لا يصدق التوفيق على الكل الذي استدل ينشأ عن ثبوت حجة مع اننا بالنسبة اليه دليل
بلا شبهة اللهم الا ان يحل هذا التوفيق على اصطلاح العقوليين فان الدليل عندهم عبارة عن مجموع الاقوال التي يوجب تصديقها اما تصديق قول وراى
ذكر مجموع في حجة في التوفيق من حيث الظاهر مجموع مقدمات الدليل بالنسبة الى الكل وادواتها بمجمل اصطلاح الاصوليين فانهم يقولون الدليل
على وجود الصانع هو العالم والمدلول هو الفاعل متغاير وتكون فيكون عندهم عبارة عن استدلال بوقوعه في حال انه على وقوعه في وقوعه في وقوعه
لوصافه على ما هو في موضوعه الحاصل بالنسبة الى جرمه في ذكر البطلان فافهم لا يمكن فيكون المدلول عدليا فكيف يطلع عليه الشيء مع انه ليس بشيء لا ينفرد
المراد بالشيء معناها ما هو المستعمل في معناه اللغوي لا ما هو بمعنى الثابت اعني ما يمكن ان يعلم ويخبر عنه ولا شك ان هذا انما يصدق على الموجودات
يصدق ايضا على المعدومات او يقول ان المعدوم لا يشيئ في الذهن او في العلم كما هو الحق في حق المعدوم البرهانية وابد يقول اذا اراد شيئا ان
يقول لكن فكيف واعلم ان في الحقايق نظرا وهو ان الملزوم السبيل عبارة عن ضرورة صحة احد ما غير صحة الآخر فحق هذا بل يمتنع ان
لا يتحقق العلم بالمدلول عن صحة العلم بالدليل صلاح بل يمتنع ان لا يصدق التوفيق الا على ما بين الانتاج من الدليل ان يحل في اصطلاح
المنطقة واما ان يحل على اصطلاح الاصول فلا يصدق على هذا صلا وهو ما مع انه يصدق على ما ليس بالدليل عندهم عبارة عن اشارته الى
البينة الانتاج بحسب اصطلاح المنزلة فتأمل

شعور وحل

